٤١٥
د ٠ ش

الدرر البهية على شرح الأزهرية ، تأليف الشنواني، أبي بكر بن اسماعيل - ١٠١٩هـ ٠ كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا ٠

١٢٣ ق ٢١ س ٢١٫٥ x ١٥٫٥ سم

٧٣٥٥ نسخة حسنة ، خطها مغربي مقروء ٠

الاعلام ٢: ٣٦ الأزهرية ٤ : ١٩٥

أ- النحو، اللغة العربية أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ ج- حاشية الشنواني على شرح الشيخ خالد الأزهري على الأزهرية
د- حاشية على شرح الأزهرية





بكبيكج يا كبيكج يا كبيكج

ملك الفقير الى الله
تعالى [illegible] احمد

الحمد لله الحمد لله على النعم

ملك العبد الفقير الفاني

[illegible]

الحمد لله [illegible]

[illegible]

الحمد لله تملك هذا الكتاب ب[illegible] الشرا الاعم
والشرع الصحيح غير الكذ وانا عبد [illegible]
[illegible] اصلح الله حاله
[illegible] اللاحق [illegible] الحرام [illegible]
ومن [illegible] نصفه وما بين [illegible] و[illegible]

فإن قيل قوله المنعوت بل باب الناهوة كحمد نعم ان يكون المنعوت شيئا وهو الايات و[illegible]
قلت فان قوله الايات فيه [illegible] وجمع [illegible] اذا كانت [illegible] الفاعل و[illegible]
[illegible]

الحمد لله على النعم

الحمد لله

الحمد لله

صلى الله على سيدنا محمد وآله

الحمد لله

الحمد لله رب العالمين

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وسلم

الشنواني على الأزهرية

الحمد لله على كل حال، حمدا كثيرا طيبا كما يليق بالجلال، ويستوجب
خواص الأفضال، والشكر له على الإفضال، بنعمة التي لا تضارع بكل حال، وأشهد
أن لا إله إلا الله الذي لا يعبد بالكلم الطيب إلا إياه، ولا يقصد بجر الأماني
حروف الضمة عما سواه، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله الذي لم يزل
من ميثة الخبر محفوظا عن التغير والتبديل، المشرف على كل نبي بأجل التفضيل،
صلى الله وسلم عليه وعلى آله وأصحابه المهتدين بالقرآن والأخبار صلاة
وسلاما دائمين بدوام الليل والنهار، وبعد فإن فقير عفو مولاه، والغني
به عما سواه، أبو بكر بن إسماعيل الشنواني، أسعده الله تعالى بحوز الأماني
وغفر له ولوالديه، وذريته وأحسن إليهم وإليه، يقول لما عنت لي حواش وضعتها
على شرح الأزهرية في علم العربية، للشيخ الإمام، والحبر الهمام، خالد
ابن عبد الله الأزهري رحمه الله تعالى، تدفع منه مشكله، وتبين منه مجمله، وتبرز
ما أهمله، مع بيان ما يرد عليه، والجواب عنه إن أمكن، وجمع فوائد لا تستغني
عنها، وقد أتعرض فيها للكلام المتن لإيضاح أو غيره، والله أسأل أن يجعلها
خالصة لوجهه الكريم، ووسيلة إلى الفوز بالرضوان الأكبر في جنات النعيم،
وإن وقعت فيها مني هفوة بل هفوات، أو صدرت فيها عني كبوة بل كبوات،
فعلى الإخوان أولي الصلاح، أن يبدلوها بالإصلاح، أو يغضوا عنها
ويحملوها محملا جميلا، لينالوا بذلك عند القدير أجرا جزيلا، قال الشيخ

عن

عن عثرات الضعاف من نسيم الأشراف، وإني معترف أني لست من فرسان
هذا الميدان، ولا السابقين في جرى الحسين، ولكن أرغب إلى الله عز وجل في
التوفيق، والهداية إلى التحقيق، قوله بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله
افتتح رحمه الله تعالى كتابه بالبسملة والحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز
وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم كل أمر ذي بال أو شأن يهتم
به لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع وفي رواية بحمد الله
وفي رواية بالحمد لله وفي رواية بالحمد وفي رواية كل كلام لا يبدأ فيه بالحمد
لله فهو أجذم رواه أبو داود وغيره وقال ابن الصلاح والنووي إنه
حسن وفي مسند أحمد بلفظ لا يفتتح فيه بذكر الله فهو أبتر ومعنى أجذم
وأقطع وأبتر قليل البركة غير معتد به والأجذم لغة هو الذي ذهبت
أصابع كفيه والأبتر لغة ما كان مقطوع الذنب ولا ذنب له والأقطع هو
الذي قطعت يداه أو إحداهما وأطلق كل منها في الحديث على ما فقد البركة
تشبيها له بما فقد ذنبه الذي تكمل خلقته أو من فقد يديه اللتين يعتمد عليهما
في البطش ومحاولة التحصيل أو من فقد أصابعه التي يتوصل بها إلى تحصيل ما
يروم تحصيله فإطلاق كل منها عليه على وجه التشبيه البليغ والاستعارة
على الوجهين فيه إن حذفت منه أداة التشبيه وجعل المشبه به خبرا والمختار
منعها الأول ولا تعارض بين روايتي البسملة والحمدلة إذ الابتداء حقيقي
وإضافي فيحمل الابتداء بالبسملة على الحقيقي والابتداء بالحمدلة على
الإضافي أي بالإضافة إلى ما بعدهما أو أن الابتداء أمر عرفي يعتبر ممتدا
من حين الشروع في التأليف إلى حين الشروع في المقصود وقدم البسملة عملا
بالكتاب والإجماع وترك العاطف لئلا يشعر بالتبعية فيخل بالتسوية في الابتدا

الحمد لله اي ثبة من تقديم الحمد على لفظة الله باعتبار ان المقام مقام الحمد وذلك
المقام كما يقتضي الاهتمام بلفظة الحمد الدال على مفهوم الحمد الذي هو مطلع
جميع تلك الجزئيات وان كثيرا ما يقدم اسم الله تعالى لملاحظة الاهتمام الذاتي
والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع المحامد ولذلك لم يقل الحمد
للخالق او الرازق او نحوهما مما يوهم اختصاص استحقاق الحمد بوصف دون
وصف **فوائد** الاولى قال في الفتوحات المكية وعندي ان البسملة متعلقة با
بالحمد لله فان الله تعالى يحمد لها باسمائه وغيره لذلك لا يكون ولا ينبغي ان
يتكلم في القرآن بتقدير المحذوف ولا ضرورة هنا فلذا قال العارف بسم الله الر
بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله على البا. بمعنى الحمد من معمول الفعل كما قلت
لا يثنى على الله تعالى الا باسمائه الحسنى واما قولهم ان المصادر لا تعمل عمل الفعل
الا اذا تقدمت واما اذا تأخرت فتضعف عن العمل فعندي غير مجدي في
التعليل لانه تحكم من النحوي انتهى واعلم ان امتناع عمل المصدر متقدم هو
مذهب الجمهور واختار جمع من المحققين منهم الرضي والسعد التفتازاني
جواز عمله في الظرف بما يكفيه رائحة الفعل لان له شأنا ليس لغيره لتنزيله
من الشيء منزلة نفسه لوقوعه فيه وعدم انفكاكه عنه فاتسع فيه ما لا يتسع
في غيره لكن قال بعضهم ان ذلك بعيد من جهة اللفظ والمعنى فان الفصل بلفظة
الرحيم الحمد لا ارتباط له كما لا يخفى **الثانية** من تفسير الشيخ قيل الكتب المنزلة
من السماء الى الدنيا مائة واربعة صحف شيث ستون وصحف ابراهيم وهي
ثلاثون وصحف موسى قبل التوراة وهي عشرة والتوراة والانجيل والزبور والفر
قان ومعاني الكتب مجموعة في القرآن ومعاني كل القرآن مجموعة في الفاتحة
ومعاني الفاتحة مجموعة في البسملة ومعاني البسملة في بائها ومعناها بي

مجموعة

كان

كان ما كان وبي يكون ما يكون زاد بعضهم ومعاني الباء في نقطتها **الـ**
الثالثة عدد حروف البسملة الرسمية تسعة عشر حرفا وعدد ملا
ئكة خزنة النار عليها تسعة عشر وعن ابن مسعود رضي الله عنهما من
اراد ان ينجيه الله تعالى من الزبانية التسعة عشر فليقلها ليجعل الله تعالى له
بكل حرف منها جنة من واحد فانهم يقولونها في كل افعالهم فبها قوتهم
وبها استطاعوا **الرابعة** روى الطبراني لا يدخل الجنة الا بجواز بسم الله الرحمن
هذا كتاب من الله لفلان بن فلان ادخلوه جنة عالية قطوفها دانية
وروي ايضا يعطى المؤمن جوازا على الصراط بسم الله الرحمن الرحيم هذا كتاب
من الله العزيز الحكيم ادخلوه جنة عالية **الخامسة** روي عن جابر انه قال
لما نزلت بسم الله الرحمن الرحيم هرب الغيم الى المشرق وسكنت الرياح وهاج
البحر واصغت البهائم باذانها ورجمت الشياطين من السماء واقسم الله
عز وجل لا يسمى اسمي على شيء الا شفاه ولا يسمى اسمي على شيء الا بارك فيه
وروي ان رجلا كتب الى عمر ان بي صداعا لا يسكن فابعث لي دواء فبعث اليه
قلنسوة فكان اذا وضعها على راسه سكن صداعه واذا رفعها عاد فبعدها
عاد عليه الصداع ففتحها فاذا فيها كاغد فيه بسم الله الرحمن الرحيم **الـ**
السادسة تتعلق برسمها وروي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
لمعاوية الق الدواة وحرف القلم وانصب الباء وفرق السين ولا تعور الميم
وحسن الله ومد الرحمن وجود الرحيم وضع قلمك على اذنك اليسرى فانه
اذكر لك وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكتب اولا باسمك اللهم
فلما نزلت بسورة هود بسم الله مجراها ومرساها كتب بسم الله فلما
نزلت بسورة قل ادعوا الله او ادعوا الرحمن كتب بسم الله الرحمن

الرحيم

فلما نزلت سورة النمل انه من سليمان وانه بسم الله الرحمن الرحيم كتب
بسم الله الرحمن الرحيم **السابعة** الحكمة في ذكر الرحيم بعد الرحمان الا
الاعلا منه ولم يعكس كما هو العادة ان العظيم لا يطلب منه الحقير فكانه
تعالى يقول لو اقتصرت على ذكر الرحمان لاحتشمت ولتعذر عليك سؤال الامر
اليسير ولكن كما علمتني رحمانا تطلب مني الامور العظيمة وانا ايضا رحيم فاطلب
فاطلب مني شراك نعلك **الثامنة** روي ان فتى اعتقل لسانه عند
وفاته عن الشهادة فاتى النبي صلى الله عليه وسلم واخبر به فقام
ودخل عليه وجعل يعرض الشهادة عليه وهو يتحرك ويضطرب فقال النبي
صلى الله عليه وسلم اما كان يصلي اما كان يزكي اما كان يصوم قالوا بلى فقال
هل عق والدته قالوا بلى فطلب امه فجاءت عجوز عورا فقال النبي صلى الله عليه
وسلم هلا عفوت عنه فقالت لا انه لطمني ففقأ عيني فقال النبي صلى الله عليه
وسلم هاتوا الحطب والنار فقالت وما تصنع قال احرقه بالنار بين يديك جزاء
لما فعل فقالت عفوت الان حملته تسعة اشهر الى ان رضعته سنتين فانطلق
لسانه في الشهادة ان لا اله الا الله والنكتة في ذلك انها رحيمة فلاجل
ذلك القدر القليل من الرحمة ما جوزت الاحراق بالنار فالرحمن الرحيم الذي
لم يتضرر بجنايات كيف يجوز احراق المؤمن الذي داوم على الشهادة ان لا اله الا
الله سنين **التاسعة** الحكمة في ان الله تعالى جعل افتتاح كتابه بحرف الباء
واختاره على سائر الحروف لا سيما على الالف لانه اسقط الالف من الاسم واثبت
مكانه الباء وقال بسم الله عشرة معاني منها ان للالف ترفعا وتكبرا
وتطاولا وفي الباء انكسارا وتواضعا وتساقطا فالالف لما تكبرت وضعها
الله تعالى والباء لما تواضعت رفعها الله تعالى كما ورد في الحديث من تواضع لله

رفعه

رفعه الله ومن تكبر وضعه الله **ومنها** ان الباء حرف شفوي تنفتح الشفة
به ما لم تنفتح بغيره من الحروف لان الميم وان كانت شفويا لا تنفتح الشفة
به كما تنفتح بالباء حسا وكان اول انفتاح فم الذرة الانسانية في عهد
الست بربكم قالوا بلى بها كان الباء اول حرف نطق به الانسان وفتح به
فمه وكان مخصوصا بنبذة المعاني ابقت الحكمة الالهية اختيارها من
سائر الحروف باختيارها ورفع قدرها واعلى شأنها واظهر برهانها واعز
سلطانها وجعل مفتتح كتابه وصبح الكلامه ونطقا به واعطاها رتبة الالف
وقامته وتقدمه على الحروف واما منه حذف الالف من بسم الله وطولت الباء
لاظهار تعظيمها وتفخيمها اي منحها مرتبة الالف واثبتها مكانها وفردها
وفردها باسم ذاته ووحدانيته وجعل معدن كلامه ومنبع كراماته
مع بريته كما روي عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال الباء بره باوليائه
والسين سره مع انبيائه والميم منته على اهل ولايته وعن ابي سعيد الخدري
قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان عيسى بن مريم ارسلته امه الى
الكتاب ليتعلم فقال له المعلم قل بسم الله فقال عيسى وما بسم الله فقال
ما ادري فقال عيسى الباء بهاء الله والسين سناؤه والميم ملكه وانه لا اله الا هو
والرحمان رحمان الدنيا والرحيم رحيم الاخرة وهو حديث غريب جدا **العاشرة**
قال الحسن البصري من قال الحمد لله فتحت له ابواب الجنة الثمانية لان الحمد
ثمانية احرف وابواب الجنة ثمانية وقال ايضا التحميد اكمل من التسبيح واجاب
عن تقديم التسبيح على التحميد في قوله صلى الله عليه وسلم سبحان الله والحمد
لله بان الحمد يدل على التسبيح لان معنى التسبيح التنزيه من النقائص وا
والتحميد فيه مع ذلك انه متصف بالاوصاف الكمال وقسم بعضهم الحمد

بالباء في جواب

الرابعة أقسام واجبا كالحمد في خطبة الجمعة ومندوبا في خطبة النكاح
وفي ابتداء الدعاء وبعد الأكل والشرب ومكروها كالحمد في الأماكن المستقذرة
كالمزبلة والمجزرة وحراما كالحمد عند الفرح أو وقوع المعصية **قوله** على
جميع الأحوال يجوز فيه على أن تكون بمعنى في على حد قوله تعالى ودخل المدينة
على حين غفلة أي في جميع حال كما هو في ما أنعم عليه من خير أو شر
وتجمع أيضا على الحالة ويجوز على هذا أن يراد بالأحوال ويجوز فيه على أن تكون
تعليلية وأن تكون للمصاحبة **قوله** وأشهد أي أعلم وأذعن فلا يكفي العلم
من غير إذعان كما هو شأن كثير من أهل الكتاب الذين كانوا في زمانه صلى الله
عليه وسلم ولما أتى الشارح رحمه الله تعالى بالكتاب العزيز بما ورد فيما سبق
عنه صلى الله عليه في قوله في خطبه وبحديث كل خطبة ليس فيها تشهد
فهي كاليد الجذماء رواه الترمذي وحسنه وقال النووي في ... أنه
صحيح **قوله** أن لا إله إلا الله أي لا معبود بحق موجود أو في الوجود إلا الله
قال صلى الله عليه وسلم مفتاح الجنة لا إله إلا الله وفي البخاري قيل لوهب
أليس مفتاح الجنة لا إله إلا الله قال بلى ليس مفتاح إلا وله أسنان فإن
جئت بمفتاح له أسنان فتح لك وإلا لم يفتح لك أي مع العمل بفرائض من موانع
مسلمة لا بد من دخوله الجنة ... ابن عباس قول وهب وقال صدق وأنا
أخبركم عن الأسنان ما هي فذكر الصلاة والزكاة وشرائع الأحكام والله
مرفوع على البدلية من محل اسم لا إله إلا الله لأن محل لا مع اسمها رفع بالابتداء
ويجوز نصبه على الاستثناء على البدل من اسمها لأن لا إنما تعمل في نكرة منه
منفية ولذلك الله معرفة **فائدة** قال الترمذي في لا إله إلا الله أسرار
منها أن جميع حروفها جوفية وليس فيها حرف شفوي إشارة إلى الإتيان

بها

بها من خالص الجوف وهو القلب ويدل لذلك قوله صلى الله عليه وسلم أسعد
الناس بشفاعتي يوم القيامة من قال لا إله إلا الله خالصا مخلصا من قلبه
ومنها أنه ليس فيها حرف معجم إشارة إلى التجرد من كل معبود سواه ويدل
لذلك قوله صلى الله عليه وسلم أتاني جبريل فبشرني أن من مات من أمتك لا يشرك
بالله شيئا دخل الجنة قلت وإن سرق وإن زنى قال وإن سرق وإن زنى **ومنها** أنها
اثنا عشر حرفا كشهور السنة منها أربعة حرم وهي الجلالة حرف فرد وثلاثة
سرد وهي أفضل كلماتها كما أن الأشهر الحرم أفضل شهور السنة فمن قالها
مخلصا من قلبه كفرت عنه ذنوب سنة كما روي عن بعض السلف **ومنها**
أن الليل والنهار أربعة وعشرون ساعة وهي وحروف محمد رسول الله صلى الله عليه
وسلم أربعة وعشرون حرفا كل حرف منها يكفر ذنوب ساعة **قوله** وحده
منصوب على الحال تأويلا بمنفردا وسوقا يفيد التوحيد الذات وما بعده
تأكيد للتوحيد الأفعال وفيه دلالة تأكيد الاختصاص الألوهية بالله
الذي أفاده النفي والإثبات **قوله** لا شريك أي في شيء من ملكه وذاته
وصفاته **قوله** المنزه كلامه اعلم أن التحقيق أن كلام الله تعالى اسم مشترك
بين الكلام النفسي القديم ومعنى الإضافة كونه صفة له تعالى وبين اللفظي
الحادث المؤلف من السور والآيات ومعنى الإضافة أنه مخلوق له سبحانه وتعالى
ليس من تأليفات المخلوقين إذا علمت أن كلامه المنزه على ذلك إنما هو الكلام
بالمعنى الأول **قوله** عن الأحرف أي عن التلفظات ليصح تعلق قوله بالحروف
به لأن الأصوات كيفية الحروف لا تفهم شيئا بلا فهم التعلق بها **قوله** وأشهد
أن محمدا عبده ورسوله أي أعلم وأذعن بالشهادة على محمد صلى
الله عليه وسلم عملا بالحديث السابق وحمد عم على نبينا صلى الله عليه

وسلم منه قول من الوصف ومعناه التبليغ في كونه محمودا أمان التفعيل للمبا
لغة سمي به لكثرة خصاله المحمودة ألهم الله تعالى أهله أن يسموه به
لما علم من خصاله المحمودة وليكون على وفق تسميته تعالى له به قبل الخلق
بألفي عام على ما ورد عن أبي نعيم وروى ابن عساكر عن كعب الأحبار أن آدم
رآه مكتوبا على ساق العرش وفي السماوات وعلى كل قصر وغرفة في الجنة وعلى
نحور الحور العين وعلى ورق شجرة طوبى وسدرة المنتهى وأطراف الحجب وبين أعين
الملائكة ولم يسم به أحد قبله لكن لما قرب زمنه وبشر أهل الكتاب ببعثته
سمى قوم أولادهم به رجاء النبوءة لهم والله أعلم حيث يجعل رسالته
وعدتهم خمسة عشر كما بينه بعض المحققين والإضافة في عبده ورسوله
للتشريف قال سيبويه العبد في الأصل صفة ثم استعمل استعمال الأسماء
وكذا مثله في الحديث الصحيح ولكن قولوا عبد الله ورسوله وكأنه
أحب الأسماء إلى الله تعالى وأقربها إليه وقال الشيخ أبو علي الدقاق ليس
للعبد صفة أتم ولا أشرف من العبودية ولذلك أطلقه الباري سبحانه
وتعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم في أشرف المقامات كمقام الإسراء
وتنزيل الوحي قال الله تعالى سبحان الذي أسرى بعبده الحمد لله الذي
أنزل على عبده الكتاب تبارك الذي نزل الفرقان على عبده فأوحى إلى عبده
ما أوحى ومن نظم القاضي عياض رحمه الله تعالى

ومما زادني شرفا وتيها ... وكدت بأخمصي أطأ الثريا
دخولي تحت قولك يا عبادي ... وأن صيرت أحمد لي نبيا

فلو كان له وصف أشرف منه لذكره به في تلك المقامات العلية ومن ثم خير
صلى الله عليه وسلم بين أن يكون نبيا ملكا أو نبيا عبدا فاختار الثاني وسه

وسليمان

وسليمان صلى الله عليه وسلم مال الأول فانظر بعد ما بين المرتبتين وسبب
الشرفية بهذا الوصف أن الألوهية والسيادة والربوبية إنما هي بالحقيقة لله
تعالى لا غيره والعبودية بالحقيقة لمن دونه وفي الوصف بها إشارة للإشارة إلى
غاية كماله تعالى وتعاليه واحتياج غيره إليه في سائر أحواله والرسول لغة المرسل
ومن العرب من يثنيه ويجمعه ومنه إنا رسولا ربك أي موسى وهارون ولقد
جاءت رسلنا إبراهيم ومنهم من يوحده مطلقا ومنه إنا رسول رب العالمين
وحده لأنه في معنى الرسالة ومن مجيئه بمعنى الرسالة قول الشاعر

ألا أبلغا أبا عمرو رسولا ... فإني عن فتاحتكم غني

وكان يعني بمستوي
في المذكر والمفرد وغيرهما وشرعا إنسان أوحي إليه بشرع وأمر بتبليغه والس
والنبي إنسان أوحي إليه بشرع وإن لم يؤمر بالتبليغ وقيل في الفرق غير ذلك
وقيل بترادفهما لقوله تعالى وما أرسلنا من قبلك من رسول ولا نبي وفيه إثبات
لهما معا الإرسال وقد يطلق الرسول على أعم مما ذكر قال النووي في شرح مسلم
أن الرسول يتناول جميع رسل الله من الآدميين والملائكة قال الله تعالى الله يصطفي
من الملائكة رسلا ومن الناس ولا يسمى الملك نبيا إلا مقيدا فبينهما عموم
وخصوص من وجه وعلى الأول عموم مطلقا قوله المبين للهدى والضلال المراد
بالهدى الإسلام وبالضلال الكفر قال الله تعالى فماذا بعد الحق إلا الضلال قوله
صلى الله عليه وسلم لما كانت سعادة الدارين منوطة بمعرفة الأحكام
الشرعية والعمل بها وكانت إنما هي من جهة النبي صلى الله عليه وسلم وهو لما
إليه من جهة الله وأصحابه رضوان الله عليهم أجمعين صارت الصلاة عليه
إيصاله وعليهم تبعا من رد حمده تعالى بلا جرم أدبه دينا والصلاة من
الله رحمة مقرونة بتعظيم ومن الملائكة استغفار ومن غيرهم تضرع ودعاء

وجمع بين الصلاة والسلام عملا بقوله تعالى يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا
تسليما وخروجا من كراهة الاقتصار على أحدهما وجملة الصلاة خبرية لفظا
انشائية معنى وكذا جملة السلام لأن الانشاء ما قارن لفظه معناه وتعقب
الحرف الأخير منه على الخلاف في ذلك والقصد من هذه الجملة انشاء التحية
من المصلي على المصلى عليه بطلب أن يستقر عليه السلام منه كالبناء
المحيط به من جميع جهاته بحيث لا يكون لشيء من ذلك سبيل إليه وفي التعدية
بعلى زيادة شمول تلك التحية وعمومها مع تمكنها واحاطتها بجميع جهاته
حتى جهة علوه وآله كره سحنون المالكي الصلاة عليه عند التعجب
وقال الحليمي من أئمتنا أكره ذلك كسبحان الله والله أكبر بل يأتي بالتسبيح
وغيره لأن الله فإن صلى عليه عند ما يستغربه أو يعجب منه فلا يخشى على صاحبه
فإن غرضه أن جعلها تعجبا ولم يجعلها كفرا ونظر فيه البلقيني فإن بعض أئمتنا
المتأخرين قال الذي يتجه في الكفر من قيل زائد على ذلك يومي إليه فحوى كلامهم
وهو أنه إن كان عند ما يستغربه أو ما يضحك منه بقصد استهزاء بها أو جعلها
فكاهة فيكفر حينئذ كما هو ظاهر وجزم البدر العيني من الحنفية ومنه كالصلاة
كالتسبيح والتكبير عند عمل محرم أو عرض سلعة أو فتح متاع وكلام من يغضب
أحد عند الغضب خوفا من أن يحمله الغضب على الكفر نقله النووي في الأذكار
وأقره قوله وعلى آله آل النبي صلى الله عليه وسلم المراد بهم هنا عند الشافعي
والجمهور من حرمت عليهم الزكاة وهم مؤمنو بني هاشم وبني المطلب
بدليل قوله صلى الله عليه وسلم للحسن أما علمت أنا آل محمد لا تحل لنا الصدقة وقوله
وإنها لا تحل لمحمد ولا لآل محمد وقيل أزواجه وذريته للتعبير بهما في رواية
مكان آله ورد بأنه جمع بين الثلاثة فدل على تغايرها وقد يطلق
على الآل

الآل على الزوجات كما في خبر عائشة رضي الله تعالى عنها ما شبع آل محمد
من خبز مادوم ثلاثا وقيل ذريته وفاطمة خاصة وقيل ذريته وعلي والعباس وحمزة
وجعفر وعقيل وحمزة وقيل وارثه لو فرض أنه يورث ودل عليه بعضهم بالاقتصار
لهذا القول وقال ابن حجر أولاد بغير هاء ولا. وهذا غلط وليس كما زعم وقيل جميع
قريش وقيل جميع أمة الإجابة ومال إليه الإمام واختاره الأزهري وبعض أئمتنا
الشافعية ورجحه النووي في شرح مسلم لكن قيده القاضي حسين وغيره بالا
تقياء منهم ويؤيده قوله تعالى إن أولياؤه إلا المتقون وقيل يحمل كلام من
المصلي عليه وقيل يدعو على الصلاة فإن أريد بالصلاة الرحمة المطلقة وخبر
آل محمد كل تقي سنده واه جدا وروي عن جابر من قوله سنده ضعيف واختار ابن
عبد السلام أن الأولى الاقتصار على أو الجمع في الآل والأزواج والذرية
دون الأصحاب وهو كذا هو بالنسبة لصلاة التشهد أما الصلاة خارج الصلاة
فالأولى ذكر الصحب فيها أيضا إذا أطلقت على جميع الآل ومنهم من ليس فيها في
فعل الصحابي أولى وتختص بالاضافة للمعظم كحملة القرآن آل الله تعالى وأما قيل
آل فرعون لتصوره بصورة العظماء وضاف الضمير على الأصح كما استعمله
المصنف نعم الأولى إضافته إلى الظاهر ويدخل المضاف إليه فيه كيصلي آل فلان
كذا الأخيرية ومنه قوله صلى الله عليه وسلم للحسن ما ذكر والأصحاب جمع
صحب كأشهاد وشاهد وليس جمع الصاحب لأن فاعلا لم يثبت جمعه على أفعال
كما ذكره الجوهري وغيره والصاحب لغة من بينك وبينه مواصلة وقد اختلفت
وأن قولنا واصطلاحا التابع لغيره المختلف مذهبه كأصحاب الشافعي وغيره
والصحابي من اجتمع مؤمنا بمحمد صلى الله عليه وسلم وإن لم يكن مميزا والمراد
الاجتماع المتعارف فلا بد أن يكون في عالم الدنيا هو الأصحاب وقد يطلق على

على الكفاية قال صاحب الكشاف في ان الحمد انه يجعل بكلمة مدح اي تحمله او نحو من الجانب الجميل فيجعل له صاحبه كالتعريض والتورية قال الشاعر

ولقد لحنت لكم لكي ما تفقهوا • واللحن يفهمه ذوو الالباب •

وقيل للمخطي لا حن لانه يعدل بالكلام عن الصواب وصلاة وسلاما اسماء مصدرين منصوبان على المفعولية المطلقة لافادة تقوية العامل وتقرير معناه دائمين نعت صلاة وسلاما اي مستمرين بالتبين **قوله وبعد** اي بعد البسملة والحمدلة والتشهد والصلاة على من ذكر وانما بدا ذلك تاسيا به صلى الله عليه وسلم فانه كان يقولها في خطبه واو صلها اما بعد بدليل لزوم الفاء في خبرها غالبا فان لزومها انما هو لتضمن اما معنى الشرط ثم حذفت اما تخفيفا او ورد ضرب بني على الضم لافتقاره الى المضاف اليه لنية معناه دون لفظه والعامل فيه اما المقدر بعد الفاء وانما بنيا عن فعل الشرط واسمه والا صل مهما يكن من شيء بعد ما تقدم ذكره ولما كان مهما مبتدا والاسمية لازمة له ويكن شرطا والفاء لازمة له غالبا وانت عنهما اما لزوما لقصد في الاسم والفاء اقامة للازم مقام الملزوم وابقاء لاثره في الجملة كذا قاله السعد التفتازاني **قوله** الفقير الى المحتاج كثيرا فيكون فعيل صيغة مبالغة او الدائم الفقر الى الحاجة الى رحمة مولاه الغني فيكون صفة مشبهة كربيع من وقر **قوله** ابن عبد الله بالرفع نعت خالد وهو نسبة الى الازهري وهو الجامع الازهري الذي هو اول بيت وضع للناس بالقاهرة بناه ابو نصر القائد لما اختط القاهرة وفرغ من بنايه لسبع خلون من رمضان واقيمت فيه الجمعة في شهر رمضان سنة احدى وستين وثلثمائة وكان بناء القاهرة سنة ثمان وخمسين وثلثمائة ثم ان العزيز بن المعز جدد فيه

اشياء

[illegible]

اشياء وعمر فيه عدة اماكن قال الشيخ شمس الدين الجزري في كتابه الجامع وقد ان به طلسما لا يسكنه عصفور ولا يفرخ به وعلى منارته في ايام قاضي القضاة صدر الدين موهوب الجزري وكان فيه ان فقه وسبعة وعشرين فقيها بلا نفقة وكانت له اوقاف كثيرة وفيه اشياء غريبة فلما احترقت مصر في سنة اربع وستين وخمسمائة تغيرت تلك المعالم وجعلت واستمرت الخطبة في الجامع الازهر حتى بنى الجامع الحاكمي في سنة ثلاث وتسعين وثلثمائة فخطب به وانقطعت الخطبة بالجامع الازهر في مائة سنة لان الغز ملكوا مصر واستولوا عليها في سنة اربع وستين وخمسمائة فلما ملك الملك الظاهر ركن الدين بيبرس الديار المصرية امر باقامة الجمعة بالجامع الازهر وكان ذلك في سنة خمس وستين وستمائة وافتى قاضي القضاة تاج الدين بن بنت الاعز على انه لا يجوز اقامة جمعتين وافتى قاضي القضاة شمس الدين الحنبلي بالجواز وتوقف الناس في ذلك لامر القاضي تاج الدين ثم اقيمت فيه الجمعة يوم الجمعة ثامن عشر ربيع الاول سنة خمس وستين وستمائة وحضر الصلاة طيبرس الوزير وجماعة من الفقهاء والامرا وصلى السلطان في ذلك اليوم في جامع القلعة ومن عجائب الاتفاق ان الحاكم قصد بناء جامعه ان يخطب له ولولده الظاهر بعده ولذريته وقطع الخطبة بالجامع الازهر فاراد الله سبحانه وتعالى ان هذا الجامع الحاكمي ما خطب فيه الا للخليفة الحاكم ثم من بعده لم يخطب الا للملك الظاهر وهذه نكتة تشهد من اخبار ذكرتها لعزتها وهذا الجامع المذكور الذي نور الله معمور قد اختص بكثرة العباد وانسا بالسيادة واستجلاب السعادة فيا له من جامع ما ازهره وموضع ما انوره وقال فيه المقريزي

في الكشف ان هذا المسجد اذا جلست فيه تجد راحة من جهة السدتعا . وقد
انتشر في الآفاق علماؤه وذبع في المشرق والمغرب صيته . ولا عبادة تيسرت في
مثله . ولا علم اكثر مما ابرز اثداه . وتمد نباهة بنبرته . والجامع فضله شائع
وخيره ذايع . ولله الفضل والمنة . اجعل عمله عمل اهل الجنة . **قوله** صلاحهم
الصلاح ضد الفساد بالقيام بحقوق الله تعالى وحقوق العباد **قوله** ولا يبتغي بها الفتنة في
عادة **قوله** مقدمة بكسر الدال من قدم بمعنى تقدم او بفتحها من قدمت
الشيء اذا جعلته متقدما وتصاناها مقدمة لكن الرواية ليست بمقدمة
لا انها الخطبة كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم **قوله** في
علم العربية علم العربية علم يحترز به عن الخلل في كلام العرب لفظا وكتابة
وينقسم على ما صرح به الزمخشري في بعض كتبه الى اثنا عشر قسما اللغة والصرف
والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية والخط وقرض الشعر
وانشاء النثر والخطب والمحاضرات ومنه التواريخ واما البديع فقد جعلوه
ذيلا لعلم البلاغة لا قسما برأسه والمراد بعلم العربية هنا علم النحو لان هذه
المقدمة انما هي في علم النحو **قوله** الجنة من الكلفة وهي في الاصطلاح رقة
القوام او كونه شديدا اي لا يحجب البصر عن ادراك ما وراءه والمراد هنا احسن
قوله واحسنه ارزاقه اي بادرته الى اجابته الرزاق بالوعد به والعزم عليه
او بالشرع فيه او به بنفسه واتى بالفاء المفيدة للتعقيب اشارة الى المبادرة
الى ذلك لانه خير قال الله تعالى فاستبقوا الخيرات **قوله** طالبا للثواب اي الجزاء
عليه تفضلا واحسانا النية فيه بل وغيره لما عنه اليه فانما غيرا ايضا
ما الفرض دنيوي من ثناء وغيره ومعنى الثواب ايصال النفع الى العبد على طريق
الجزاء ومنه قوله تعالى فاثابهم الله بما قالوا اي جزاهم والاثابة في الطاعة

يجمع

يجمع عليهما اكثرا عند اهل السنة تفضلا وعند المعتزلة وجوبا ومعنى العقاب
ايصال الالم الى المكلف على طريق الجزاء وهو مختص في الشرك ومتوقف فيه غيره من
العاصي على الابتداء العفو قال الله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون ذلك
لمن يشاء . **قوله** وترغيبا للطلاب اي مرغبا لهم لانه معطوف على الحال ويصح ان
يكون مفعولا له لعامل محذوف اي وفعلته ذلك ترغيبا فيكون من عطف جملة على
جملة والطلاب بضم الطاء وتشديد اللام جمع طالب ككتاب جمع كاتب
قوله جعله الله الجملة خبرية انشائية معنى لان المراد بها الدعاء بالاخلاص
وهو في اللغة عدم ترك الرياء فيهما وهو سبب للخلاص من اهوال يوم القيامة
لما روي عن انس ابن مالك رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال
من فارق الدنيا على الاخلاص لله تعالى وحده لا شريك له واقام الصلاة واتى
الزكاة فارقها والله عنه راض رواه ابن ماجة والحاكم وهو صحيح على شرط
الشيخين والاحاديث الواردة في فضل الاخلاص كثيرة والمراد بوجهه ذاته
والعرض الاكبر بالمقصود لديه اي عنده وعند اسم لمكان حاضر او قريب
والمراد [illegible] مستقر عنده والثاني نحو ولقد رآه نزلة اخرى عند سدرة
المنتهى عندها جنة المأوى وقد يكون للحضور والقرب قال الله تعالى الذي عنده
علم من الكتاب ونحو رب ابن لي عندك بيتا في الجنة **قوله** انه على ذلك
قدير بكسر همزان على انه تعليل مستأنف ويجوز فتحها على تقدير لام الجر اي لانه
اي وانما طلبت منه الثواب والاخلاص لانه على ذلك وغيره من الممكنات التي
يتوقف عليهما الاثابة والاخلاص والقدرة صفة ازلية تؤثر في المقدورات
عند تعلقها بها فيما لا يزال **قوله** وبالاجابة جدير بفتح الجيم وكسر الدال
المهملة اي حقيق لسعة كرمه وتفضله لوعده بذلك فلذا طلبته منه

الثواب وجعلته في الصلاة وتقديم المعمول للتشريع والحصر ولا دعاء نظرا الى انها
جابة لغلبتها بتعظيم الاجر كما نبه عليه الامير وقد يشكل تعليل المصنف رحمه
الله تعالى لسؤاله عموم جعله في الصلاة عليه بقوله والاجابة جديرة بانه قد
يحتاج الداعي الى خصوص ما سأل في الدنيا كان يكون في الآخرة او يصرف عنه
السوء بقدر ما دعا مع ان مقصود المصنف عموم سؤاله في الجلالة لا بيد الثواب
كما لا يخفى ويمكن الجواب بان المراد السؤال مظنة الاجابة لعموم ما طلب
وعلامة الاجابة الخشية والبكاء والقشعريرة وغير ذلك **قوله** الكلام الذي
يحصل اي هذا اللفظ الخاص الذي هو لفظ الكلام بقوله عبارة اي معبر به
قوله عند اللغويين عبارة عن القول وما كان مكتفيا بنفسه اي ما كان مكتفيا
به في اداء المرام **قلت** كما يطلق الكلام في اللغة على ما ذكر يطلق على
الحدث الذي هو للمتكلم تقول عجبت كلامك زيدا اي تكليمك اياه واذا
استعمل بمعنى المصدر عمل عمل الافعال كما في المثال وكقوله •
• فان كلامكها اليوم مصبية • بتشفيك قلت صحيح ذلك لو كان اذا •
اي تكليمك هذا اليوم يعني ما في النفس مما يعبر عنه باللفظ المفيد وذلك كان يقوم
بنفسه معنى قام زيد وقعد عمرو ونحو ذلك فيسمى ذلك الذي تخيلته كلاما
قال الاخطل • ان الكلام لفي الفؤاد وانما • جعل اللسان على الفؤاد دليلا •
بما وقع الاقتصار على ما ذكر **فالجواب** لعل وجه الاقتصار انه ذكر ما يتصف به
بالمعنى الاصطلاحي والمراد ان يحمل الذكر عنه اليه **قوله** وفي اصطلاح المتكلمين
الخ اي المصطلح عليه اي الالفاظ المصطلح اي المتفق عليها فيما بينهم على
استعمالها في معان مخصوصة غير اللغوية ونحوها في الاصطلاحي **اعلم** ان
كلام المتكلمين في كلام الله تعالى قال المولى سعد الدين التفتازاني كلام الله
تعالى

تعالى مشترك بين الكلام النفسي القائم به ومعنى الاضافة كونه صفة له
تعالى وبين اللفظ الحادث المؤلف من السور والآيات ومعنى الاضافة انه
مخلوق له تعالى ليس من تأليفات المخلوقين وما وقع في عبارة بعض المشايخ
من انه مجاز فليس معناه انه غير موضوع للنظم المؤلف بل معناه ان الكلام
في التحقيق وبالذات اسم للمعنى القائم بالنفس وتسمية اللفظ به ووضعه
لذلك انما هو باعتبار دلالته على المعنى فلا نزاع لهم في الوضع والتسمية
انتهى **قوله** عبارة عما اشتمل على ثلاثة اشياء الخ اي فيه الثلاثة المذكورة
بين الكلم بتعدد المشتمل والمشتمل عليه **فالجواب** الكلام هو مجموع الثلاثة
ثم المجموع غير كل واحد من الثلاثة فلذا اتحاد ويكفي في تغاير المشتمل
والمشتمل عليه التغاير كون المجموع بها والمجموع من حيث هو مجموع وفي الذات
لا غير متصلة **قلت** للكلام جزء آخر صرح به نجم الائمة الرضي ونحوها
شهاد الذي هو نكات الكلمتين [illegible] يعني السكوت **قلت** يحمل
ان المصنف يختار ما اختاره شيخنا سيدي المحقق وسيد المدققين ابو القاسم
العماري تبع الشيخ الشريف المولى عيسى [illegible] رحمه الله تعالى من ان الاسناد
شرط لا جزء والا لزم ان لا يوجد كلام يكون لفظا حقيقة وهو في غاية البعد **قوله**
وقيد التركيب لا حاجة اليه اي لا حاجة الى التصريح لما سبق من ان الافادة
المذكورة تستلزم التركيب **قوله** والذي في الامر الخ اي اهل اللغة اي في
اللغة ولا يستلزم ان يراد من ذلك ادا او [illegible] والاصالة بالنسبة
الى المعنى الاصطلاحي والمراد بالامر المعنى اللغوي وقيل بدلالته الموضوع له
ادا واما غيره فهو منقول اليه من ذلك المعنى فهو فرعه **فان قلت**
قد جاء به الذكر في اللغة بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته لما ينطق به

اشد به لم يعتبر اطلا المعنى الاصطلاحي قلت اجيب بان اللفظ
يعني المتكلم لابد ان يتعدى بالباء قال في القاموس لفظ به اي تكلم به وما المناسب
المعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء في اللغة لان اللفظ بدون الباء جهة
صفة المتكلم او من الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الطرح والرمي اي من الفم كما
قال بعضهم قال الا الرمي مطلقا كما يتوهم من لفظت الرحا الدقيق لانه مجاز
صرح به في الاساس قوله اذا لم رحته اي تقول ذلك اذا لم رحته بفتح التا
قال في المغني وتقع اي تصير الجملة ايضا كقوله
● وترميني بالطرف اي انت مذنب ● وتقليني لكن اياك لا اقلي ●
اذا وقعت بعد قول وقبل فعل مستند لضمير حكم الضمير نحو تقول استكتمته
الحديث اي سالته كتمانه بفتح ذلك بضم التاء ولو جيء باذا مكان اي
فتحت فقلت اذا سالته لان اذا ظرف لتقول وقد نظم ذلك بعضهم فقال
● اذا كنت باي فعلا تفسره ● فضم تاك فيه ضم معترف ●
● وان تكن باذا يوما تفسره ● ففتحك التاء امر غير مختلف ●
قوله النحاة جمع ناح كقضاة وغزاة من نحى ينحو اذا نظر في علم النحو وتكلم فيه
قوله لان اللفظ بمعنى الملفوظ اي لانه مصدر يراد به الملفوظ اذ اللفظ على الو
جه الاتي مثله وانما اثر اللفظ وقع عليه ابيني بحذف[illegible] قوله ومن ثم بفتح
الثاء المثلثة اي من هنا اي من اجل ان اللفظ بمعنى الملفوظ حقيقة عرفية
قوله لان الحدود تصان عن المجاز وذلك لان المراد منه لا يكون معلوما ويستثنى
من المجاز المذكور ما اذا وجدت القرينة الواضحة وما هنا وان لم توجد القرينة
لكنه مجاز مشهور لان المراد منه معلوم في التعريف وهو اولى من الحقيقة
الغير المشهورة لان اللفظ اذا ذكر يفهم منه اهل العرف معنى الملفوظ قوله
من

من مقاطع الحروف وهي الحلق واللسان والشفتين التقييد بذلك بالنظر
الى الغالب والواقع وهو ازالة التكلم المعهودة في الجملة بين الحلق واللسان
والشفتين ولو وضع الله القوة التي في اللسان والحلق والشفتين في جارحة
اخرى كما هو المنصوص في يوم القيامة وقالوا لجلودهم لم شهدتم علينا قالوا
انطقنا الله الذي انطق كل شيء والوجه ان ذلك لفظ وقد يقال ان نحو ذلك
ليس بلفظ لان هذا امر اصطلاحي ولا مشاحة في الاصطلاح قوله من
الهواء الخارج من الفم الخ الاولى ان الحرف مع الحركة والحرفان اللذان ثانيهما ساكن
واسمه لفظ مقطع ولا يخفى ان الذي الهواء انما هو اسم الذي هو لفظ مقطع
لان الحرف نفسه الذي هو حرف مع حركة او حرفان ثانيهما ساكن قوله يحسن
السكوت عليه معنى السكوت عليه اي لا يصير السامع بعده منتظرا المعنى
منتظر الشيء اي انتظارا تاما كانتظار الذي يبقى مع المسند كقائم بدون
المسند اليه كزيد او يبقى مع المسند اليه دون المسند والتقييد بالتمام
الانتظار التام ليدخل نحو الفعل والفاعل كضرب زيد مع انه يحصل انتظار
للمفعول به والحال والظرف لانه انتظار ناقص لانه دون الانتظار للمسند والمسند
اليه قوله والمركبات الاسنادية التي لا تفيد ان قيل المركب الاسنادي لا يكون
الا مفيدا لان الاسناد ضم كلمة الى اخرى على وجه يفيد قلت لم يرد بالم
ركبات الاسنادية ما فيه اسناد في الحال والماضي ولا ما يشتمل على اسناد
في الماضي ولا شك ان جملة الشرط كان فيها اسناد وكانت مفيدة قبل دخول
اداة الشرط عليها وقد يقال المراد بالمفيد في تعريف الاسناد ما يشمل
الرواية الناقصة او تكون مضمونها معلوم الثبوت او الانتفاء بالضرورة قوله
الخ فيه نظر فان نحو السماء فوقنا والارض تحتنا كلام لانه خبر وكل خبر كلام

فيشار بهذا الكلام فإن قلت انما يكون خبرا اذا افاد السامع وهذا ليس
كذلك أجيب بأن المراد بالمفيد انه يكون بحيث يفهم منه معنى يحسن السكوت
عليه وان كان ظاهرا عند السامع ولئن سلم اشتراط عدم حصوله عنده لكن
في ظن المتكلم لا الامر من الامور المعلومة للسامع قلت لا يلزم ان يكون
المدرك متنقشا بهذا اذ يجوز ان يظن المتكلم ذلك حين كلامه عدم
حصوله عند السامع فيخبره بموافاة ان يقول مثل ذلك لا يرد على المصنف
رحمه الله لا يتغير الكلام فيه رأيان احدهما ما قاله المصنف رحمه الله سبحانه
وتعالى وهو قول الجمهور كما قاله الشاطبي شارح الالفية والقاضي وابن الرماني وما
تقدم مبني على هذا الرأي قوله وغيرهما الى كالجنون ومما جرى عليه
المصنف من اشتراط القصد هو مذهب الجمهور ومنهم سيبويه وابن مالك
في التسهيل واختار ابو حيان عدم الاشتراط نعم يشترط في الكلام أن
يكون مقصودا لذاته ليخرج نحو جملة الصلة وجملة الصفة وجملة الخبر
وجملة الحال فلا يسمى شيء منها كلاما فإن قلت كان على
المصنف ان يذكر في تعريف الكلام ان يكون مقصودا لذاته كما ذكره في
التسهيل قلت الافادة تغني عن ذلك واما التسهيل فانه اخذ المفيدة
في حد الكلام بالمعنى الاعم لا بالمعنى الاصطلاحي فلذلك احتاج الى ذكر
وأراد ان يصرح فيه بما يفهم من قيد الافادة بطريق الالتزام قوله أي
اللفظ لا يشترط لعل المراد لا يحتاج الى التصريح باشتراطه اخذا من التعليل
المذكور وقد يقال ان دلالة الافادة على القصد ان سلمت فهي بالالتزام
ودلالة الالتزام مهجورة في التعاريف ويمكن الجواب بان اهل هذا الفن
يتسامحون كثيرا في امثال ذلك قوله ولا حاجة الى ذكر التركيب مما يأتي

أي من

فإن قلت لم يجوز [illegible]

أي من أن الافادة المذكورة تستلزم التركيب اذ ليس لنا لفظ مفيد وهو
غير مركب وقد يجاب بأن الغرض التنبيه على أن هذا القيد مأخوذ من
مفهوم الكلام ولو لم يقيد بالتركيب لم يفهم اعتباره في مفهومه وإن كان
كذلك في نفس الامر ورد على ابن طلحة في زعمه انه يكون بسيطا كنعم ولا وبلى
في الجواب قوله بأن العجمي الخ قوله على الصحيح ما ذكر من أن العجمي اختصاص الوضع
بالمفردات ومن أن دلالة المركبات غير وضعية على الصحيح غير صحيح يعني
الصحيح عند المحققين لان الصحيح عندهم عدم اختصاص الوضع بالمفردات
وان دلالة الكلام وضعية وقال الشاطبي لا بد من قيد الوضع العربي ليلا يدخل
الكلام العجمي فانه لفظ مفيد بالقصد ولكن ليس بوضع العرب فليس
بكلام اصطلاحا فلا بد من اخراجه عن الحد اذ مدار علم العربية على التفرقة
بين الكلام العربي والعجمي قوله الهجائية منسوبة الى الهجاء وهو التهجي
تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي ركبت منها وذكر اسمائها. وذكر الازهري في
تهذيب الازهري عن الليث تقول تهجيت وتهجيت بهمز وتبديل وفي المحكم
هجيت الحروف وتهجيت بهمز وتبديل وقول الزمخشري في الأساس يتهجوا
الحروف ويتهجيها وتهجاها ما يعلم مراده به انه يذكرها مقطعة كهيئة
القاري للمبتدي ولا انه يذكر عددها فائدة عدد حروف الهجاء وهي حروف
المباني تسعة وعشرون وقد روي عن ابي ذر الغفاري رضي الله تعالى عنه انه قال
سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله كل نبي مرسل
بم يرسل قال بكتاب منزل فقلت يا رسول الله اي كتاب انزله الله على آدم
قال كتاب المعجم ا ب ت ث الخ قلت يا رسول الله كم حرف قال تسعة
وعشرون قلت يا رسول الله عددت ثمانية وعشرين فغضب رسول الله

صلى الله عليه وسلم حتى احمرت عيناه ثم قال يا أبا ذر والذي بعثني بالحق
نبيا ما أنزل الله على آدم إلا تسعة وعشرين حرفا قلت ليس فيها الف ولا
فقال صلى الله عليه وسلم لام الف حرف واحد قال أنزل الله تعالى على آدم صحيفة
واحدة ومعه سبعون ألف ملك من خالف لام الف فقد كفر بما أنزل الله
تعالى ومن لم يعد لام الف فهو بريء مني وأنا بريء منه ومن لم يؤمن بالحروف وهي
تسعة وعشرون لا يخرج من النار أبدا قال الله تعالى الم ذلك الكتاب فكأنه قال
يا محمد هذه الحروف ذلك الكتاب الذي أنزلته على أبيك آدم فإن قلت
هل لام الالف اسم كسائر أسماء الحروف الهجاء **قلت** نعم إلا أن فيه اعتبار
تركيب لا على حاجة لخلاف سائر الأسماء **فإن قلت** فهل مسماه مدة
من الالف لينة **قلت** نعم **فإن قلت** فهل يحتاج اليه في تعبير
مراد الكلمة كما احتيج في مسميات سائر حروف التهجي **قلت** نعم
فإن قلت فلم عينت لام في اعتبار تركيب اسمها مع أن تلك الدلالة
على تلك المدة تحصل بنحو الالف مثلا **قلت** كأن اللام حرف سلس كثير
الدوران في اللسان فاعتبر اسمها فيه على أن اعتبار المناسبة في التسمية
والوضع ليس بلازم كما في المرتجل كجعفر **واعلم** أن الالف اسم مشترك بين
المدة التي ليس أو سكت حروفها والهمزة التي هي إذا ... الالف أما
ساكنة أو متحركة والالف الوصل تسقط في الدرج والمتحركة تسمى الالف وتسمى
همزة والهمزة اسم مستحدث تمييزا للمتحرك من الساكن ولذلك لم يذكروا
الهمزة في التهجي بل اقتصر على الالف وذكرت في موضعين من التهجي تنبيها
على نفيهما وإنما عبروا عن الهمزة بالالف لأن الهمزة إذا كانت أولا تكتب
على صورة الالف ولقد قربها في المخرج ولذلك إذا أخفوا الرفع ردت الالف
فلبوها

فلبونها قال الجاربردي ولهذا المعنى حكموا بالقلب إذا الله رفعة اعلامهم وشد
وتشييد الإسلام بأقلامهم فإن الحروف ثمانية وعشرون حرفا ولا يخفى تسميتها
خلاف هذا إذا انه لا ينبغي عليهم الخطايا فما يمكنك بالخلايا الشتى وأما عدد
حروف الحساب وهي ثمانية وعشرون وقد ذكر على ذلك في موضعه فإن
قلت فلم اقتصر على ذلك **قلت** يحصل الغرض به وهو ضبط
مراتب الآحاد والعشرات والمئات والألوف فحصل الاستغناء عن اعتبار
تلك المدة فظهر دائرة التفاوت بين عدد حروف التهجي وبين عدد حروف
الحساب **قوله** بحيث لا يميز السامع مشكل الشيء من أن يعني الشكار إنما
كما سبق **قوله** إذا كان السامع يحصل ذلك على أنه يشترط في الكلام تعدد
الدائرة واختار الشيخ أبو حيان أنه لا يشترط قال ولهذا كان الشيء
الواحد كلاما وغيره كلاما إذا خوطب به من يحتمله واستبدله مضمرته
ثم خوطب به ثانيا **قوله** من أجزاء المواد الجسم ولا يرد ما تركب من جنس
ذلك **قوله** وهذا القول حدث بعد انعقاد الإجماع فلا يعتد به القدح
فيه وإجماع النحاة مبني على أن إجماعهم في الأمور اللغوية معتبر بعين اتباعهم
ووقع لبعض العلماء تردد فيه وإجماع النحاة على الأمور اللغوية المعنى المصطلح
عليه وسواء اتفق أهل الحل والعقد من الأمة في عصر على حكم من الأحكام الدين
فإن المذكور ليس كذلك **قوله** أشياء اعلم أن في أشياء مذاهب أصحها ما
ذهب اليه المحققون ومنهم الخليل وسيبويه وهو أن أصلها شيئاء على
وزن فعلاء كحمراء كرهوا اجتماع همزتين بينهما الف فقلبوا اللام وهي
الهمزة الأولى إلى موضع الفاء فقالوا أشياء بوزن لفعاء فهو غير منصرف
لألف التأنيث وإن كان اسم جمع لا جمع لشيء وقال الكسائي وزنها

ابعار بان بعلا تجمع على افعال كشي واشياء وقول واقوال وانما منعت الصرف
بغير علة لكثرة استعمالهم لها لانها تشبه فعلاء ورد بانه يلزم منه
صرف ابنا واسما بغير علة مع ان اشياء يجمع على اشاوي وافعال لا يجمع على
افاعل قال الجوهري واصل اشاوي اشايي بالتشديد الهمزة ياء فاجتمع
ثلاث ياءات فحذفت الوسطى وقلبت الاخيرة الفا وابدلت الاولى واوا ويجمع
ايضا على اشايا واشياوات وكلها دليل على ان مفردها فعلى لكن قال صاحب
اوضح ان اصل اشاوي اشايي بثلاث ياءات وان قول الجوهري اصله اشايي
بالهمز غلط لانه لا وجه لهمز الياء الاولى لانها زايدة كما تقول في ابيات
ابايت ولا تهمز الياء التي بعد الالف وقال الفراء اصلها اشيئاء على وزن افعلاء
وقال الزمخشري ان اشياء اصلها شي كبير ولين مخفف كما ذكر ثم جمع على افعلاء كانبياء
وقال الاخفش فحذفت الهمزة الاولى من الكلمة تخفيفا لاجل اجتماع
همزتين بينهما الف فوزنها افعاء ورد بانه لو كان اصل شي شيئ لكان
الاصل اكثر استعمالا كما ان بينا مشددا اكثر استعمالا من بين مخففا وبان
حذف الهمزة في اشيا غير ثابت وما علل به حذفها غير معروف وبان
تصغيرها على اشيا يمنع من ذلك لان جمع الكثرة اذا اريد تصغيره ولم
يكن له جمع قلة رد الى المفرد وصغر ثم جمع جمع السلامة
وبانه يجمع على اشاوي وغيرها مما مر ولا يلزم الاخفش من ذلك شي لان منع
صرفها لالف التانيث وتصغيرها على اشيا لانها اسم جمع لا جمع كما مر وجمعها
على اشاوي لانها اسم على فعلاء فيجمع على فعالي كصحراء وصحاري وغايته
انه يلزم منه القلب وهو كثير هذا والفراء يجيب على الاول بان اشيا فرع وانما
كثر استعماله لخفته **قوله** ولا رابع لها فان قيل يوجد رابع وهي كلا فان

الحرا

الحرا يقول انها ليست بواحد منها بل هي بين الاسم والفعل **والجواب**
ان القول بعدم الحكم فانها اسم او فعل لتعارض ادلتها عنده
والقول بعدم الحكم بانها احدهما ليس حكما بانها غيرهما **قوله**
وذهب ابو جعفر الى انها فعل على خلاف ما قاله تسميتهم له باسم الفعل وان
خواص الاسماء موجودة فيه **قوله** والمراد ان الكلام يتركب من مجموعها
لا من جميعها جوابا عما يقال جعل الاسم والفعل والحرف اجزاء للكلام يوهم
ان حقيقة الكلام تتوقف على الامور الثلاثة مع ان الكلام قد يتركب
من نوع الاسم وحده نحو زيد قائم وقد يتركب من نوع الاسم ونوع الفعل
وحاصل الجواب مع الايضاح ان المراد الاجزاء التي يتركب من مجموعها تركيبه
من مجموعها وحينئذ لا يقتضي تركيبه من كل منها فان قيل ما لا ينعدم الشي
بانعدامه كيف يسمى جزءا **قلت** المراد هنا الاجزاء العرفية وهي
ما لا يلزم من عدمها عدم ما هي جزء له الا ترى انه يعد في العرف الشعر والظفر
والظفر واليد والرجل جزء الزيد مثلا ومع ذلك لا يقال بانعدام زيد
بانعدام احد هذه الامور والا ترى ان الاغصان تعد جزءا من الشجرة
ولا يقال بانعدام الشجرة بانعدام الاغصان وحقيقة الكلام وان لم تتوقف
على امور المسند والمسند اليه لكن اشتمال الكلام عليهما وعلى متعلقاتهما
متعلقاتهما غالبا **قوله** والثاني تركيب من فعل واسم يعني والحرف مقدم
بقرينة المثال **قوله** والسادس نحو قام زيد برفع نحو على انه خبر مبتدا
محذوف اي ذلك نحو قام زيد ونصبه على تقدير فعل اي اعني مثلا وجوز
بعضهم في مثلا ان يكون منصوبا على اسقاط الخافض اي من نحو ذلك لكن
ذلك ليس بمقيس في مثل هذا الموضع فلا ينبغي التخريج عليه فان قيل

كما بين العبارة اذ لا خ قام زيد **قوله** فيقسم نحو كذا كناية عن كذا او نحو
قوله وتسمى جملة فعلية نحو قام زيد من كل جملة صدرت بفعل **قوله** على
وجه يكون احدهما خبرا عن الآخر فيه قصور لانه لا يتناول التركيب الذي
في الجمل الانشائية ولو قال على وجه يكون احدهما مسندا الى الآخر لكان اولى
لان الاسناد الى الكلمة اعم من الاخبار عنها لصدقه على النسب الواقعة
في الجمل الانشائية دون الثاني فالتعبير بما يخص بعض الاسماء دون التعبير
بما يعم جميعها مع القدرة عليه قصور واعلم ان الاخبار عن الكلمة
هو تعليق الشيء بها على وجه يحتمل معه الكلام الصدق والكذب والاسناد
ايضا هو تعليق شيء بها على وجه يحتمل الكلام معه ذلك ولا يحتمله وان
اريد بالخبر خبر المبتدا لم يتناول نحو اقائم الزيدان **قوله** وتسمى جملة
اسمية اي نحو زيد عادل من كل جملة صدرت باسم مسند اليه او مسند
قوله او بحلين نحو ان تضرب اضرب الخبر به هذا ارتباط بين جملتين لا نسبة
الرابط الا الحرفين **فالصواب** لعله للضرورة الذي فيهما **قوله** او فعل واسم
نحو مررت بزيد لما كان الفعل هو المقصود نسب الرابط الى الفعل وان كان الحرف
فالربط بين الجملة والاسم ويوجد في بعض النسخ مررت بزيد دون زيد والضمير
وعليه فلا اشكال **قوله** او بربطه بين جملة فعلية واسمية نحو ان
دخلت الدار فعبدي حر **قوله** وبين الكسرة الا اقتصر على الكسرة لانه
اعرف الامثلة لما ناب عنها من ياء ونحوه واخذ المختصر في تعريف الخفض
يقتضي الواو ويصبح قصورا دوريا فقيل الدور بان الخافض هنا علامة
من علم ان الكسرة التي نحو لا تخص الا تسمى جرا وكما يعلم الاسم ما ذا ينتقل
له هو ما يقبل هذه الكسرة لا تحرير ما قالوه في التعريف اللفظي وسنذ ا

التعريف

التعريف اللفظي مبني على القول بان الاعراب لفظي واما على القول بان
الاعراب معنوي فهو تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها **قوله**
وتنوين ساكنة الا خرج بساكنة المتحركة نحو النون الاولى من ضيفن ور
ورعشن ونحو الآخر النون اللاحقة لغير الآخر نحو نون انكسر وينكسر ومنكسر
ومنكسر ونحو ذلك فالنون اللاحقة لا في القوافي وتخرج ما زاد على غير
من قوله لغير توكيد احتراز من نحو لنسفعا لانها خارجة بقوله تلحق
لفظا بناء على مذهب البصريين انما تكتب نونا لا زا قوله غالبا يعني لئلا
يخرج التنوين اذا حرك لعارض او نحو والقارض او حذف وعلا لعارض كما
نبه عليه ومعلوم انه خرج بقيد السكون وعوض الآن يخرج بحذف لفظا
والقيد ان تقيد المانعية لا احتراز لكن لما سهل امكن الاحتراز بهما استند
استند الاحتراز اليهما **قوله** ومن غير الغالب ان التنوين قد يحرك للالتقاء
الساكنين نحو محظور النظر كما حذفوا نون التوكيد الخفيفة في نحو اضرب
القوم مع انه نصبا ايضا على السكون **اجيب** بانهم قصدوا ان يجعلوا
النون اللاحقة للاسم مزية على النون اللاحقة للفعل وبان التنوين
لازم للاسم المتمكن اذا خلا عن الالف واللام والاضافة واللازم كجزء الكلمة
فلا يحذف والخفيفة لم تلزم الفعل **قوله** وقد يحذف وعلا لم يبين انه هذا
الحذف جائز او واجب وقد بينه ابن هشام في مغنيه فقال فيه ويحذف التنو
ين لزوما لكون الاسم علما موصوفا بما اتصل به واضيف الى علم من ابن وابنة
اتفاقا او بنت عند قوم من العرب واما قوله جارية من قيس ابن ثعلبة
فلنه ضرورة وقال ابن بدال التصرف ان الرضى وذلك لكثرة استعمال ابن بين
علمين وغيرها طلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف

بحذف الالف وكذلك قولك عبد الله بن فلان لانه كناية عن العلم وان
لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم ابن كريم او زيد ابن اخينا لم يحذف التنوين لفقدهما
ولما لفقد احدهما لقلة الاستعمال وكذا اذا لم يقع صفة نحو زيد ابن عمرو على انه
مبتدأ وخبر لقلة استعماله ايضا مع ان التنوين حذف في الموصوف لكونه مع الابن
الصفة كاسم واحد والتنوين علامة التمام وليست هذه العلة موجودة
في المبتدأ وخبره انتهى وفي امالي ابن الحاجب وقياسه ان يكتب بالالف
لان قياس كل كلمة ان تكتب بالحروف التي ينطق بها عند الابتداء او الوقف
والدليل على ذلك كتابتهم في اسم باثبات الياء في واثبات الالف
من اسم وكذلك اذا كتبت قه زيدا اكتب قا فا وشبه ذلك لو وقفت
قلت قه وفي على قياس ابن ان يكتب بالالف مطلقا لانك لو ابتدأت به قلت
ابن وانما حذفت الالف اختصارا لكثرتها ولاجل ذلك حذفت العرب التنوين من الاسم
الموصوف والعلة التي حذف التنوين بها التي حذف الكتاب الالف لاجلها
وانما اشترطنا ان يكون بين علمين وصفه لانه انما يكثر اذا كان كذلك وانما
اشترط ان لا يكون اول سطر كان في محل يبتدا به غالبا لان القارئ ينبغي ان
اذ السطر الذي بعده فلزموا ان يكتبوه على غير ما يجب النطق به غالبا
وصار فيهم الالف ان كان على حذف القياس انما كان لكونه جرى مجرى الغالب
فيه فاذا فات ذلك المعنى الموجب للحذف فلم يكن للحذف وجه **قوله**
نحو زيد ورجل اي نحو تنوين زيد ورجل من التنوين اللاحق للاسم المعرب
ما عدا جمع المؤنث السالم وما الحق به ومن توهم ان تنوين نحو رجل تنوين
تنكير وقد غلط لانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به مذكرا
واللازم باطل والملزوم كذلك ولقائل ان يقول بمنع اللازم بان تنوين
التنكير

التنكير زال وخلفه تنوين التمكين لا يقال لو لم يكن تنوين نحو رجل للتنكير
لما زال بزوال التنكير حيث دخلت عليه ال واللازم باطل فالملزوم مثله
لانا نقول لا نسلم بطلان اللازم لان زواله ليس بزواله بل لمانع بينه وبين
ال تضادا ولهذا لو سميت مذكرا بالحسن ثم دخلت عليه ال لزال تنوينه
وليس ذلك لانه كان للتنكير وكذلك نحو رجل قال الرضي ولا نرى منعا
من ان يكون تنوين واحد للتمكين والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين
كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فنقول التنوين في رجل يفيد التنكير
ايضا فاذا سميت بالاسم تمحض للتمكين وفائدة تنوين التمكين الدلالة
على تمكن الاسم في باب الاسمية حيث لم يشبه الحرف فيبنى ولا الفعل
فيمنع من الصرف **قوله** سيبويه وصه اي نحو تنوين سيبويه ونحو صه من
التنوين اللاحق لبعض الاسماء المبنية ودفع سماعا في باب اسم الفعل
كصه وقياسا في العلم المختوم بويه كسيبويه وفائدته الدلالة على
ان ما لحقه اريد به غير معين وانما كان اسم الفعل معرفة ونكرة مع انه
بمعنى الفعل والفعل لا يصلح لذلك لانه اذا قدر معرفة جعل بمعنى المصدر المعرفة
الفعل الذي هو بمعناه كما في اسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من
احاد الفعل الذي يتعدى اللفظ به فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس
وقال بعض المتأخرين الاظهر انه من قبيل المعرف باللام الحضورية باعتبار
المعنى دار معترضه السكوت عن هذا الحديث فان قيل لم اجري
التعريف والتنكير في الفعل كما اجري في اسم الفعل بالطريق المذكور
قلت لما كان اسم الفعل من جملة الاسماء قصدوا ان يجروه مجرا ما
يعرف تارة وينكر اخرى واما الفعل فلا ضرورة تدعو الى ذلك فيه
مثل

على النسم فلا يقولون الجمار ولا بغال ذكراه لكنه على التجوز بمعنى انه يصح تأويله بذلك **قوله** نحو هندات ومسلمات اي نحو هندات ومسلمات من التنوين اللاحق لجمع المؤنث السالم والملحق به ويسمى تنوين مقابلة اما اما ذكره الرضي وابن المعرب جعلوه في مقابلة النون الزائدة في جمع المذكر السالم لئلا يلزم مزية الفرع الذي هو جمع المؤنث السالم على الاصل الذي هو جمع المذكر السالم وما ذكره من ان تنوين نحو هندات تنوين مقابلة هو الصحيح وقيل هو عوض من الفتحة نصبا ولو كان كذلك لم يوجد في الرفع والجر ثم الفتحة قد عوض عنها الكسرة فما هذا العوض الثاني وقيل هو تنوين التمكين ويرد ثبوته مع التسمية كعرفات كما تبقى نون مسلمين لمن تسمى به وتنوين التمكين لا يجامع العلتين ولهذا لو سمي بمسلمة وعرفة زال تنوينهما **قوله** نحو جوار وغواش اي نحو تنوين جوار وغواش واصل جوار مثلا جواري تنوين الصرف نظرا الى ان الاصل في الاسماء الصرف ولا علال مقدم على منع الصرف لان سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف فسببه ضعيف اذ هو شبه بمعنى غير ظاهر بين الاسم والفعل على ما سنبينه بعد ذلك فحذفت الحركة للاستثقال ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة منتهى الجموع حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا منسيا فانه كالمعدوم والمحذوف مزيد فحذف تنوين الصرف ثم خيف رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء لان نحو جوار بالتنوين اخف منه بالياء والحركة اللفظية مفقودة في غير المنصرف فقدر ما يمكن

تنبيها

تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيتين الاتري انك تقول برايا وخطايا اوادي بلا تنوين اذا فاكما انقلبت الياء الفا لما فيها بالثاني اخف منها بالتنوين وقال الزجاج ان تنوين نحو جوار تنوين صرف وذلك لان الاعلال مقدم على منع الصرف لما تقدم قال فيستوفى الاسم بعد الاعلال عن وزن اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا وادا اعترض عليه بان الياء الساقطة في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف فاعتبار احدهما دون الاخر تحكم وكل ما حذف للاعلال مرجب لفهو بمنزلة الباقي كقم وشي والاكان كالمعدوم كيدودم ومن ثم صرف جندل وذلال مقصورا جنادل وذلاذل وقال المبرد التنوين فيه عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله جواري بالتنوين ثم جواري بحذفه ثم جوار بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين من الحركة ليخف الثقل بحذف الياء لالتقاء الساكنين **قوله** ويومئذ اي ونحو يومئذ مما هو عوض عن الجملة المضاف اليها نحو قوله تعالى ويومئذ يفرح المؤمنون اي ويوم اذ غلبت الروم بحذف الجملة المضاف اليها وعوض عنها التنوين فالتقى ساكنان ذال اذ والتنوين فحركت الذال لالتقاء الساكنين **قوله** والثاني المراد بالاول تنوين نحو جوار وبالثاني تنوين نحو يومئذ **قوله** هذا هو الصحيح مقابله في كل وبعض ونحو وكلا ضربنا له الامثال تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض فان تنوينهما عوض عن المضاف اليه المحذوف **قوله** والبقاء صفة مشبهة وهو الحياة **قوله** قد ان قيل كان عليه ان يقيده بالحرفية للاحتراز عن قد الاسمية وهي مرادفة لحسب وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقد الحرفية

في الكلمة والكثير من الحروف في وضعها يقال فيه زيد درهم بالسكون وذلك في
درهم بالنون وهو ما عليه ذا السكون لأنه الأصل فيها يبني وتستعمل معربة
وهو قليل يقال فيه زيد درهم بالرفع كما يقال حسبه درهم بالرفع وفي
بغير نون كما يقال حسب والجواب أن فيه عند الأكثر تتصرف الحرفية
فلا تستغن عن التقييد فإن قيل في الحرفية لا يخبر عنها لا يخبر بها كسائر الحروف
وكيف أخبر بها المصنف فالجواب أن معنى قولهم الحرف لا يخبر أنه لا يخبر عن
معناه معبرا عنه بمجرد الكلمة كما أن معنى قولهم الفعل لا يخبر عنه أنه
لا يخبر عن معناه بمجرد الكلمة والإخبار بلفظ الحرف يخبر به كقولنا الحرف في وما
ولفظ الفعل يخبر عنه كقولنا ضرب ماض وكذا المعنى الذي يخبر عنه بمجرد
لفظه كقولنا بعض ما يخبر به معنى في ومعنى ضرب لا يخبر عنه كما قال
السعد التفتازاني **قوله** مع الطلب في الصيغة المعتبر من الطلب بصيغة
الطلب هنا بحسب الوضع بأن تكون الصيغة موضوعة للطلب فلا يرد أن
المضارع قد يدل على الطلب بالصيغة نحو والوالدات يرضعن أي ليرضعن والمطلقات
يتربصن أي ليتربصن لأن ذلك عارض ولا يرد أيضا أن الأمر قد لا يدل على الطلب
أصلا وإن صيغته قد تستعمل في الإباحة والتهديد أو غيرهما مما لا طلب
فيه لأن ذلك مجاز **قوله** وعلامة الحرف أن لا يقبل شيئا من ذلك يرد عليه
أنه يريد بذلك ما ذكره من علامات الاسم والفعل أو ما ذكره هنا وما لم يذكره
فإن أراد الثاني كما صرح به في الشرح كان حواله على مجهول لأنه يقتضي
أن المبتدئ لا يعرف الحرف حتى يعرف جميع علامات الاسم وجميع علامات
الفعل ويعلم انتفاء تلك العلامات عن الكلمة وفيه من العسر ما لا خفاء
فيه وإن أراد الأول ورد عليه أن نحو قط في نحو قولك ما فعلته قط لا يقبل
شيئا

شيئا من العلامات المذكورة ثم وهو اسم بالاتفاق ولما رأى بعض المحققين ورود
ذلك زاد في التعريف ما لم يدل على معنى الحرفية دليل ولا يخفى أن يجوز ورود ذ
ذلك على المذكور المراد ما قبل بنفسه أو بمرادفه فإن قلنا ذلك فلا ورود
فإن قط مرادفة للزمان الماضي والزمن الماضي يقبل الخفض ودخول حرف
الخفض **فإن قيل** علامة الاسم والفعل حروف فلا يكون عدمها علامة
للحرف لأنه يلزم منه الدور **أجيب** بأن الحرف له جهتان جهة كونه
حرفا وجهة كونه لفظا معلوما ومن الثانية يكون عدمه علامة للحرف
لا من الأولى فلا دور لأنه يمكن معرفة الحروف التي يعرف بها الاسم والفعل
ولا تعرف أنها حروف فإن قيل الضمير في قوله أن لا يقبل عائد على الحرف فيجب
أخذ الحرف في تعريف الحرف وذلك يوجب الدور **فالجواب** لا نسلم الضمير
عائد على الحرف بل هو عائد على اللفظة سلمناه لكن الحرف له جهتان كما تقدم
وهو عائد عليه من جهة كونه لفظا معلوما لا من جهة كونه حرفا فلا دور
قوله ثم الكلمة المراد من ثم الترتيب الذكري لا الزماني بقيد المهلة ولا
بدونه ويحتمل أنها للاستئناف **قوله** لأنه لا يخلو إما أن يكون مصدوقه لا يخلو في
نفس الأمر لما وجد في الخارج من ذلك **قوله** ما يدل جزؤه على جزء معناه
أي يدل الأول المفرد كزيد والثاني المركب كغلام زيد فإن قيل يصدق على غلام
زيد أنه لم يدل جزؤه وهو الضمير على جزء معناه فيدخل في المفرد فالجواب
أن إضافته جزء للعهد الذهني والمعهود بدل شيء من أجزائه فخرج الكلام عن
عن المفرد لأنه دل غلام وإنه لم يدل الضمير دخل في المركب إذ يكفي فيه
أن يدل جزء **قوله** لأنه لا يخلو إلى أن مصدوقه لا يخلو بحسب الاستقراء لما وجد
وجد في الخارج من ذلك **قوله** إما أن يستقل بالمفهومية أي بأن يكون

ملاحظا بذاته اما بجميع اجزائه او ببعضها قوله اذا اريد اما ان يستقل بالم
بالمفهومية اي معناه اي لم يكن ملاحظا بذاته بل بتبعية غيره ولا حاجة
بان يتوجه الذهن الى ملاحظة غيره ويكون ذلك وسيلة وآلة اليه فيلاحظ
ذلك ايضا في ملاحظة الاول ولا يلتفت اليه بخصوصه وكلما كان كذلك
لا يحكم عليه ولا به والظاهر انه يصح ان يدعى ان حكم العقل بالبداهة بان الحكم على
الشيء او به يتوقف على ان يتوجه اليه بخصوصه ولا انه فيه ادراك انه مما
لم يلاحظ الا بتبعية الغير لا يكون محكوما عليه ولا به ولا فيه كما في الا
ضافة الى المتعلقات في الذات الموصوف والمضاف والمنسوب وتوضيح ذلك ان
الحرف كمن مثلا موضوع لنسب وربطات مخصوصة كابتداء السير من البصرة
وابتداء الماكل من القصعة ونحوها اي الحالة التي يحصل عليها هذه المفهومات
اذا لم تكن ملاحظة بذاتها وان تلك الحالة قد يتوجه اليها الذهن فيفهم
هذا كما اذا قيل حالة بين شيئين ولم تتوقف تعقلها على الطرفين كالسير
والبصرة كانها امر بينهما وقد كان بتبعيتها من غير توجه اليها لذاتها
والحرف لم يوضع لتلك الحالة اذا لوحظت كذلك وقد يتوجه الذهن الى السير
المربوط بالبصرة اي المبتدأ منه وذلك يتوقف على تلك الحالة في ضمن
ملاحظتها وتبعيتها لا لذاتها ولا يلتفت اليها بخصوصها ونظير ذلك انه
يقصد تارة رؤية المرآة فينظر الصورة فيها ايضا لكنه بالتبعية وحينئذ لا
يحكم على الصورة وبها ويقصد تارة رؤية الصورة فيها فينظر المرآة ايضا
بالتبعية لانها وسيلة اليها وآلة لها وحينئذ لا يمكنه الحكم على المرآة
وبها ومن اجل وضعت للابتداء ملاحظة الرجوع على الثاني حتى لو لوحظت
بالذات لم تكن معنى من والاسم وضع للمفهوم الاعم ولهذا صح الحكم على

الابتداء السير البصرة ولا يصح على معنى من سرت من البصرة وان اتحد معناهما في
الجملة فالقسم وقسم عليه الكلام في في والخلية في الكاف والعلوية على
وانما صح الحكم في الاسم وبه بخلاف الفعل لانه وضع لمعنى يدرك بالذات
ولم يمنع مانع من الحكم عليه واما الفعل فانه وان لوحظ بالذات لكنه ممتنع
من الحكم عليه مانع وصح الحكم به فان المعنى المصدري المعتبر في معنى مفهوم
الفعل ملاحظ بذاته لانه ينسب الى الفاعل والمفعول الا ان الوضع قد اعتبر
اعتبر على وجه يحكم العقل بالبداهة فانه عينه لا يمكن الحكم عليه وهو م
مستقل بالمفهومية لكن عرض مانع من الحكم عليه فالقسم بهذا اوانه فراجعه
مع كثرة الاعتداء ودع عنك ما يذكرونه فيها لا بعد الحق الا الضلال واعلم
ان الفعل قد اعتبر في مفهومه نسبة الحدث بقيد ملحوظة بالتبعية على
ما مر فلا يكون الملاحظ بالذات الا بعض مفهومه وهو مستقل بالمفهومية
بمعنى ان في مفهومه ما يستقل وقد اشرنا اليه فلا تغفل وليس في قوله او لا
خلاف المعطوف وادوات العامة كان المعطوف جزء المعطوف عليه بنفسه وهو
المحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة على ان اول الجواب بتقدير بعدها
الجمل كان الجمل كانت موجودة لوجود ما يغني عنها كلا اي معنى البسيطة
قوله الثاني الحرف اي في التقسيم لكون مفهومه عدميا وقدمه في البيان
لما كانه بالنسبة الى الشيء الاول كانشراله على قسمين قوله واما ان يدل
ببنيته على احد الازمنة الثلاثة كالماضي والغد وليس المراد ان الجوهر
وحده دال على ذلك الازمنة حتى يرد انه يلزم من ذلك ان يكون في الاسماء
الدالة بجوهرها باشرها دالة على ما يدل عليه وهو الافعال بل المراد
ان الجوهر له مدخل في الدلالة على الزمان بخلاف الهيئة وان الهيئة لها د

مستقلة بالدلالة ودلالة الفعل على الزمان على الهيئة انما هي في لغة العرب
واما في لغة العجم فالدلالة على الزمان ليست بالهيئة اذ قد تتحد الهيئة
مع اختلاف الزمان كقولنا امر بعمر جاء او يجي [illegible] وان بعض [illegible]
اراد ان الفعل فلذا الفعل ما يدل بهيئته على الزمان او كان مرادفا لذلك
واعلم ان للاول منها خبر ان يدل الخ والمضاف محذوف قبل المبتدا اي وحاصل
الاول الدلالة واحسن من ذلك جعله على تقدير مضاف قبل الخبر اي ذو الاول
ذات دلالة لان الاول الجزء [illegible] قوله الثاني الاسم والاول الفعل على ما
كان هو وبعضهم جعل قوله ان يدل مبتدا خبره محذوف اي اما من جهته ان يدل
والجملة خبر الاول [illegible] نحو جعل ان يدل بمعنى الدلالة والدلالة
بمعنى الدال اي والاول اما دال الخ ودفع تخفيفه [illegible] بعد المحذوفين [illegible]
المدفعين السيد الشريف [illegible] الى حاجة [illegible] المغني بين [illegible]
المصدر والفعل المؤول به [illegible] كلمة ان وان كان [illegible] المعنى يعرف ان
الاول لا يرتبط بالذات من غير [illegible] والثاني يرتبط به من غير حاجة
الى شيء منها **قوله** وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلاثة
قوله حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم بوجه الحصر
ان الحرف لفظ مفرد لا يستقل بالمفهومية والاسم لفظ مفرد يستقل بالمفهومية
بالمفهومية ولا يدل بهيئته على احد الازمنة الثلاثة فاللفظ المفرد [illegible]
مشترك بين الاقسام الثلاثة والحرف يمتاز عن اخويه بعدم الاستقلال
بالمفهومية وعن الاسم بالدلالة بهيئته على احد الازمنة الثلاثة والاسم
يمتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الدلالة بهيئته على احد الا
زمنة الثلاثة فعلم لكل واحد منها تعريف جامع لافراده ومانع من دخول
غيرها

غيرها وليس المراد بالحد عند الادبا الا المعرف الجامع المانع ولعل [illegible]
المصنف حيث اشار الى [illegible] في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله
وعلم بذلك ليكون كلامه مفيدا للذكي وغيره [illegible] على تفاوت الافهام
قوله لانه لا يخلو الخ كان مصدر الفعل لا يخلو بحسب الاستقرار لما وجد في
الخارج من ذلك **قوله** على الاستقبال اي على المستقبل **قوله** الثاني الماضي
فان قيل يرد عليه انه صادق على المضارع المجزوم [illegible] وعلى المضارع في سياق لو وغير
صادق على الماضي بعد اداة شرط فالجواب على [illegible] ان الدلالة على المضي امر
عارض نشأ من لم ولو وعلى الثاني ان دلالته على الاستقبال امر عارض نشأ من
اداة الشرط ولا اعتبار بها في الوضع **قوله** والاول الامر اعلم ان استقبالية زمن
الامر اما باعتبار الحدث المأمور بايقاعه واما باعتبار كون الامر انشا
فقط [illegible] ابن مالك الانشاء [illegible] يقارنه في الوجود ان كان انشاله زمن
حال من حيث كونه انشاء وان من الانشاء ما [illegible] مستند الى المتكلم بالدفعة
المنشاة [illegible] وهو الامر [illegible] زمان حالي من حيث الانشاء ومستقبل وهو من
حيث الحدث المطلوب به وتعليقه [illegible] الا باعتبار الاول **قوله** ولا يعمل
يعني [illegible] وقاعدته [illegible] النقض ولا الناقض [illegible]
عمل ليس مع اشتراكهما بين الاسماء والافعال **قوله** وانما تكون هي مشتركة
ان لم يكن [illegible] فقد [illegible] انهما
مشتركة والاختصاص بالفعل فيما اذا كان امر عارض **قوله** فان كان بعدها
فعل فيختص به [illegible] ذلك ما قاله الرضي وغيره ان الاصل فيها ان تكون
[illegible] على الاسماء [illegible] مختصة بالفعل [illegible]
على سنن الاستفهام وانحطت رتبتها عن [illegible] هنا بالفعل

واختصت فيما اذا كان في الكلام في حيزها ما نفيا اذا رأيته كان في حيزها ذلك نحو
عشرة بالعمر وسبقت الى الجالب المألوف وعادته ولم ترض باقتران الاسم
بينهما واذا لم ترني حيزها تسلط عنه لا اعمله قوله فيعمل فيهما يعني
ان هذه الحرف وقاعدته اذا لم يكن كالجزء منهما فلا يرد النقض بلام التعريف
لانها كالجزء ولا بلام الابتداء على القول بانها خاصة بالاسماء بل بالمبتدا
كما عليه ابن الحاجب وجماعة لان لام الابتداء اذا لم تكن كالجزء لا تمنع
ما قبلها من العمل فيما بعدها جاءت على خلاف القاعدة وحقها ان تختص
بالاسماء ان يعمل العمل الخاص بالاسماء ونحو الحرف الجر وقد لا يعمل
ذلك ككان واخواتها قوله فيعمل فيها يعني ان هذه الحرف وقاعدته
اذا لم يكن كالجزء منه فلا يرد النقض بالسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة
وادوات التحضيض وحق المختص بالافعال ان يعمل العمل الخاص وقد لا يعمل
ذلك كنواصب المضارع قوله وسمي الاسم لسموه على اخويه هذا
مذهب البصريين وقال الكوفيون انما سمي اسما لانه سمة اي علامة
على مسماه قوله وهو المصدر اي اصله المصدر وسيبويه يسميه فعلا
وحدثا وحدثانا قوله لان المصدر الخ اي وانما سمي المصدر فعلا لان
المصدر اي الدلالة المخصوص الذي مدلوله فعل الفاعل وقوله هو فعل الفاعل
على علم يقصد به بيان المصدر الذي هو اصل الفعل بل بيان مدلوله الذي
يسميه سيبويه المصدر فعلا ويجوز ان يكون قصد به بيان المصدر لكن على
تقدير مضاف اي هو اي مدلوله فعل الفاعل فحذف المضاف فانفصل
الضمير وارتفع قوله وسمي الفعل فعلا الخ انما يأتي على قول البصريين
ان المصدر اصل الفعل قوله على حالة واحدة يعني السكون بالنسبة لحالتي
التنوين

التنوين والجر بالنسبة الى المضاف اليه قوله نزلت ذا ثانيهما منزلة تاء
التأنيث مما قبلها وجه التنزيل والتشبيه بينهما ان عجزه يحذف في الترخيم
كما تحذف فيه تاء التأنيث ويفتح صدره كما يفتح ما قبلها قوله وهو
كل اسمين نزل ثانيهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها اي في فتح ما قبلها
وجريان حركات الاعراب عليها ولا يخفى عليك ان هذه التعريف لا يتناول نحو
نحو معديكرب لان الكلمة الاولى ليس مفتوحا ولا نحو سيبويه على لغة
من بناه لان الكلمة الثانية لم يجر عليها اعراب فما مر من ادخال المركب
المزجي في المركب تحرز لان المركب هو الذي لا جزء يدل على جزء معناه وليس هذا
كذلك لانه علم ولا شيء من الاعلام كذلك لان العلم من قسم الذي هو
قسم من المفرد نعم تتصف الاعلام بذلك باعتبار اصلها المنقول عنه
مجازا قوله ملازم حالة واحدة وهي الفتح يستثنى منه ما اذا كان الجزء
الاول منه ياء نحو معديكرب فانها تسكن وقيل نونا نحو بادنجانة وانما بني
على الفتح لتنزل عجزه منزلة تاء التأنيث لان التركيب مزيد فقل بمزيد خفة
قوله خلافا لقوم اي الغالب خلافا لقوم واللام للتبيين كما في هيت لك
فيكون خلافا او من الخلاف فيكون حالا قوله ليس معربا اي لعدم مقتضي الا
عراب ولا مبنيا لعدم السبب وذهب قوم الى انه مبني لمشابهته المبني بناء
على ان ذلك من اسباب البناء والصحيح الذي عليه الجمهور انه معرب كغيره من
المفردات وان لم يظهر فيه الاعراب فهو مقدر كالمقصور ونحوه وكان ينبغي
ان يقول وخلافا لقوم ذهبوا الى ان الاسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبنية
لعدم الموجب لكل منهما ولسكون اخرها وصلا بعد ساكن نحو قاف سين
وليس في المبنيات ما يكون كذلك واختاره الشيخ ابو حيان وقيل انها مبنية

والبه ذهب ابن الحاجب لجعله عدم التركيب مناسبا للبناء وعلل غيره بانها تشبه الحروف المهملة في كونها لا عاملة ولا معمولة واختاره ابن مالك وقيل انها معربة بناء على ان عدم التركيب ليس سببا والنسبة المذكورة ممنوعة لانها طارئة للعمل وكان ينبغي ان يقول ايضا وخلافا لقوم ذهبوا الى ان المتبع لا معرب ولا مبني نحو الحمد لله بكسر الدال وقيل انه مبني وبه جزم ابن الخباز والصحيح انه معرب بحركات مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الاتباع وكان ينبغي له ان يقول ايضا وخلافا لقوم ذهبوا الى ان المحكي بمن نحو من زيدا لمن قال رأيت زيدا ومن زيد لا معرب ولا مبني وان حركته حركة حكاية لا حركة اعراب ولا بناء وقيل انه معرب حركته حركة اعراب وانه في الرفع غير مرفوع النصب مفعول مقدر وفي الجر بدل والصحيح انه معرب بحركات مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وهو في الاحوال الثلاثة اما خبر واما مبتدأ خبره من **قوله** ما تغير اخره اي الاسم بقرينة ان الكلام في اقسام الاسم تغير اخره اي الحرف الذي هو اخره ذاتا وان يتبدل حرف بحرف او صفة بان تتبدل صفة بصفة اي حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان تتبدل صفة بصفة اي حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة **قوله** حقيقة او مجازا تفصيل الاخ **قوله** وقال البصريون هم النحاة المنسوبون الى البصرة وهي دار لنا فية الاسلام وخزانة العرب بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر ابن الخطاب رضي الله تعالى عنه وهو بفتح الباء وكسرها وضمها ثلاث لغات حكاها الازهري قال النووي رحمه الله تعالى افصحهن الفتح وهو المشهور قال والنسبة اليها بصري بفتح الباء وكسرها وجهان مشهوران ولم يقولوا بالضم وان ضمة البصرة على لغة كذا في تهذيب الاسماء واللغات قال ابن

هشام

هشام في شرح الشذور وقال البصريين هو الصواب **قوله** وقال الكوفيون هم النحاة المنسوبون الى الكوفة وهي بلدة معروفة ويقال لها كوفة الجند لانها اختطت فيها خطط العرب في خلافة عثمان رضي الله تعالى عنه **قوله** ونحوه ما لا يتغير اخره بعامل فلا يرد انه بعض المبنيات قد يتغير اخره كحيث وكم فان اخره قد يتغير بحركة النقل نحو من اوتي **قوله** وما يقدر اي اعرابه فيبني على ارجحه جرت على غير من هوله وكان يجب ابراز الضمير وقد يقال لعله جرى هنا على قول الكوفيين ان الابراز انما يجب اذا خيف اللبس وهنا عوان اللبس هنا مامون **قوله** والذي يقدر اعرابه الخ يرد عليهم ان الصحيح الاخ وشبهه يقدر اعرابهما فيهما الا اسكن الاخ للوقف نحو جاء زيد بسكون الدال او للادغام نحو قوله تعالى وترى الناس سكارى والقاديات ضبحا او التخفيف نحو فتوبوا الى بارئكم بسكون الهمزة وفي المحكي نحو من زيدا لمن قال ضربت زيدا ومن زيد لمن قال جاء زيد ومن زيد لمن قال مررت بناء على راي البصريين وعلى الصحيح عندهم في حالة الرفع انما هي حركة حكاية وفيما اتبع اخره نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا على اللام وقد يقال ان لم يمنع مانع او يقال ان كلامه مبني على الاعم الاغلب او يقال مراده ما يقدر اعرابه في الجملة او ما يجب ان يقدر اعرابه ونحو ما كان في اخره الماو بالشفاهة للكلمة في **قوله** والذي يقدر فيه حرف جمع المذكر السالم الا كلامه يعني الجمهور ويرد عليه ان جمع المذكر السالم لم يقدر فيه الحروف اذا اضيف الى كلمة اوليها ساكن في حال الرفع والنصب والجر نحو جاء صالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم وكذا الاسماء الستة في الاحوال الا اذا اضيفت الى ما اوله ساكن نحو جاء ابو الحسن ورأيت ابا الحسن ومررت

بابو الحسن وكذا المثنى المضاف لما ذكر في حال الرفع نحو جاء غلاما القوم
وقد يقال العلة لم يلحقه الرفع لانه امر عارض بسبب كلمة مستقلة بخلاف
ياء المتكلم فانه لعدم استقلالها بمنزلة الجزء فتامله **قوله** اطلقه من
مسلمون يعني بعد الاضافة **قوله** ما يقدر للتعذر اي ما يقدر اعرابه
للتعذر **قوله** ما يقدر فيه حركة للثقل ما سكن اخره للادغام نحو
وقتل داود جالوت وترى الناس سكارى والعاديات ضبحا ذكره ابو
حيان رحمه الله تعالى في شرح التسهيل ومنه ايضا المحكي نحو من زيدا لمن
قال رأيت زيدا ومن زيد لمن قال قام زيد ومن زيد لمن قال مررت بزيد
على راي البصريين وعلى الاصح عندهم في حال الرفع انها حركة حكاية لا اعراب
ومنه ايضا ما اشتغل اخره بحركة الاتباع نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعا
للام لان الحرف الواحد لا يقبل تحركه بحركتين في ان واحد **قوله** كالفتى من
كل اسم معرب اخره الف لازمة ويسمى مقصورا **قوله** وغلامي اي وغلام
بين من كل اسم مضاف لياء المتكلم وليس مثنى ولا مجموعا جمع سلامة لمذكر
ولا مقصورا ولا منقوصا **قوله** وما قبل ياء المتكلم اشتغل بحركة المناسبة
يعني والحرف الواحد لا يتحرك بحركتين في ان واحد فيقدر فيه الحركات الثلاث
في مثل الرفع اذا لم يكن ممنوعا من الصرف اما الممنوع من الصرف كموسى فيقدر
فيه الضمة والفتحة **قوله** كما قالوا في نحو اذا ابني للمفعول ان الكسرة
فيه غير الكسرة في المبني للفاعل فيه نظر فانهم لم يصرحوا بذلك بل في كلام
بعض المحققين ما يدل على خلاف ما نقل عنهم ونصه فان كان نصب ما قبل
اخر المضارع مجزوما في الماضي فيه وان لم يفتح انتهى ولا يظهر فرق بين
الماضي والمضارع ثم رأيت السيوطي في الاشباه والنظائر قال كسر

اذا بني للمفعول وكسرة زبرج اذا صغر فانها من نيف فانها من كلامهم نعم
قال ابو حيان ولو قيل انها نزلت وجاءت كسرة اخرى لكان وجها كما قالوا
في من زيد في الحكاية على احد القولين وفي يا منصر اذا رخمت منصورا
على لغة من لا ينتظر فانهم زعموا ان الضمة بنا غير الضمة التي هي من
حركات الكلمة الاصلية واذا صغرت جعفر على جعيفر فضمة جعيفر غير ضمة
جعفر وقيل بين **قوله** وما يقدر فيه اعرابه للاستثقال كالقاضي من الاسم
المعرب الذي اخره ياء لازمة قبلها كسرة واقتصر قوله كالقاضي من الاسم
المعرب ان الذي يقدر اعرابه للاستثقال لا ينحصر في مثل القاضي ولم يكن كذلك
بل منه ما سكن اخره من الفعل لما ذكر للتخفيف نحو فتوبوا الى باريكم بسه
بسكون الهمزة **قوله** وانه يقدر فيه الضمة والكسرة بل الفتحة في حال الجر في
غير المنصرف نحو جوار فلا تقدر فيه الكسرة بل الفتحة في حالة الجر فان
قلت كيف قدرت الفتحة في حالة الجر في غير المنصرف مع انها
في نصبها ظاهرة **فالجواب** عنه لان الفتحة نائبة عن الكسرة
التي هي من بناء الكلمة ان تعرب بها والكسرة على الياء ثقيلة بلا شك فاعطي
نائبها وهو الفتحة حكمها في الاستثقال لجهة **قوله** وتظهر فيه
الفتحة يعني الا اذا كان منصوبا لما سبق فيستثنى منه ما اذا كان من مركب تركيب
متضايفين واولهما ياء نحو رايت معدي كرب وقد كان قال فلا فانه
تقدر فيه اي المولى الفتحة في حالة النصب بلا خلاف استثناها على
حالة النصب الذي منع الصرف **تنبيه** خلاف ما قاله المهدي
المعتدي من تقدير الضمة والكسرة وظهور الفتح ضرورة او نشا في يعدي
ولا يقاس عليه كقولهم في تقدير الفتحة اعط القوس باريها بسكون

الياء وقوله ولو ان واشر بالمدينة داره وقوله كان ايديهن بالقاع المقرب
واجازه ابو حاتم السجستاني في الاختيار وقال انه لغة فصيحة وخرج عليه
قراءة من قرا ويسكن ما تطعمون اهاليكم بسكون اليا ومن الضرورة
ايضا ظهور الضمة والكسرة في يا المنقوص كقوله خبيث الثرى كابي الازند
وقوله ما بارك الله في الغواني هل وقوله لم تختضب سمر العوالي بالدم **قوله**
ونحو يكيفها يزيدها تقليلا قال الرضي وذلك محسوس **قوله** والمبني قسمان بقي
قسم ثالث وهو المبني على الواو نحو يا زيدان ويا زيدون ويا رجلين ويا
مسلمين له ولعل المصنف لم يتعرض لذلك لانه بناء عارض **قوله** للخفة
علة لكون البناء على الفتحة لا مطلق البناء ولكن البناء على حركة وعلة البناء
تشبيهها بالحرف من حيث كونها متضمنة لمعنى حرف الشرط والاستفهام
وبنيت على حركة لئلا يلتقي ساكنان وكانت الحركة فتحة للخفة كما تقدم
قوله تشبيها بالغايات علة لكون البناء على الضم لا مطلق البناء تشبيهها
بالحرف في الافتقار الى ما هل كانت شرطية ام لا او انها مفتقرة بحسب
الاصالة الى غيرها كما ان الحرف كذلك وان كانت شرطية فلذا تعليل البناء
بوجه اخر وهو تشبيهها بالحرف من حيث كونها متضمنة لمعنى حرف الشرط
والغايات هي ما قطع عن الاضافة وبني من قبل وبعد وسائر اسماء الجهات
الست وسميت بالغايات لصيرورتها بعد الحذف غاية في النطق بعد
ان كانت وسطا **فان قلت** اي انشبه حيث الغايات وهي مقطوعة
عن الاضافة وحيث مضافة **قلت** اجيب بانها انما هي مضافة
الى الجملة والاضافة اليها كلا اضافة لان اثرها وهو الجر لا يظهر كذا
قرره غير واحد وفيه نظر لاقتضائه ان الاضافة الى المفرد المبني كلا اضافة
بان

بان الاضافة في المعنى ليست الى الجملة بل الى المصدر الذي تضمنته وقال
المرادي وجه الشبه انها كانت مستحقة للاضافة الى المفرد كسائر
اخواتها فمنعت ذلك كما منعت قبل وبعد واما البناء على الكسر فعلى اصل
التقاء الساكنين واما على الفتح فللتخفيف وحكى ابن الاعرابي ان في اسد
يكسرونها جرا ويفتحونها نصبا وحكى الكسائي ان فقعسا يعربونها مطلقا
فهذه احدى عشرة لغة وقرا بعضهم شاذا سنستدرجهم من حيث لا
يعلمون اما على لغة من يكسرها او يعربها جرا او يعربها مطلقا **قوله** نحو
المنادى المفرد قبل النداء من نحو اسم لا مجرد المبني قبل دخولها نحو يا سيبويه
في الدار نحو من سيبويه **قوله** للاف العارضة بسبب النداء ونحوه **قوله**
ونحوه يعني كما في اسم لا رجل غريب وضربا وضربت قال المرادي في شرح
التسهيل وبين لنا انا نتبع على لفظه لانيابة باب النداء او وبابه لا **ان قلت**
ما السر فيه ان حركة البناء العارضة تشبه حركة الاعراب من جهة انها تحدث
لحدوث حرف النداء ولا وتزول بزوال ذلك كما ان الحركة الاعرابية تحدث بحدوث
العامل وتزول بزواله **قوله** لانه الاصل في البناء فيجب ان يكون قوله في البناء
متعلقا بالاصل والمعنى انه الاصل في البناء ويحتمل تعلقه بمحذوف اي المتحول
دخوله او وجوده في البناء الاصل في اللغة ما يبنى عليه غيره ويقال في الاصطلاح
للراجح وللدليل وللحقيقة وللقاعدة الكلية ومنه قوله لانه الاصل في
البناء ويجوز ان يكون الاصل فيه بمعنى الراجح والاولى والمستصحب بقي تعارض
الاصل والظاهر والدليل ومنهم قولهم الاصل في هذه المسألة كذا قال الشاعر
وعللت اصالة البناء على السكون بامور منها ان البناء ضد الاعراب واصله
ان يكون بالحركة فضده السكون لتحقق المضادة ومنها ان السكون اخف والبناء

مستثقل للزومه بصيغة واحدة فكان اولى بان لا يحذف لا يفدر عنها العارض
ومعنا ان الحركة زيدت في المعرب الحاجة ولا حاجة في البنا اليها لانه لا
ما تدل على معنى **قوله** وذهب الكوفيون الخ ردّه بعضهم بان اضمار الجازم ضعيف
كاضمار الجار وما ذكره خلاف بالامر فلا يرتكب عليه ورد ايضا بناء على راي
الكسائي اما بعضهم بانه خلاف من القول كان حرف المضارعة هو علة من لا على اب
عنده وهو منتف فيجب انتفاء الاعراب على قياس الاسم بل هو احد ركنيها
يحذف وفيه نظر لجواز الاعتماد على التقدير كما جاء في اكثر العوامل **قوله** ثم
اتي بهمزة الوصل توصلا الى النطق بالساكن **ان قلت** هلا حرك بعد
حذف المضارعة فانه لم يحتج من اختلاف همزة الوصل **قلت** لانه ابقيه
على صيغة المضارعة لذا ردوا الهمزة في اول الرباعي نحو اكرم مع ان تغيير الاول
قليل **قوله** تقديرا حال من لام الامر حالة كون لام الامر مقدرا **قوله** خوف الالتباس
بالمضارع يعني المجزوم **قوله** ما يحضره ابه يعني ان لم يمنع مانع فلا يرد ان
المضارع الصحيح الاخر قد يقدر اعرابه اذا سكن اخره للوقف وللادغام نحو يضرب
بكر او للتخفيف او لغير ذلك وقد يقال ايضا ان كلام المصنف مبني على الاعم
الاغلب او اراد ما يحضره ابه في الجملة في الصحيح **قوله** وما يقدر ريقي
اي ابه وكان ينبغي له ان يبرز الضمير المستتر في يقدر لانه صلة او صفة
جرت على غير من هي له وقد قالوا لم يبرز هنا الضمير جريا على قول الكوفيين
لظهور المراد هنا **قوله** والذي يقدر اي ابه قسمان الخ فقسم الخ
وهو ما يقدر فيه السكون نحو لم يكن الذين كفروا **قوله** والذي يقدر فيه
حرف الخ كلامه يوهم الحصر وليس كذلك بل منه ايضا ما حذف منه
النون تخفيفا نحو قول الشاعر

اينه اسري وتبيتي تدلكي • وجهك بالعنبر والمسك الذكي •
قوله تحركة اليا الاولى وانفتاح ما قبلها قلبت الفا ثم الياء متعين ولذا ان تقول
استثقلت الضمة على الواو فحذفت فاجتمع ساكنان الواو الاولى والواو الثانية
حذفت الاولى لالتقاء الساكنين ثم حذفت نون الرفع لتوالي الامثال فان
قلت من جمع بين ثلاث نونات نحو النسوة جنن في الماضي ويجنن في المضارع
قلت لما كان منهما نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز ذلك
بخلاف لتبلون ونحوه فان الاولى نون الرفع والثانية للتوكيد وهما زائدتان
والثالثة زائدة على اصل الكلمة والثقل انما يحصل بالزائد **قوله** ولتبلون **ان**
قلت هلا حذفت الالف من فعل الاثنين لالتقاء الساكنين **قلت**
لانها لو حذفت من فعل الاثنين لالتبس بفعل الواحد ولو حذفت نون التوكيد
لما حصل ما زيد لغرض **قوله** وهو ما في اخره الف الاولى اسنادها في
فان **قلت** ما يقدر فيه حركة الفتحة لا ينحصر فيما اخره الف بل
منه ما سكن اخره للادغام نحو يضرب بكر **قلت** لعل المصنف رحمه
الله تعالى لم يلتفت الى ذلك لانه امر عارض بواسطة كلمة مستقلة فليتامل
قوله فانه يقدر فيه الضمة فقط وتظهر الفتحة على الواو والياء واما
خلاف ذلك فشاذ ضرورة او شاذ يحفظ ولا يقاس عليه فمن ظهور الضمة
قول الشاعر اذا قلت على القلب يسلو قيضت • ومن تقدير الفتحة قول الشاعر
• ارجو ان اطال تدنو امودتها • **قوله** اذا لم يتصل به ضمير الخ تعرض
خرج بالضمير الاسم الظاهر فانه يبقى معه على بنائه على الفتح نحو ضرب
وبالرفع ضمير النصب نحو ضربك فانه يبقى معه ايضا على البناء على الفتح
وبالمتحرك الساكن فان الالف يبقى معها على البناء على الفتحة واما الواو

بيضربعضنا وانما يسكن اذا ... مع الضمير المذكور كراهة توالي اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة في نحو ضربت وحمل عليه نحو ضربن والتحقيق
والصحيح ان هذا السكون ليس بناء وان الفعل مبني على فتحة مقدرة
على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون المذكور وانما ضم مع الواو
طلبا للمشاكلة وانما بني على الفتح في نحو دعوا لدلالته على اللام المحذوفة
وقدم لكونه عرضا معقودا على اللفظ والصحيح ان هذا الضم ليس بناء .
وان الفعل مبني على فتحة مقدرة على اخره منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة المناسبة **قوله** فانه يبنى على السكون يعني لفظا كاضرب او تقديرا
كاضرب الرجل ومحل بناء ... ثم اضرب يبنى على السكون اذا لم تباشره نون التوكيد
وان باشرته بني على الفتح كاضربن **قوله** والثاني كاغز واخش وارم محل
بنايه على الفتح اذا لم يتصل به نون النسوة فيبنى على السكون نحو اغزون
واخشين وارمين قال الله تعالى فتعالين امتعكن وان باشرته نون التوكيد
بني على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين **فائدة** قد يدخل الحذف الامر
فلا يبقى منه الا حرف واحد او حركة فالاول نحو ع وله وقه وا ... بمعنى عه
بالخير من ولي ومعنى وعى والها فيه للسكت واذا امرته بذا الانثى
قلت ايه بالبناء ... بحذف النون واذا اكدته بالنون الثقيلة قلت إِنَّ
... الا النداء الساكنين وعليه يتخرج اللغز المشهور وهو قول
القائل ان هند المليحة الحسنا . واي من اضمرت لخل وفا . فانه يقال
كيف رفع اسم ان وصفة المنصوب وجوابه علم بما مر ان ان فعل امر مسند الى
ضمير المؤنث المخاطبة بالنون الثقيلة واما هند فمنادى حذف منه حرف
النداء مثل يوسف اعرض عن هذا والمليحة نعت تابع على اللفظ والحسنا
تابع

ولم تباشره نون التوكيد وان اتصلت به نون النسوة بني

تابع على المحل لان المنادى مفعول به في محل نصب والثاني نحو قل بكسر اللام وا
واصله قول نقلت حركة الهمزة التي ... بعد ... الساكن الصحيح
قبلها وحذفت الهمزة فصار قل **قوله** والحروف كلها مبنية لا يعترض
عليه ببيت الكتاب . نعم على لو ولو كنت عالما .
باذنا ما بالم يلتفت اوايله . لان لو فيه خرجت عن معنى الحرفية وجعلت
اسما واريد بها لفظها لا معناها **قوله** تشبيههما بالغايات
نحو منذ العام وجه تشبيههما بالغايات ... في الابهام والاحتياج الى ما يبين
معناهما وكثرة الاستعمال وقلتهما **قوله** فلك والرابعة فانهما اسم مرفوع مفرد
نحو ما رايته مذ يوم الجمعة او منذ يومان وفي ذلك ثلاثة مذاهب الاول
انهما مبتدآن والمرفوع خبر واليه ذهب المبرد وكثير من البصريين والتقدير
في المعرفة امد انقطاع الرؤية يوم الجمعة وفي النكرة امد انقطاع الرؤية
يومان والثاني انهما ظرفان في موضع الخبر والمرفوع موضع المبتدا والتقدير
بيني وبين لقايه يومان واليه ذهب الاخفش وطايفة من البصريين والثا
لث المرفوع بعدهما فاعل بفعل مقدر اي منذ مضى يوم الجمعة او يومان
وهما ظرفان مضافان الى الجملة والى هذا ذهب محققو اهل الكوفة وا
ختاره السهيلي وابن مالك في التسهيل الثانية ان يليهما جملة والكثير كو
نها فعلية ما زلت مذ عقدت يداه ازاره وقد تكون اسمية نحو منذ انا يافع
قوله وفي ذلك مذهبان احدهما انهما ظرفان مضافان الى الجملة
وهو المختار وصرح به سيبويه والثاني انهما مبتدآن ويقدر اسم زمان
محذوفا يكون خبرا عنهما والتقدير مذ زمان عقدت ومذ زمان انا يافع
وهو مذهب الاخفش فلا يكونان عنده الا مبتدأين واختاره ابن عصفور

الا علم ذلك علمت ان كلام المصنف رحمه الله مبني على انها مبتدأ ان
لا نعلم لها برهان الا ذكرنا مبتدا ابن قوله لا انها لابتدا و الخ اي لا نها لابتدا
عليها معان تركيبية تحتاج في الدلالة عليها الى اعراب فلو اعربت الكان
اعرابه ضايعا بلا فايدة وبما ذكرنا من ان المراد المعاني التركيبية اي الكاينة
في التركيب يندفع اعتراض الشيخ ابي حيان رحمه الله بنحو من فانها
للابتداء ولبيان الجنس والتبعيض مثلا ونحو جواب ايضا كما قيل قد
يحصل اللا باس في بعض الحروف الا ترى ان لام الامر ولام كي جوهرتهما
واحدة والمعنى مختلف وكذا لا في النفي ولا في النهي **قوله** لزومه اي الكلمة
حالة واحدة لغير عامل المراد باللزوم المذكور ان لا يختلف اي الكلمة
لاختلاف العامل اي لان المبني قد يختلف لا لاختلاف العوامل نحو من ابن
بنقل حركة الهمزة الى النون وزاد بعضهم في التعريف الذي ذكره
المصنف بعد قوله لغير عامل ولا اعتلال ولا يخفى عليك انه لا حاجة لزيادة
قوله ولا اعتلال لان المعرب المعتل لم يلزم حالة واحدة لتغييره اخره
تقديرا كما تقدم بيانه **قوله** من شبه الاعراب من جهة لبيان الجنس الذي به
رفع الابهام عن ما وشبه بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما لغتان
بمعنى الشبيه اي من الامر المشابه للاعراب في كونه حركة ضم او كسر
او فتح او سكون او ما ناب عنها وكونها في اخر الكلمة لا في اولها
ولا في حشوها **قوله** وليس حكاية اي ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل
من شبه الاعراب واعلم ان تعريف البنا المذكور ينتقض بالسكون
للوقف وللتخفيف **قوله** الحمد لله بكسر الدال اتباعا للام في لغة
تميم وبعض غطفان وقرأ بها الحسن البصري وزيد ابن علي وقرأ بالعكس

ابهم

اي بضم اللام اتباعا لضمة الدال وهي لغة بعض قيس وقرأ بها ابن
ابراهيم ابن ابي عبلة ويزيد المكي فان **قلت** الاتباع انما يكون في
كلمة واحدة كقولهم منحدر الجبل بضم الدال اتباعا للراء فكيف وقع الا
الاتباع في كلمتين فالجواب منع اختصاص الكلمة الواحدة بالاتباع عند
عند تمام ومن ذلك معناه لا يكون في الكلمة معنا بل يكون في الكلمة وفيما
هو بمنزلتها والكلمتان هنا تنزلا لكثرة استعمالهما معا منزلة الواحدة
مجرا فيهما الاتباع **قوله** وانواع البنا اربعة قد ينتقض بنحو الضم بناء الاسم
والمنادى واسم لا [illegible] غير ما سيذكر في ابواب البناء من الحروف وهذه الانواع ان
فبا [illegible] فرعية **قلت** الاصالة والفرعية لا تعتبر في الانواع بل في
العلامات **واجاب** شيخنا بان الانواع التي لا تعتبر فيها الاصالة والفر
عية هي الانواع المنطقية وليس المراد هنا الانواع المنطقية وانما المراد ان
بعضا من افراد يسمى بالضم وبعضا منها يسمى بالفتح وهكذا اولو سلم
فالممتنع تفرع بعض افراد النوع لا بعض من حيث كونها افرادا لذلك
النوع والمراد بالاصالة هنا ان يكون بعض الافراد لذلك النوع اكثر استعمالا
او اغلب او ارجح في نظر الواضع او نحو ذلك ومثل هذا معقول في الانواع وقد يقال
كلامه ليس مفيدا للحصر بناء على ان العدد لا مفهوم له فان **قلت**
فما فائدة ذكر العدد حينئذ **قلت** ضبط الاقسام حتى لا تلتبس
قوله وهما ثقيلان لان اثقل الحركات الضمة وانما نعمل العضلتين الواه
الواحدين الى من هو الشفة ثم الكسرة الذي يكفي فيه العضلة الواحدة اي
الثانية ثم الفتحة الذي يكفي فيها عمل ضعيف لتلك العضلة
لا نه في ذلك قال الجوهري كل لحمة مجتمعة غليظة مكتنزة في عصبة

دبر عضلة وقال بعضهم كل لحمة غليظة منتبرة كلحمة الساق والعضد وفي حديث النساء بارزة الموم الى انصاف ساقيه وفي نسخة الى انصاف ساقيه والمذكور عن الخليل ابن احمد انها كل لحمة اشتملت على عصبة وهي بالعين المهملة والضاد المعجمة مفتوحتين قوله لم يختلف فيه كما مر على القول بان الضمة في نحو هو اعرابية لمناسبة الواو ما ضمة بناء واما تمثيل شارح الهادي للفعل المبني على الكسر بنحو نشر وللمبني على الضم بنحو رد ففيه نظر قوله ما يجيء به اي نطق به قوله من حركة او حرف او سكون او حذف من فيه لبيان الجنس ان به لربع الابهام عما ولذا ازداد ان التعريف المذكور يتناول اعراب الفعل لانه لم يأت بلبان مقتضى العامل الذي هو الفاعلية والمفعولية والاضافة بل تناول معنى كون السكون والحذف للقضاء انه يتعلق بلفظ من حركة او حرف قلت قد عرف العامل بما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب فتعريف الاعراب بالاعراب فيلزم منه فيه دور قلت اجيب بانه تعريف لفظي ليس المقصود به الا بيان المعنى الذي وضع له اللفظ قوله تغير ان قلت المقصود تفسير الاعراب الذي يتصف به الذكر والتغير بمعنى المتغير بيلزم تغير الاعراب له وحمله عليه قلت اراد به التغير والمصدر كثيرا ما يطلق ويراد به الحاصل بالمصدر فالمعنى تغير ولو عبر به كما عبر به بعض المحققين لكان اولى قوله اخر الاسم اي تغير الحرف الذي هو اخر منهما كان بان يبدل حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركات قوله الاسم المتمكن قال الشيخ ابو حيان في غاية الاحسان الاسم المتمكن يعني به الذي ليس فيه علة تقتضي البناء نحو زيد وجعفر قوله لفظا او تقديرا تفسير التغيير

لفظا وهما مصدران بمعنى المفعول منصوبان على الحال اي حال كون التغيير ملفوظا به او مقدرا والمراد بالتغيير اللفظي ما تكون علامته ملفوظة وبالتغيير التقديري ما تكون علامته مقدرة ويحتمل ان يكون بمعنى المفعول فيكون التقدير تغييرا لفظا او تغيير تقدير قوله بعامل ملفوظ به او مقدر فيه تصريح بتناول العامل المعنوي كالابتداء الا انه ليس بملفوظ به ولا مقدر قوله فزيد والفتى في الموضعين مرفوعان بفعل محذوف فان قيل السؤال جملة اسمية فالاولى ان يكون زيد والفتى في ذلك مبتدأ ليطابق الجواب السؤال في الاسمية فالجواب ان السؤال وان كان اسمية لكنه فعلية معنى اسمية صورة فايراد الجواب فعلية تنبيه على المطابقة المعنوية وان كان السؤال فعلية لان من قام في معنى اقام زيد او عمرو او خالد او غيرهم لذكر اراد الاختصار وضع كلمة من الدالة على تلك الاعوام لتضمنها للاستفهام والقصد النظم فلذلك صارت اسمية صورة قوله تختص بالاسماء البناء فيه على الفعلة على المقصور عليه وكذا في قوله تختص بالافعال قوله وفي الثالث مرفوعة فيه تسامح ان المرفوع هو الكلمة بتمامها واما النون محل الاعراب يقصر فيها قوله برفع تشرب على الاستئناف اي فيكون قد نهي عن الاول واباح الثاني اي لا تاكل السمك ولك شرب اللبن كذا في شرح التمهيد في ابن مالك وكذا قال في المغني ويكون المعنى وانت تشرب لبنا ان نهيتنا وقال بدر الدين ابن مالك معنى الرفع كمعنى النصب لكنه بتقدير وانت تشرب اللبن فكانه قدر الواو للحال لا للعطف ولا للاستئناف قوله ولا مانع من ان المراد الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو يحتمل ان يراد نفي كل منهما على كل حال قوله وبجزمه على النهي على الشرب

ايضا فيكون النفي عن كل منهما قال الدماميني ولي فيه نظر اذ لا موجب لعدم
تجويز ان يكون النفي عن كل واحد منهما على كل حال اذ لا مانع ان يراد النفي
عن الجمع بينهما كما قالوا اذا قلت ما جاءني زيد وعمرو ان المراد نفي كل
منهما على كل حال وان يراد نفي اجتماعهما في وقت المجيء فاذا جيء فلا
هذا الكلام نظائر في المعنى الاول قال الشمني ويرتفع هذا النظر بان معنى قولهم
النفي عن كل واحد منهما اي كما مر فلا ينافي ان لا احتمال النفي عن الجمع
بينهما **قوله** ومثال اختصاص الاسم بالخفض الخ الباء في بالخفض داخلة على
المقصور وكذا في بالجزم **قوله** ومدلول الفعل مركب من الحدث والزمان
ان قلت الاسم ايضا يدل عليهما في نحو زيد ضارب عمرا غدا قلت
الفعل هو الاصل لما هو في تلك الدلالة ودلالة اسم الفاعل بواسطة الحمل
عليه الا ترى انه يعمل كما حمل عليه ايضا في نصب المفعول به ونحوه لموافقته
اياه في لفظه ومعناه ومن ثم اشترط كونه بمعنى الحال والاستقبال لانه
اذا كان بمعنى احدهما فلفظ الفعل حينئذ مضارع فيكون اسم الفاعل موازنا
له في اللفظ وموافقا له في المعنى فيعمل انتهى واذا كان للماضي كان
صيغة الفعل له ماضية فلا يعمل اسم الفاعل مشابهة لفظية بل
لتباين الصيغتين **قوله** ولهذه الانواع الاربعة علامات اهون الخ يتجه على
القول بان الاعراب معنوي واما على القول بان الاعراب
لفظي فغير متجه لان العلامات المذكورة هي نفس الاعراب على القول بانه لفظي
والشيء لا يكون علامة على نفسه لان العلامة يجب ان تغاير صاحبها وعن
ذلك اجوبة اوضحها واحسنها ما قاله بعض المحققين من الشراح من ان هذه
عبارة من يقول ان الاعراب معنوي وهي جارية على لسان من يقول ان الاعراب

دهل

لو كان **قوله** من بابه يقول به فيه حكاية المفرد بين هذا تبعة بعد غير من
قوله الا ان في الاسم المفرد فيه نظر لانه يوجب ان يكون النفي اما المفرد
لذاته ان كان الا ان من الاسم المفرد واما كون الاول غير الاسم المفرد وهو اول
اوليهما ويمكن توجيه كلامه بان يكون التقدير الا ان يجيء في الاسم المفرد
من حي . العامل في الثاني معنى تحققه فيه هنا . على ان نعنيه الاول الاسمية
اعم من الاسم المفرد اذ كانت اياه بحسب الخارج فتامل واعرف ... نكرة
قوله نحو جاء زيد اي نحو زيد من جاء زيد من كل اسم ليس مثنى ولا مجموعا ولا
من الاسماء الخمسة وان دل على جماعة نحو قوم ورهط ونساء وبقي منه
ما الحق بالمثنى نحو كلا وكلتا وما الحق بجمع المذكر السالم من عشرون وعشرين
واخواته وبقي مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف اي وذلك نحو ويجوز نصبه
بفعل محذوف تقديره اعني ويجوز جره على انه بدل من الاسم المفرد **قوله**
وجمع التكسير فيه بناء واحده اي لغير اعلال ليلا يرد ما تغير لفظ واحده
للاعلال مع انه ليس بجمع تكسير بل هو جمع صحيح نحو قاضون والاعلون وان
ليس يرد عليه نحو صنوان جمع صنو فانه سلم فيه لفظ الواحد مع انه
ليس بجمع تصحيح والاعراب بالحروف **قلت** اجيب بانه ليس كل جمع
تصحيح يعرب بالحروف فلا يخالف لعدم استيفائه شروطه او انما هو على
انه لا نسلم انه سلم فيه لفظ الواحد تحقيقا او تقديرا بان تقدر حركة
صنو وسكونه مثلهما في سلم وحركة صنوان وسكونه مثلهما في غلمان
فالنظر ... تقديرا ... وثلاث من ... واحد ... مثنى صنو
والاثنان صنوان والجمع صنوان برفع النون بخلاف ... بان الواو
عوض عن التنوين تام **قوله** مرفوعان بما الفاعل عليه ... زيد على

على الفاعلية بوالخ وأما ربع الفرق في الفاعلية فوجهه أنه معكوس في الـ
الفاعل والمعكوس له حكم المعكوس عليه فالمراد بالفاعلية ما يشمل
الفاعلية حكما **قوله** فإن كان المؤنث علما فإنه يجمع هذا الجمع بلا
شرط **فإن قلت** قال ابن الربيع شرطه أن يكون لعاقل فلو
سميت ناقة أو شاة بعقرب لم يجز جمعه بالألف والتاء **قلت** قال في
شرح التسهيل ولم أره لغيره نعم استثنى منه باب فعال في لغة من بناه
واستثنى منه بعضهم أيضا شاة وشفة وأمة إذا جعلت علما استغناء
بتكسيرها على شياه وشفاه وإماء قوله بشرطه أن يكون مذكره قد جمع بواو
ونون احترز به عن فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات وعن فعلاء
أفعل كحمراء فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرهما وأجاز الفراء وهو قياس
قول الكوفيين في جمع أحمر وأسود بالواو والنون أما فعلاء التي لا فعل لها
من حيث الوضع كامرأة عجزاء إذ لم يقولوا رجل أعجز أو من حيث الخلقة كامرأة
عذراء فقال ابن مالك يجوز جمعهما بالألف والتاء لأن المنع في حمراء ونحوه
تابع لمنع الواو والنون وذلك مفقود فيما ذكر ومنعه غيره كما امتنع
جمع أكمر واحد بالواو والنون وكذا فعلى فعلان **قوله** وإن لم يكن له مذكر فيـ
بشرطه أن لا يكون مؤنثه مجردا من التاء كحائض قاله بدر الدين ابن مالك
وقد لا تلحق التاء صفة المؤنث استغناء عنها وانتفاء إلباس فتغني عن
التاء فما كان من الصفات مختصا بالمؤنث ولم يقصد به قصد فعله من إرادة
الحدوث نحو حائض وطامث هو ما أردنا **فائدة** لا يجمع بالألف والتاء
قياسا خمسة أنواع المجاوزة للتاء مطلقا إلا ما استثني من شاة وشفة وأمة
استغناء بتكسيرها على شياه وشفاه ولا يجمع بالألف والتاء [illegible] ومن
امرأة

امرأة ومرأة وفلة في النداء الثاني علم المؤنث مطلقا إلا ما استثني وقد تقدم
الثالث صفة مذكر لا يعقل كجبال راسيات وأيام معدودات الرابع مصغر
المذكر الذي لا يعقل كجبيلات ودريهمات ودنينيرات الخامس اسم جنس مؤ
نث بالألف سواء كان اسما نحو بهمى وبهميات وصحراء وصحراوات
أو صفة نحو امرأة حبلى وحبليات وحلة سيراء وحلل سيراوات إلا ما استثني من
فعلى فعلان كسكرى فلا يقال سكريات ومن فعلاء أفعل كحمراء فلا يقال
حمراوات وقد تقدم ذلك أما اسم الجنس المؤنث بلا علامة كقدر وشمس
وعنز وعناق فلا يجمع بالألف والتاء وشذ من ذلك جمعت بهما وما
سوى الأنواع المذكورة شاذ مقصور على السماع نحو سماوات وأرضات وحرات
وثيبات قال ابن مالك وأشذ من ذلك جمع بعض المذكورات الجامدة المجردة
كحمامات وسرادقات **قوله** والرابع الاسم المفرد نحو زيد
أي ينتصب منه ما ألحق بالمثنى وما ألحق بجمع السلامة لمذكر أو مؤنث **قوله**
والثاني في جمع التكسير ينتصب منه ما ألحق بالمثنى وما ألحق بجمع السلامة
لمذكر أو مؤنث فإنهما ينصبان بالفتحة بدلا من الياء أو الكسرة في الجمع **قوله**
والثالث في الفعل المضارع المعرب الذي لم يتصل به شيء من ألف اثنين
وواو جمع وياء مخاطبة ونون التوكيد والإناث وكذا فيما تقدم في
الربع وما يأتي في الجزم بالسكون **قوله** والرابع في الاسم المفرد المنصرف ينتصب
منه ما ألحق بالمثنى نحو اثنين وما ألحق بجمع المذكر السالم من نحو عشرين
فإنهما مجروران بالياء والمراد بالمنصرف هنا ما فيه التنوين حقيقة
أو حكما ليشمل غير المنصرف مضافا أو مقرونا باللام **قوله** والثاني في
جمع التكسير المنصرف ينتصب منه ما ألحق بجمع المذكر السالم من نحو أرضين

وشبهه فإنه مجرور بالياء قوله بالياء في جمعيته كما عرفت الوجه الخفية كان الـ
الكلام في جمع المؤنث السالم وما عطف عليه مما هو مفرد أعم من أن يطلق عليه
جمع باعتبار أصله قوله فالزيدون والمسلمون داخل كما عرفت أن الداخل في الاسم
الزيدون وأما المسلمون فبحث له فالإطلاق الداخل عليه للتغليب وغلب
الداخل الشريف لأنه متبوع أو للمجاورة قوله هذا هو المشهور وفي ما يعلم
منه مقابل المشهور قوله مرفوعة على الخبرية فإن قلت المرفوع
على الخبرية إنما هو أبوك وأما ما بعده فمرفوع بالعطف عليه قلت
المعطوف له حكم المعطوف عليه فالمعطوف على الخبر له حكم الخبر فهو
خبر حكما قوله على المشهور سيأتي أيضا ما يعلم منه مقابل المشهور فيها
وفي المثنى قوله فإذا رأيت وما عطف عليه مفعول يجري فيه شرح ما تقدم سؤالا
وجوابا قوله وفي كل فعل مضارع الخ أورد عليه أن ذكر كل زائد لأن التعريف
للماهية وكل للأفراد والتعريف للأفراد غير جائز وأيضا كل يقتضي كل
واحد منها نحو الأمثلة الخمسة ولذا أن يقول إنما ذكر ليس تعريفا بل
تمييز لمعناها وإنه على أي شيء تطلق لمن عرف معنى الأمثلة ومعنى الفعل
المضارع الذي اتصل به ما ذكر فلا بأس بإيراد لفظ كل ولئن تنزلنا فنقول
إنه يحذف في التعريف كونه ما يكاد دخل فيه لفظة كل لأنه ينتقض
فيه كأنه للماهية كالأفراد فأحسن من ذلك أن يقال الأمثلة في التعريف
لغرض وضوح بيان المراد قوله وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين اعلم أن المقيد
قد جمع الألف والتاء بالزيادة ليخرج نحو سكنت أبياتا وحضرت أمواتا قال الله
تعالى وكنتم أمواتا فأحياكم وكذلك نحو قضاة وغزاة فإن الألف فيهما أصلية
لأنها منقلبة عن أصل كما سيأتي وكذا التاء زائدة فينصبان بالفتحة
على

في الآخر تقول رأيت قضاة وغزاة لأن الأصل قضية وغزوة لأنهما
من قضيت وغزوت فلما تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما قلبتا ألفين
ولا يخفى عليك أن التقييد إنما يحتاج إليه إذا جعلت الباء للمصاحبة والملابسة
فإن جعلت للسببية لم يحتج إليه لأن المعنى حينئذ أنه ما جمع بسبب
ألف وتاء على معنى أن الجمعية حصلت بالألف والتاء ولا شك أن قضاة وأبياتا
لم تحصل جمعيتهما بالألف والتاء إنما حصلت بالصيغة لأنهما جمعا تكسير
فإن قيل الذي جمع بالألف والتاء هو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لأنه ليس
جمع مؤنث سالم قلت ما واقعة على الجمع أي الجمع الذي جمع
بألف وتاء أي تحققت جمعيته وحصلت بما ذكر فإن قلت تعريف جمع
المؤنث السالم بما ذكر تعريف بالأعم لأنه يتناول ما كان مفرده مذكرا
كحمامات وما تغير فيه بناء الواحد كسجدات وحبليات قلت جمع
المؤنث السالم في الاصطلاح اسم لما جمع بألف وتاء وإن تغير فيه بناء
واحده أو كان لمذكر قوله في الاسم الذي لا ينصرف قال الرضي مفردا كان أو
مجموعا مكسرا كأحمر ومساجد ثم قال وإنما لم يظهر أثر منع الصرف في
المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع السببين نحو أحمران ومسلمون علمين
لمؤنث لأن النون فيهما ليست للتمكين كما ذكر فلا يحذف فيتبعه الكسر وإنما
فإن النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل الاسمين فيهما وأعربا
إعراب المفرد أي جعل النون متعقب الإعراب وجب منع صرفهما للعلتين
لأن فيهما تنوين التمكين ولا يتبع نصبهما الجر وقال أيضا وإنما ذهب الكسر
واتبع الفتح لما يجيء في بابه وقال في بابه إن أكثرهم قال إن الاسم لما شابه
الفعل بكونه فرعا كما أن الفعل فرع للاسم إذا جمع

البتة لكونه كذا فلما استثقل الاسم ببعده عنه واشتغل أحد بالعرض ايضا
ايا علامة خفة التي هي التنوين لأنه من الفعل البنا وجعلوا ترك الصرف عبارة
عن حذف التنوين وقال الأكثرون ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف
ورد هذا القول بأنه لما لم يكن مع اللام والإضافة تنوين حتى يحذف لمنع
الصرف لم يحذف الكسر بل يلزم أن يكون سقوطه لتبعية التنوين لا بالأصالة فيلزم
فوات ... نحو الأحمر والعمر غير منصرف لأن التنوين لم يوجد فيحذف كما في
أحمرين وأحمرون وقال بعضهم يحذف الكسر والتنوين معا لمنع الصرف ونحو
الأحمر وأحمركم عنده ايضا منصرف لأن الكسر والتنوين لم يحذفا وإنما حذف
هما مع اللام والإضافة لمنع الصرف والأول أقرب أي أن الكسر سقط تبعا للتنوين
وذلك أنه يعود في حالة الضرورة مع التنوين تابعا له مع أنه لا حاجة داعية
الا إعادة الكسر لأن الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر ايضا حذف لمنع
الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة إليه إذ مع الضرورة لا يرتكب إلا قدر الحاجة
وإنما تبعه الكسر في الحذف لأن التنوين يحذف لا لمنع الصرف ايضا كما في الوقف
ومع الألف واللام والإضافة والبنا فأراد النحويون أن الجار ... أنه لم يحذف
لا لمشابهة الفعل كالإضافة وكالبني .. أدخلوا مع صورة الكسر التي
لا يدخل الفعل ولهذا لم يثبتوا العدل في غير عمر وزفر **قوله** وهو
ما أشبه الفعل في فرعيتين **فإن قلت** هلا اكتفي في هذا الحكم بكون
الاسم فرعا من جهة واحدة **قلت** لأن المشابهة بالفرعية مطلقا
مشابهة غير ظاهرة ولا قوية لأن الفرعية ليست من خصائص الفعل الظاهرة
بل يحتاج في إثباتها فيه إلى تكلف وكذا إثبات الفرعية في الأسماء التي لا تنصرف
بسبب هذه العلل غير ظاهرة فلم تكف واحدة منها إلا إذا قامت مقام
اثنين

اثنين **فإن قلت** لم كان إعطاء الاسم هذا حكم الفعل أولى من العكس مع
أن الاسم لما شابه الفعل بجهة شابهه الفعل ايضا **قلت** لأن الاسم تطفل
على الفعل فيما هو من خواص الفعل وهو كونه فرعا من وجهين وليس ذلك لمطلق
المناسبة بينهما **فإن قلت** لم لم يبن لهذه المشابهة **قلت**
لضعفها إذ لم يشبه الفعل لفظا مع ضعف الفعل في البنا **فإن قلت**
لم يعمل عمل الفعل بهذه المشابهة عمل الفعل **قلت** لأنه لم يتضمن معنى
الفعل الطالب للفاعل والمفعول والمراد بالفرعيتين شيئان يحصلان بعلتين منع
الصرف معتبرتين فلا يشكل بهذا الاعتراض **قوله** أو فرعية تقوم مقام الفرعية
الفرعيتين أي ... فيما تنبهنا أو نذكر في حكمهما **قوله** وعند الكوفيين الاسم
التركيب أي شبه التركيب بقرينة التعليل **قوله** وذلك أن الفعل فرعية
... لا يكون الاسم يعني والاسم من هذا الوجه ... محتاج إليه وال
والفعل لا من هذا الوجه فرع عليه فلا يكمل شبه الاسم بالفعل بحيث يحمل
عليه في الحكم إلا إذا كانت فيه الفرعية كما في الفعل ومن ثم صرفا من الأسماء
ما جاء في الأصل كالمجرد الجامد الذي كرجل وفرس لأنه أخف واحتمل زيادة
التنوين والعلة فيه ما فرعية اللفظ والمعنى فيه من جهة واحدة كرجل ... وما
تعددت فرعيته من جهة اللفظ كأجمال أو من جهة المعنى كحايض وكاشف
لأنه لم يصر بتلك الفرعية كامل الشبه بالفعل ولم يصرف نحو أحمر لأن فيه
فرعيتين مختلفتين مرجع إحداهما اللفظ وهو وزن الفعل ومرجع الأخرى
المعنى وهو التعريف فلما كمل شبهه بالفعل بفرعيتين في الفعل فلم يدخله
التنوين وكان في موضع الجر مفتوحا **قوله** وهو ما أي ما وزن صيغة منتهى
الجموع الظاهر أن المراد بالوزن معناه الحقيقي وهو الموازنة والمشاكلة بين

مصدر مقاد لمفعوله المعنوي مشاكلة وموازنة صيغته اي صيغة منتهى
الجموع اي لا يمكن ان يجمع جمع تكسير مرة اخرى ولا على مشاكلة صيغة منتهى
الجموع حتى تكون لها ثانية للاولى على **قوله** كل جمع بعد الف تكسيره حرفان كمسا
جد وجوامع او ثلاثة اوسطها ساكن شرطه ان يكون اوله مفتوحا
وان يكون ثالثه الفا غير عوض للياء كسرة غير عارضة ملفوظا بها او مقدرة
كدواب وبعد الالف حرفان او ثلاثة اوسطها ساكن غير منوي به وبالبعد
الانفصال فمتى وجدت هذه الشروط في جمع امتنع من الصرف لوجود فرعيتين
فرعية المعنى من الدلالة على الجمع وفرعية اللفظ وهي الخروج عن صيغ الا
حاد العربية لان هذين الوزنين مختصان بالجمع او بما نقل عنه كحضاجر للضبع
ولا يخلو مفرد ثالثه الف بعدها حرفان او ثلاثة الا واوله مضموم كفرافصة
وهو العظيم او الف عوض من احدى يائي النسب كيمان وشام من يمني ويمن
وشامي حذفت احدى الياءين ثم عوض منها الالف او ما يلي الالف ساكن نحو
كعبادل جمع عبادلة وهي الثقل بفارق الفتح في عبادلة ثقله والساكن الذي
يلي الالف في عبادل لا حظ له في الحركة او مفتوح كبراكاء او مضموم كتدارك وتجاه
حال او مكسورة بكسرة عارضة نحو تواني وتراني فان وزنهما ذا على التفاعل
كما ان الضمة كسرة لتصح الياء او ثاني الثلاثة متحرك كطماعية وكراهية ولهذا
صرف نحو صياقلة وملائكة او هو الثالث عارض لان النسب منوي بعدها
الانفصال كحواري وهو الناصر وحوالي وهو المحتال فان ياء النسب في ذلك
مقدرة الانفصال بخلاف الجمع واما فاري وبخاتي جمع بختي فغير منصرف
لان ما بعد الالف ليس بعارض [illegible] لان الياء انقلام وعوض منها
على وجود الالف كمدائن ورباعي او كانا غير منفكين عنها كحواري ولا
لاغتفار

ولاختصاص الوزنين بالجمع لم يشبهوا شيئا مما جاء عليهما بالاحاد ولم
يكسروه وان كسروا غيره من ابنية الجموع كقولهم في كلب اكلب ثم كسروه
على اكالب وذلك لما كسر ثم اكم ثم اكام بكسر الهمزة ثم اكم ككتاب وكتب
ثم اكام كعنق واعناق واما ثمان فبعضهم من العرب نادر كقوله
* يحدو ثماني مولعا بلقاحها * حتى هممن بزيغة الارتاج *
منعه من الصرف لشبهه بذلك لانه جمع في المعنى وفيه الشبه حقيقة
فكان الياء اصلية والمعروف فيه الصرف كقوله * ولقد شربت ثمانيا وثمانيا *
وثمان عشرة واثنتين واربعا * لان الياء ليست اصلية بل هي عوض من احدى
يائي النسب قال الجوهري ونونه في المعنى منصوبا الا انهم لان الاصل الذي
السبعة ثمانية ثم فتحوا اوله تغيير في النسب **قوله** سواء كان في اوله ميم
ام لا وذلك لان المقصود موازنة مفاعل ومفاعيل في الهيئة لا في الوزن
قوله وانما استثنى هذا الجمع الخ قال الرضي اعلم ان الاكثرين على ان فعالى م
[illegible] لكونه لا نظير له في الاحاد وقال بعضهم لكونه
نهاية جمع التكسير اذ يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولذلك
ولهذا سمي [illegible] نحو اكالب واكلب ونعم وانعام واناعيم **قوله** كذكرى
الخ [illegible] ورضوى [illegible] جبل قرب المدينة والنسبة اليه
رضوي قاله الجوهري **قوله** وذي الف فعلها الالف [illegible] من ان الهمزة
بدل من الف التأنيث نحو [illegible] واهل مصر [illegible] بوزن
سكرى فلما [illegible] زادوا قبلها الف اخرى والجمع بينهما [illegible]
احداهما [illegible] الغرض المطلوب [illegible]
والثانية [illegible] الدالة على التأنيث وقلب الاولى [illegible] ايضا وعلى

نحو الممدود أيضا نحو الألف الأولى التي ليست للتأنيث وفيه ان الأولى للتا
نيث والثانية مزيدة للفرق بين مؤنث أفعل ومؤنث فعلان ورد بأنه قد
يكفي الوقوع علامة التأنيث حشوا **قوله** كصحراء الدلاة والجمع
الصحاري والصحارى بكسر الراء وفتحها والصحراوات وكذا بالراء [illegible] وفي القاموس
الصحراء الأرض المستوية في لين وغلظ دون القف أو الفضاء الواسع لا نبات
به **قوله** وإنما استقل ما فيه ألف التأنيث بالمنع الخ إيضاح ذلك أن في ألف
التأنيث فرعيتين فرعية في اللفظ وهي لزوم الزيادة حتى صارت كأنها
من أصول الاسم لا ينفك عنه وفرعية في المعنى وهي الدلالة على التأنيث الذي
هو فرع التذكير إذ أصل كل مؤنث لفظ مذكر من غير عكس فلما اجتمع فيما
اتصل به فرعيتان أشبه الفعل فمنع من الصرف وليست التاء في نحو ضاربة بمثابة
الألف لأن زيادة عارضة في تقدير الانفصال بدليل سقوطها في الجمع
نحو ضوارب [illegible] **فائدة** لو سميت بكلتا من
من قولك جاءت كلتا أختيك منعت من الصرف لكون الألف للتأنيث وإن سميت
بها من كلتيهما صرفته لأنك إذا [illegible] عن التأنيث وعلامة التفسير
فلو سميت بحبلى مرخما من حبلوي على لغة الاستقلال عند من أجاز
صرفته لما ذكر في كلتا **قوله** أو اجتمع فيه العلمية وزيادة الألف والنون
خرج به ما إذا كانت الألف والنون أصليتين أو إحداهما فإنه مصروف نحو
بيان [illegible] مسمى به وإن [illegible] كان فيه وجهان نحو تبان علما
يحتمل أن يكون فعالا من التبن ويحتمل أن يكون فعلان من التب ونحو حسان
[illegible] إن كان من [illegible] النون
وإن كان من [illegible] لم ينصرف وأما رمان علما فإنه لا ينصرف
عنه

عند الخليل وسيبويه لزيادتهما حملا على الأكثر والأخفش يصرفه لأصالتهما
عنده لأنه كثر في النبات فعال نحو سماق وحماض وعناب وحماض وأما حسان
فإن كان من الحسن [illegible] فوزنه فعلان ممنوع من الصرف كقوله
• ومن للقوافي بعد حسان وابنه • ومن للمثاني بعد زيد بن ثابت •
وإن كان من الحس فوزنه فعلان ومنع من الصرف ضرورة **فائدة** إذا أبدلت
من النون الزائدة لاما منع من الصرف أيضا لأن البدل حكم المبدل كأصيلال أصيله
أصيلان فلو سمي به منع من الصرف ولو أبدلت لام الكلمة نونا **قوله** فإن فيه الع
العلمية الخ اعلم أن فرعية المعنى في العلمية وفرعية اللفظ في زيادة الألف
والنون المضارعتين لألفي التأنيث في نحو حمراء **قوله** فإن فيه العلمية وذلك أنه
علم لبلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا
اسما واحدا من غير أن يقصد بينهما نسبة إضافية أو إسنادية أو غيرهما
قوله والتأنيث لفظا المراد بالتأنيث اللفظي كون الاسم مؤنثا ملحقا بتاء
علامة التأنيث أما بالألف وقد مر حكم المؤنث بها وأما بالتاء التي لم تجعل
جزءا للاسم وإن جعلت جزءا منه كبنت وأخت فإن كانت مع العلمية
لمؤنث فهو كالمعقوب وإلا لم يعتبر قطعا عند الجمهور وكذا قيد **قوله** الزائد
على الثلاثة أي زيادة حروف الكلمة على ثلاثة يستثنى منه ما كان زائدا
بياء التصغير كعريب فإنه ينصرف ولو صغرته على سعيدة [illegible] منه حرف له
لكسر التاء فإن صغر تغيرت أحرف وإنما شرط فيه الزيادة على الثلاثة
لأن التاء المقدر ضعيف فإن سد مسده في اللفظ حرف رابع [illegible]
ولا فيه خلاف ثابت وما سد مسده الرابع [illegible] في الزيادة على الثلاثة
لأن موضع التاء في كلمة [illegible] فوق الثلاثة ولا تزاد ثالثة وأما نحو

قبه وقباء فمحذوف اللام وقيل يسد مسد تصغيره ثم [illegible] على عقرب
من كون التاء بخلاف قدر فان تصغيره قدير فالمؤنث بالتاء المقدرة حقيقيا
كان او لا اذا زاد على الثلاثة وسميت به لم ينصرف سواء سميت به مذكرا
حقيقيا او مؤنثا حقيقيا او لا هذا او لا ذاك لا زيادة تاء مقدر نحو سعاد
مسعد فهو بمنزلة جر وقوله لامرأة ليس بقيد فان قلت ما معنى
التأنيث المعنوي في نحو زينب اذا سميت به غير مؤنث قلت معناه
كون الكلمة التي مع عن التاء والالف موضوعة في الاصل لمؤنث **قوله** او تحرك الوسط
كسقر لا فرق في المؤنث المعنوي المحرك الوسط بين ان يكون المؤنث المسمى به
مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امرأة او غير حقيقي كسقر لجهنم وانما كان تحرك
الوسط مقتضيا لتحتم منع الصرف عند جميع النحويين لان التاء المقدرة وقيام
تحرك الوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الو
سط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلي وحبلوي ولا تقول في جمزى
الا جمزي كما تقول في جمادى الجمادي وقال القسم ابن الانباري يجعل سقر بلد
كهند في جواز الامرين نظرا الى صعد الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا
حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف عند سيبويه في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء
التأنيث وذلك كرجل سميته بسقر وكذا لو سميته بقدم وانما لم يقدر لها
لكونها ان التذكير في الموضع الثاني عارض تأنيثه في الموضع الاول وعلى
هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما الاذن وعينه لرجلين يسمى
بهما بعد التصغير **قوله** او العجمة اي كانت العجمة مقتضية لتحتم منع صرف
المؤنث المذكور لا تاء وانما لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الوسط كما يجيء لكن
مع شرطها على التسمية لا تقصر عن تقوية السبب حتى يصير الاسم بهما

يتمم

يتمم المنع والسر في تحتم المنع من احد الامور الثلاثة ان الكلمة تثقل احد
الامور الثلاثة عن الخفة التي من شأنها ان تعارض ثقل احد السببين
فتزاحمه تأثيره وثقل الاولين ظاهر وكذلك العجمة لان لسان العجم ثقيل
على العرب **قوله** او العدل من المذكر الى المؤنث في نحو لا امرأة وذلك لانه حقيق
بثقل التأنيث ثقل على خفة اللفظ فيتحتم المنع كما قاله سيبويه
والجمهور وقال عيسى ابن عمر وابو زيد والجرمي والمبرد يجوز فيه الوجهان **قوله**
فان تخلف شرطه من هذه الشروط اي بان لم يوجد واحد منها ولا فرق
في جواز الوجهين في ذلك بين ما تسكينه اصلي كهند وما تسكينه عارض بعد
التسمية كفخذ وما تسكينه لاعلال كدار وقد جاء الوجهان **قوله** في
[illegible] اسقوا ارض [illegible] دعد • ودعد ان [illegible] الغناء والبعد •
وجاء في كلام المصنف الثناء في كيد وفيه الوجهان كما قاله سيبويه وكلا
وكذا ظاهر كلام التسهيل ان المنع اجود كما في هند **قوله** ووزن الفعل نحو
كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل ولما كان هذا القدر غير كاف في سببية
منع الصرف قال وشرطه الوزن اختصاصه بالفعل بمعنى انه لا يوجد في
الاسم الا منقولا عن الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير
وانه من هذه الصيغة وعلم على الفرس وكذلك دئل اسم دويبة وعثر لموضع وشلم
لبيت المقدس وذلك اذ لا اسمية واما نحو بقم اسم الصبغ معروف ونحو [illegible]
وشلم علما لموضع بالشام وبقم لاسماء العجمية المنقولة الى العربية
فلا يقدح في ذلك لانه اعجمي **قوله** وابرز انما يمنع وزن الفعل بشرطين الاول
ان يكون لازما احترازا من امرئ اذا سمي به فانه ينصرف لان عينه تتبع
حركة لامه والفعل لا اتباع فيه والثاني الا يكون عينه لا يلزم

حركة واحدة فيبقى في الذهب شبيهة بالأمر من علم وفي الحسنة شبيهة بالأمر
من ضرب وفي الربع شبيهة بالأمر من خرج الثاني أن لا يخرج بالتغيير عن مثال الأمر
بالاسم نحو رد وقيل أصلهما اردد واقرا ولكن لما دخلهما الادغام والادغام اخرجهما الى شبه
بنية برد وبيلم بتغير فيهما الوزن لما علم ولو دخل الماء لا ولم يخرجه عن وزن
الاسم نحو يزيد امتنع صرفه والتغيير العارض كاللازم عند سيبويه وابن
مالك خلافا للمبرد والمازني ومن وافقهما فلو سميت بضرب ثم خففته بسكون
الرابعة التسمية به صرفته على رأي سيبويه ومنعته على رأي المبرد ولو كان
مخففا قبل التسمية انصرف قولا واحدا **فروع** لو سميت بأُبْلُمْ بالضم جمع
ب علما لم ينصرف عند سيبويه لانه لم يخرج بالاتباع عن الفعل فيجب الاعتداد
به وصرفه الأخفش لمباينته الفعل بذلك ولو سميت بيربوع ونكاية صرفته
لانه لا يطرد في الأفعال وكذلك ما كان كثيرا في الأسماء كأفعل ترد كاسم للدرع
البرانة وعكا مثل للجبل المظلم ودعا لـ للقطيع من الغنم ولو سميت بنحو
ضرب ودحرج على انه الماضي صرفته لانه وزن لا يختص بالفعل ولهذا اجمعوا
على وزن كعسب اسم رجل مع انه منقول من كعسب بمعنى اسرع ومنعه
من الصرف على ابن عمر مستدلا بقول الحجاج ابن يوسف في المنبر لما ولي العراق
• انا ابن جلا وطلاع الثنايا • متى اضع العمامة تعرفوني • ولا حجة فيه
لاحتمال كونه صفة لموصوف محذوف اي ابن رجل جلا الامور وجربها فليس
بعلم ويحتمل ان يكون سمي بجلا من قولك زيد جلا ففيه ضمير وهو من باب
المحكيات كقوله • نبئت اخوالي بني يزيد • ولو سميت بفعل اوله همزة
وصل كانطلق واستخرج صرفته وقطعت همزته لا لكانت ابدا همزات
الاسماء ولو سميت بمصدر بعد النقل لم تقطع همزته **قوله** كاعمد في

في الامر

سمي في الجاهلية بنقل علماء له صلى الله عليه وسلم قال الشيخ الاسلام
زكريا ولم يسم به احد قبله في العجم بخلاف عمر فقد تسمى به جماعة
غاية ما قيل اربعة عشر او خمسة عشر **قوله** والعدل التقديري في ابو
الزوج عن اصل مقدر مفروض لكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف كما في
قوله كعمر فانه معدول عن عامر وذلك لانه لما وجد غير منصرف ولم يوجد
فيه سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيه العدل ولما توقف اعتبار العدل على
وجود اصل ولم يكن فيه دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيه ان اصله
عامر عدل عنه الى عمر **قوله** خوف الالتباس بالصفة يعني انه عدل عن عامر
علما الى عمر خوف الالتباس عامر علما بعامر وصفا **قوله** والعجمة المراد بالعجمة
كلما كان خارجا عن لسان العرب كالسرياني واليوناني والفارسي ونحو ذلك
وتعرف العجمة بعلامات منها خروجها عن ابنية العرب نحو اسمعيل باللام
والنون وابراهيم ومنها خفته في كلام منهم غير مصروف نحو ابليس لو
كان عربيا انصرف لان العلمية وحدها لا تمنع الصرف ومنها نقل الائمة ومنها
ان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة عربية نحو قبج وجوق وجلوق علم على
دمشق وكذلك الجيم والصاد كالجص والكاف والجيم كاسكرجه وليس في
اصول العرب اسم فيه نون بعدها راء نحو نرجس ولا زاي بعد دال نحو هندار
ومنها ما نص عليه ابن جني وغيره كل رباعي الاصول او خماسيها متى خلا من
بعض حروف الذلاقة الستة فهو اعجمي وهي الراء والنون والفاء واللام والباء
والميم ويجمعها قولك مر بنفل فهو ومنها اعلامية فلا يرد نحو يوسف من جهة
انه اعجمي مع انه لم يخل عنها لان العلامة لا يشترط انعكاسها **قوله** واسماء
الانبياء عليهم الصلاة والسلام كلها اعجمية الا اربعة محمد صلى الله

عليه وسلم وصالحا وشعيبا وهودا أعرابية في العرب نوح ولوط وشيث فهذه
السبعة منصرفة وعن أبي منصور اللغوي أن كل أسماء الأنبياء عليهم الصلاة
والسلام أعجمية إلا أربعة آدم وصالح وشعيب ومحمد وعن غيره أن أسماء
الملائكة أيضا كلها أعجمية إلا أربعة منكر بفتح الكاف ونكير ومالك ورضوان
ولا خلاف في وقوع العلم الأعجمي في القرآن كإبراهيم وإنما النزاع في أسماء
الأجناس المشار إليه بالرقعة أي المتصرف فيها عند العرب بدخول اللام
والإضافة ونحو ذلك والأعلام ليست بحسب وضعها العلمي مما يتصرف فيه بالرقعة
دون لغة أخرى أيضا مما يعرف العرب باستعمالها في كلامهم ولا نزاع في
عدم وقوع العلم الأعجمي في القرآن لا ينفي كونه معربا لجواز اتفاق اللغتين
فيه وإنما اعتبرت عجميته حتى منع من الصرف لأصالة وضعها **قوله** والزيادة
على الثلاثة يستثنى منه ما كان زائدا فيه التصغير فإنه ينصرف ولا يعتد بالياء
قوله كإبراهيم ست لغات إبراهيم إبراهام إبراهم بلا ياء مثلث الهاء
قوله بخلاف نحو لوط ونوح وشتر فيه بحذاء الأمثلة على أن محل صرف الثلاثي
المذكور في المذكر أما المؤنث كحمص وماه وجور فممنوع من الصرف كما مر وال
والفرق زيادة التأنيث في المؤنث وشتر اسم حصن بديار بكر في القاموس
قلعة نار ان **قوله** فإنها منصرفة لفقد الشرط الثاني وهو الثلاثي العجمة
سبب ضعيف لأنه أمر معنوي فلا يجوز اعتبارها مع سكون الأوسط
وأما التأنيث فلأن له علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات فله نوع
قوة يجوز أن يعتبر مع سكون الأوسط وأن لا يعتبر **فإن قلت** فإذا اعتبرت
العجمة في حمص وماه وجور مع سكون الأوسط فيما سبق فلم لم يعتبرها
هاهنا **قلت** اعتبارها فيه إنما هو لتقوية سببية التأنيث بدليل عدم

سكون

سكون الوسط أحدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سببية أن اعتبار
سببيتها استقلالا **قوله** مثلث أي مثال أي من حيث إنه أي منكرا أي
واحترز به عن أخر جمع أخرى بمعنى آخر فإنه منصرف لانتفاء العدل تقول
مررت بنسوة أخر والفرق بين أخر التي هي جمع أخرى بمعنى آخر أن تلك لا تدل على
الانتهاء ويعطف عليها مثلها من صنف واحد نحو جاءت امرأة وأخرى وأخرى
وهذه تدل على الانتهاء ولا يعطف عليها مثلها من صنف واحد وهي المقابلة
للأول في قوله تعالى قالت أولاهم لأخراهم **قوله** معدولة من آخر أي فإن
قلت أخر جمع آخر لأنه للتيمم وآخر لم يجمع جمع الأفعل وإنما يجمع على
آخرين ما وجدته **قلت** لما كان اليوم معاملة يعقل أجرى مجرى المؤنث
لمكان التأنيث بين ما لا يعقل وبين الإناث معاملة ما يعقل لم تنزله فمات العقل
فكان آخر أخرى يجمع على أخرى كذا في الإقليد **قوله** معدولة عن آخر في
الغالب مراد به جمع المؤنث وما ذكره من أنها معدولة عن آخر فقيل إنه
التحقيق وقيل إنه معدولة عن آخرات وهو الصحيح لأن أخر جمع أخرى أخرى
مؤنث آخر وقد جمع بالواو والنون فيحق أخرى أن يجمع بالألف والتاء لأن ما
جمع مذكره بهما جمع مؤنثه بالألف والتاء فعدل عن آخرات إلى أخر وقيل
أنها معدولة عن الآخر لأنه من باب أفعل التفضيل فأصله أن يفرق بال
إذا جمع كالكبرى والكبر والصغرى والصغر فعدل به عما فيه الألف واللام
منفنا وأعطى ما يقتضي غيره المقرونا بال وأيضا حكم أن أفعل التفضيل
حقه أن يكون بصيغة واحدة في حال تجرده من أل والإضافة مفردا مذكرا
كقوله تعالى ليوسف وأخوه أحب وقوله إن كان آباؤكم وأبناؤكم إلى قوله
أحب فكان القياس أن يقال مررت بزيد ورجال آخر وامرأة آخر ولذا أن

ورجال اذن ورجلين اذ بعد ان اعيذ لك وقالوا اذنى واذن واذين في قوله تعالى
فعدة من ايام اخر وانا زين اعتبروا انا زبقوم ان يجوز هذه الامثلة كلها
ان لا تنصرف لما فيها من الصفة والعدل عن آخر لكن النحاة لم يتعرضوا لشيء منها
مما يظهر فيه الصرف لان اعرابه بالحروف وهو اخون واخان ومنها ما ينصرف
لعلة اخرى من العدل وهي اخرى فيها الصفة والف التانيث وآخر فيه
الصفة ووزن الفعل **فائدة** لم يسمع شيء من هذه الانواع منعته من
الصرف لما فيه من العلمية والعدل من مثال الامثال فلو سمي به صرف عند الاخفش
ولم يصرف عند سيبويه للعدل واصالة الصفة **قوله** في فعلان بالفتح
اي بفتح الفاء احترز به عن مضمومها كعثمان ومكسورها كعفربان فانهما
مصروفان لان الزيادة فيهما اشبه الفي التانيث واختلف في علة زيادتي
فعلان فقيل لشبههما بالفي التانيث وهو مذهب سيبويه وقيل لان النون
بعد الالف مبدلة من الف التانيث قاله المبرد وقيل لكونهما لا
يقبلان التاء قاله الكوفيون **تنبيه** ما كان صفة على فعلان ثلاثة
اقسام قسم ممنوع الصرف بلا خلاف وهو ما كان مؤنثه على فعلى وقسم
مصروف بلا خلاف وهو ما كان مؤنثه على فعلانة وقسم لا مؤنث له البتة
كرحمان وربان للمكان النداب ولحيان للكبير اللحية وليس منه ريان لان مؤ
نثه ريا قاله الجوهري فهذا القسم مختلف في صرفه فمن جعل العلة وجود
فعلى صرفه ومن جعلها انتفاء فعلانة منعه وهو الصحيح منعه من الصرف لانه
وان لم يكن له مؤنث موجود فله مؤنث مقدر منزل منزلة الموجود بدليل
اجماعهم اكمراد مع انه لا مؤنث له وايضا فان فعلان فعلى كثير
فالحمل عليه اولى وفعلان فعلانة قليل ولهذا قيل ان كل وصف على فعلان
مؤنثه

مؤنثه على فعلى الا النزر من فعلان مؤنثه فعلانة **قوله** بخلاف الزيادة
المانعة مع العلمية اي فانها تكون في فعلان وغيره نحو حمدان وعثمان
وعمران وغطفان واصبهان بفتح الهمزة وكسرها **قوله** وزن الفعل اي كونه
على وزن الفعل به اولى ان الفعل اوله زيادة تدل على معنى في الفعل دون الاسم
وما زيادته بهمزة اصل او زيادة لغير معنى وحصر في قوله وزن الفعل ثلاثة
انواع ما مؤنثه على فعلاء نحو احمر او شملل او على فعلى بضم الفاء كفضلى
او لا مؤنث له كاكمر للعظيم الكمرة وادر للعظيم الانثيين فهذه الثلاثة
ممنوعة الصرف للصفة ووزن الفعل **قوله** ولا يكون الوزن المانع مع الصفة
الا في افعل يرد عليه نحو احمر واصغر وافيكل فانه لا ينصرف لكونه على
وزن الفعل كالمحقر لم يكن الا التصغير على وزن افعل **قوله** كونها اصلية
يعني ان العبرة انما هو بالاصل في الوضع فالطارئ بعده من الوصفية او الاسمية
لا يعتد به واقسام ذلك ثلاثة صفة اصلية باقية كاشهل تمنع الصرف
بلا نزاع وصفة عارضة نحو مررت برجل ارنب بمعنى ذليل كقوله ،
، فلذلك الليث اذا امنته ، ما الفتك في الروع ارنبا ، بل اذ الليل ونسوة
اربع فهذا مصروف لعروض الوصفية بل اربع اولى بالصرف من اجل ان
فيه مع عروض الوصفية قبول تاء التانيث وصفة اصلية لكن عرض لها غلبة
الاسمية نحو ادهم وابطح وابرق واجرع واسود وارقم للحية او بحية فيها
نقط كالرقم فهذه كلها لا تنصرف نظرا الى الاصل قال سيبويه ولم يختلف
العرب في منع صرفها وقد تصرف نظرا الى غلبة الاسمية
قوله فيجب صرف ندمان اي الماخوذ من ندام بمعنى النادم فغير منصرف
كسكران ومؤنثه ندمى كسكرى **قوله** وارمل بمعنى فقير قال ابو عبيدة

نحو الخيل لامرأة له وان مؤنثة ارملة ونحو معرب خلدا الله فخشر بأنه اجراه
مجرى المضمر واما قولهم علم ارمل فغير معروف لان يعرف فيه نسخة رملة
قوله الاول في الفعل المضارع لو اسقط الاول لكان اخصر وكان احسن ان يقول
بدله بعد قوله في المضارع وهو الدوا واما جازم فحذف الجازم في المضارع المذكور
وليس علامة لما قاله الرضي من ان الجازم عند دخوله يحذف الرفع في الماضي وا
والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في
اخر الكلمة المعرب علة مشابهة للحركة يحذفها فان قلت لم لم
يلحق النصب بالجزم في المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة قلت انما
الحق به ثم لتعذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فاعرب نصبا بالحركة على الاصل
قوله المعتل الاخر باضافة المعتل الى الاخر اضافة لفظية اي الاخر اعتل اخره
والمعتل اسم فاعل من اعتل اذا مرض وهو في هذا الفن معتل لما فيه من
الاعلال قوله اماله سياتي ما يعلم منه معنى الامالة قوله في الاخر اي يعني با
عتبار الاخر ولو اسقط في لكان اخصر واخصر قوله بما نسر الحالة اي نقدا سبقها
قوله هذا هو المشهور وقد علمت مما تقدم عن الرضي وغيره ان مذهب
سيبويه الخ فيه نظر فان سيبويه لم يقل ما نقله عنه وانما ذكر ابن هشام
الانصاري بحثا تفريعا على ما ذهب اليه سيبويه ومن نقله من الاعراب في
الافعال المعتلة نقلا عن سيبويه نعم نقله بعضهم عن مقتضى كلام
سيبويه وعبارة المعتمد في شرح التوضيح كبير ثم القول بان علامة الجزم
فيها حذف حرف العلة انما يتمشى على قول ابن السراج ومن تابعه بان نحو
الافعال لا تقدر فيها الاعراب بالضمة في حالة الرفع والفتحة في الاولى في
حالة النصب وعلل ذلك بان الاعراب بالضمة في الفعل فرع فلا حاجة
الى

الى تقدير فيه بخلاف الاسم وجعل الجازم كالدواء المسهل ان وجد فضلة
ازالها والا اخذ من قوى البدن ومذهب سيبويه التقدير لا اعراب فيها فعلى
قول سيبويه لما دخل الجازم حذف الحركة المقدرة واكتفى بها ثم لما صارت
صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرقوا بينهما بحذف حرف العلة محذوف
عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج الجازم حذف حرف العلة بنفسه هم
وقد علمت من كلام الرضي وجه حذف الحرف على القول بتقدير الاعراب قوله
ومن العرب من يجري المعتل مجرى الصحيح هو ما قاله ابن مالك وكلامه في شرح
الا انه لغة قليلة والجمهور على انه مختص بالضرورة واطلق حكما الاخر
حذف الجازم وقيل الضمة الظاهرة لوروده اولا وقيل حذف المقدرة فانه
ابو حيان وابن الخلاف تظهر في الادب فمن قال حذف الظاهرة لم يجز اقرار
الالف الا لا ضمة فيها ظاهرة ومن قال المقدرة اجاز اقرارها ويشهد له وكا
توفيها وفي الواو والياء على الحالة التي سيأتي رده الاتفاق ان الجازم حذف
الحروف التي هي لامات وان الحروف الموجودة ليست لامات الكلمة بل حروف اشباع
تولدت عن الحركات التي قبلها قوله بحذف الضمة المقدرة هو احد الاقوال
الثلاثة التي ذكرناها قوله اذا العجوز غضبت فطلق ولا ترضاها ولا
تملق فاله رؤبة وبعده واعمد لاخرى ذات دل مونق
لبنة المس كمس الخرنق هو بكسر الخاء المعجمة وسكون الراء وكسر النون
ولد الارنب والشاهد فيه ولا ترضاها حيث اثبت فيه الالف وقيل ان لا نافية وليست
جازمة والواو للحال والتقدير فطلقها حال كونك غير مترضيها وقال ابن جني
وقد قرأ على الوجه الاخير ولا ترضاها قوله هجوت زبان هو زبان بن العلاء
اسم رجل وقوله ثم تهجو ولم تدع اي ولم تترك اعتذارك هجوت واصل

الجملتين لم تنجه ولم تلائه واراد بعدم الانكار عليه في نحوه ثم اعتدادا او عنه حيث لم يستمر على حالة واحدة بل مرة استمر على نحوه وكما هو تركه من الموارد ان امره بين الامرين فلا زم في نحوه لا عتدادا وكما انكر عليه لسبق نحوه والجملتان كالمتقابلتين فلذلك ترك العاطف والشاهد في لم تهجوا حيث اثبت الواو مع الجازم **قوله** الم ياتيك والانباء تنمي • بما لاقت لبون بني زياد • في الصحاح الماروبعيره ضعيفا من داء الكلا من ان قوله بما لاقت متعلق بقوله ياتيك ولان بما لاقت لبون بني زياد في الحال ان الانبا تنمي اي الاخبار تكثر والبا في بما لاقت لبون بني زياد على معنا التعدية والانبا جمع نبا وهو الخبر وتنمي بكسر التا من فرق من بيت الحديث انميه بالتخفيف اذا بلغته على وجه الاصلاح وطلب الخير واذا بلغته على الافساد والنميمة قلت نميته بالتشديد والبون هي الناقة ذات اللبن وهي القلوص بكسر القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة وبنو زياد هم ابن الربيع ابن زياد واخوته الذي يرهم اخار قيس على ابلهم ويحتمل ان فاعل ياتيك مستتر عائد على الخبر بقرينة قوله والانباء تنمي ويحتمل ان يكون لبون بني زياد على حذف مضاف اي خبرها والفاعل في بما لاقت ضمير عائد على متقدم الرتبة ويحتمل ان يكون ما لاقت والباء زائدة والانباء تنمي جملة معترضة ويحتمل ان يتنازع ياتي وتنمي في ما لاقت واعمل الثاني واضمر الفاعل في الاول وحذف لا اعتراض وان زيادة ولكن المعنى على ما قبله اوجه اذ الانباء من شانها ان تنمي بهذا او بغيره وارتفاع لبون او قلوص بما لاقت والشاهد في ياتيك حيث اثبت اليا مع الجازم وعن بعضهم الم ياتك بالجزم فلا شاهد فيه **قوله** ويرضوا من غير ذكرها **قوله** ثم دخل الجازم اعني به عدم الاكان الابدال بعد دخول الجازم

دادة

بانه لا يجوز جبنية حذف حرف العلة لان الجازم قد استوفى مقتضاه من حذف الحركة **قوله** وتركه اي ترك حذف حرف العلة وعليه فيكون الجزم فيه بسكون مقدر **قوله** بناء على الاعتداد بالابدال وعدمه هو مع ما قبله لف ونشر مرتب لان الاعتداد بالابدال علة الحذف وعدم الاعتداد به علة لعدم الحذف فمن الاعتداد بالابدال يحذف حرف العلة للجازم لان حرف العلة على هذا معتد به ومنزل منزلة الحرف الاصلي وعلى عدم الاعتداد يثبت حرف العلة لانه لا يحذف للجازم الا الحرف الاصلي وان **قلت** على ما انتصب قوله بناء **قلت** على المصدر بفعل محذوف في موضع الحال والتقدير بنو ذلك بناء او بنى ذلك بناء او على المفعول لاجله والناصب له ما لا يسعه من التقدير **قوله** وتقدم انما كان فعل الخ فيه تسمح لان الذي تقدم كان فعل الخ **قوله** وحذف النون يكون علامة لنصبها ان **قلت** يرد عليه قول الشاعر • ان تقرآن على اسماء ويحكما • مني السلام وان لا تشعرا احدا • **قلت** اجيب بانه شاذ فلا يرد نقضا ويحتمل ان يكون ان مخففة من الثقيلة والمصدرية كما في قراءة مجاهد لمن اراد ان يتم الرضاعة برفع يتم **قوله** فسم يعرب بالحركات يعني وجودا او عدما فلا يرد المعرب بالسكون **قوله** وقسم يعرب بالحروف يعني وجودا او عدما فلا يرد المعرب بحذف الحرف **قوله** الاسم المفرد يستثنى منه ما الحق بالمثنى نحو كلا وكلتا وما الحق بجمع المذكر السالم نحو اولو وعشرون واخواته وكان ينبغي ان ينبه على ذلك كما فعل في جمع التكسير **قوله** وما حمل عليه اي على جمع المؤنث السالم ومنه اولات وما سمي به من جمع المؤنث السالم **قوله** وذهب بعد هذه الاربعة ما كانت الضمة علامة لرفعه يرد عليه الفعل المضارع المقترن بالجزم على القول

فان جزمه بحذف حرف العلة فان الضمة علامة الرفع ونحو غير معرب
بالحركات على المشهور كما تقدم **قوله** ايضا هو مصدر آض اذا رجع وهو
مفعول مطلق حذف عامله كما رجع الى الاخبار به رجوعا او حال حذف
عاملها وصاحبها كما اخبر بكذا راجعا الى الاخبار به وانما تستعمل مع شيئين
بينهما توافق ويغني كل منهما عن الآخر فلا يجوز جاء زيد ايضا ولا جاء زيد
ومضى عمرو ايضا ولا اختصم زيد وعمرو ايضا **قوله** وما الحق به اي بالمثنى
منه اثنان واثنتان مطلقا وكلا وكلتا بشرط ان يضافا الى الضمير فان
اضيفا الى مظهر كانا بالالف في الاحوال كلها وهذه اللغة المشهورة ومن
العرب من يجريهما مع الظاهر مجراهما مع الضمير في الاعراب بالالف والياء
وعزاها الفراء الى كنانة ومن العرب من يلزمهما مع الظاهر والضمير الالف في
الاحوال كلها ومنه ما يراد منه التكثير نحو ارجع البصر كرتين اي كرات لان المعنى
ان البصر ينقلب خاسئا وهو حسير من كرتين بل كرات ومثله قولهم
سبحان الله وحنانيه ومنه ما هو في المعنى جمع كقوله واصلحوا بين اخويكم
وقوله صلى الله عليه وسلم البيعان بالخيار كذا ذكر هذا وما قبله ابن مالك
ونوزع فيهما بامكان نحوهما مثنيين حقيقة ومنه ما هو اسم جنس كلا
كالكلمتين الله اكبر ومنه ثنايا ان الجرم الفعل ومروان الكلبي
الملابه والقوس وجانبي الراس وقيل لجزء كل شيء ومنه نحو الابوين للاب
والام والقمرين للشمس والقمر والعمرين لابي بكر وعمر وهذا النوع سمي
مسموع يحفظ ولا يقاس عليه ثم تارة يغلب الاشرف كالمثال الاول قال الله
تعالى ورفع ابويه على العرش وتارة المذكر كالثاني وتارة الاخف كالثالث
وتارة الاعظم نحو مرج البحرين وما يستوي البحران ومنه ما يسمى به وفيه
لغتان

لغة اخرى وهي اجراؤه مجرى عمران في لزوم الالف والاعراب بالحركات الظاهرة
على النون **تنبيه** قال ابن مالك هذه الكلمات يعني الملحقة بالمثنى لا تسمى
مثناة وان اطلق عليها ذلك فبمقتضى اللغة لا الاصطلاح كما يقال
لاسم الجمع جمع هو ما جاء انه يقال لها اسماء تثنية كما يقال اسماء
جمع **قوله** وما الحق به اي بجمع المذكر السالم منه صفات للباري سبحانه
وتعالى وهي قوله تعالى نحن الوارثون والقادرون والماهدون وانا الموسعون
ولا يقاس عليه الرحيمون ولا الحكيمون لان اسماءه تعالى توقيفية ومنه
عشرون واخواته الى التسعين وهي اسماء مفردة وزعم بعضهم انها
جموع وهو مردود ومنه اهلون وهو جمع اهل وهو ليس بعلم ولا صفة
ومنه ارضون بفتح الراء جمع ارض بسكونها وهي مؤنثة واسم جنس لا
يعقل ومنه بنون وابون واخون وهنون وذوو لانها غير اعلام ولا
مشتقات قاله ابن مالك ولو قيل في حم حمون لم يمتنع لكن لم يعلم انه سمع
وقال ابو حيان ينبغي ان يمتنع لان القياس يأباه وجمع اب واخواته شاذ
فلا يقاس عليه وعن ثعلب انه يقال في فم فمون وبين ذلك ابو حيان
وهو في غاية الغرابة ومنه عالمون وهو اسم جمع لا جمع لان العالم عام
لما سوى الله تعالى والعالمين خاص بالعقلاء وليس من شان الجمع ان يكون اقل
دلالة من مفرده وذهب جمع الى انه جمع عالم ثم قيل انه جمع عالم
مرادا به العقلاء خاصة وقيل انه جمع مرادا به العموم للعقلاء وغيرهم و
وعليهما فوجه شذوذه ان عالما اسم جنس لا علم ولا صفة وقيل ان عالمون
مبني على فتح النون لا معرب لانه لم يقع الا ملازم الياء ورد بقوله ونادى
العالمون له عبيد ومنه سنون وبابه من كل جمع لثلاثي حذفت لامه

وعوض عنها نداء التانيث ولم يجمع جمع تكسير **قوله** المعتلة اي الرواية ندا
في اللديك حرف علة فلا برد ان قولنا مع ندا، واصله قوي بفتح الدال واسكان
بوزن فعل بفتح الدال وهو ما عليه سيبويه والخليل وذهب الفراء الى ان وزنه
فعل بضم الدال **قوله** على المشهور في جميع ذلك سياتي ما يعلم منه مقابل
المشهور في جميع ذلك **قوله** ان المثنى يرفع بالالف الى ما ذكر من ان المثنى
يرفع بالالف ويجر وينصب بالياء هو المشهور كما تقدم وكذا ما ذكر في
الجمع وهو مذهب الجمهور من المتاخرين منهم ابن مالك ونسبه الشيخ
ابو حيان للكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي وقيل انهما معربان بحركات
مقدرة فيما قبل الالف والواو والياء كالالف من الزيدان والزيدون وهو
راي الزمخشري ورد بانه تحكم في غير كلام العرب لا يكون الا اذ او بانه
لم يكن ثم الى تغيير الالف والواو كما لم يحتج الى تغيير بعد الاعراب المقدر قبل
ياء المتكلم وقيل انهما معربان بحركات مقدرة في الالف والواو والياء وهو
راي الخليل وسيبويه واختار الاعلم والسهيلي كالمقصور ونحوه ورده ابن
مالك بلزوم كظهور النصب في الياء وبلزوم تثنية المنصوب والمجرور بالالف
لتحرك الياء وانفتاح ما قبلها **واجاب** الشيخ ابو حيان عن الاول بانهم لما
حملوا حالة النصب على حالة الجر اجروا الحكم على الياء حكما واحدا كما قدر
الكسرة قدروا الفتحة تحقيقا للحمل وعن الثاني بان الموجب لعدم القلب
العرض وان كان القياس ما ذكر ولان الذي حكاه من العرب من يجعل المثنى
بالالف مطلقا وقيل الحروف كلا من اعراب بمعنى اذا ابتدا فكذا ذكرناه الاعراب
وبه قال ابو علي مذهب الزمخشري وقيل ان الاعراب بنفس الالف والواو وبعد
ذلك بدلا نصبا وجرا وعليه الجرمي والمازني وابن عصفور وهذا مبني على

ان الاعراب

ان الاعراب معنوي كالعطف قال ابن عصفور كان الاصل قبل دخول العامل زيدان
وزيدون كالتنوين وثلاثين فلما دخل عامل النصب لم يجد ما يغيره وكان
ترك العلامة تقوم مقام العلامة فلما دخل عامل النصب والجر قلب
الالف والواو ياء فكان التغيير لما دخلا بعد عدمه من الاعراب ولا اعراب
كما قدر وكاهد ورد ابن مالك باستلزامه مخالفة النظائر اذ لم يرد في
المعربات ما ترك العلامة علامة **واجاب** الشيخ ابو حيان بان
الاسماء الستة كذلك عند الجرمي وقد ثبت وجود الواو فيهما قبل العامل
في قولهم ابو جاد ومذهب الزجاج ان المثنى والجموع مبنيان لتضمنهما
واو العطف كخمسة عشر وليس الا خلاف اعرابا بل كل واحد صيغة مستانفة
كما قيل في اللذان وهذان وليس بشيء لانهم لم يحذفوا المعطوف
في خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبني واما في
المثنى والجمع فقد حذف المعطوف مع حرف العطف ولو سلم انه كان مكررا
حرف العطف فلم يبن التضمن لمعنى حرف العطف وجه ابطل مذهب الزجاج
اعراب نحو مصطفان ورجلان اتفاقا مع انهما ما ذكر فيهما **تنبيه** لزوم
الالف في المثنى في الاحوال الثلاثة لغة معروفة عزيت لقبائل منها كنانة
وبني الحرث ابن كعب قال اعرف منك الانف والعينانا، وقال
ان اباها وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها، وقال تزود منا بين اذناه
طعنة، وخرج عليها قوله صلى الله عليه وسلم لا وتران في ليلة وقيل ان
قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة **قوله** على هذه الاي يختصر
ان هذه من المصادر الاي جاءت على فاعلة كالعافية بمعنى عوها منصوبة
على انها مصدر مطلق محذوف تقديره اختصر التثنية بنيابة الالف عن

الضمة خصوصا على ما هو عليه المنصور من جواز حذف عامل المؤكد وما يجوز ان
تكون مما لما ذكر تقول جاءني الرجال او الزيدين خاصة **قوله** كان النصب محمول
عليه اي لانه نصبا على مثل الحملة في باب الرفع ولقوة الاختصاص وكما انهما
يشتركان في المعنى في كثير من المواضع نحو قولك الزيدين وما كتبت زيدا او في الذي
نحوله واته ولذلك **تنبيه** من المثنى المرفوع بالالف قول القائل

• وقد قال عبد الله قولا عرفته • انا ذا اي داود في مرتع خصب •

وذلك ان عبد الله فاعل قال ومضاف اليه وعبدا مثنى عبد ونونه محذوفة
للاضافة والفه محذوفة لالتقاء الساكنين ونصا الالف المحذوفة وكلام
الله واما الثاني فهو مثنى اثنان ونونه الانون من الحم الاصلية مرفوع على الابتداء
بالالف ونونه محذوفة للاضافة واي مضاف اليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة
وداود مضاف اليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لانه اسم لا ينصرف
للعلمية والعجمة ولو رفع داود على انه بدل من اي وجعل اي فاعلا لاذا
على انه فعل ماض من الاتيان لكان جائزا والمعنى الذي اورد في جعل
اذا اذا مثنى واي مضاف اليه وداود منادى مبني على الضم حذف منه حرف
النداء مثل يوسف اعرض عن هذا ومنه ايضا

• لقد قال عبد الله شر ثلاثة • كفى بك يا عبد العزيز حسيبا •

وذلك ان عبد الله فاعل قال مرفوع بالالف المحذوفة لالتقاء الساكنين
واصله عبدا حذفت نونه للاضافة والف التثنية من اللفظ لما تقدم
وشر ثلاثة منصوب على المصدرية لاضافته الى المصدر واما عبد فهو
منادى مبني على الضم بحذف ياء النداء مثل يا طلح والعزيز مرفوع بالابتداء وهو
وخبره حسيبا ومنه ايضا قول القائل

اذا ذا

• انا ذا عبيد الله في ارض قومنا • ولم يا انما ذا الكذاب الموفيا •

وذلك ان انا ذا مثنى انا ذا مرفوع بالالف نيابة عن الضمة وهو مضاف وعبد
وعبيد مضاف اليه مجرور بالكسرة الظاهرة في اخره وهو مضاف والله مضاف
اليه واما الموفيا فهو منصوب على الذم بفعل محذوف **قوله** وجمع المذكر السالم
يرفع بالواو الخ **تنبيه** يجوز فيما سمي به من المثنى والجمع المذكر ان يبقى
على ما كان عليه قبل التسمية من الاعراب بالالف والواو رفعا والياء نصبا وجرا
وفي المثنى لغة اخرى وهي اجراؤه كعمران وسلمان في لزوم الالف واجراء
على النون اعراب ما لا ينصرف وفي الجمع لغات اخرى احداها ان يجعل كغسلين
في لزوم الياء وجعل الاعراب في النون منصرفا الثانية ان يجعل كما هو في لزوم
الواو وجعل الاعراب على النون غير منصرف للعلمية وشبه العجمة الثالثة
لزوم الواو وفتح النون مطلقا واعلم ان يجعل المثنى كسلمان والجمع كغسلين
كغسلين او هارون مشروط بان لا يجاوز سبعة احرف فان جاوزها لم يعرب الا
بالحركات **فائدة** انما رفع المثنى بالالف والجمع بالواو وجرا ونصبا بالياء
لانهما لما جعلوا اعرابهما بالحروف وكان حروف اعراب الاسم ثلاثة اعني
الواو والالف والياء جعلوا رفع المثنى بالالف لخفتها والمثنى مقدم لان التثنية
اعم من الجمع لشمولها العاقل وغيره والمذكر والمؤنث واختصاص الجمع بالمذكر
العاقل ورفع الجمع بالواو لمناسبة الضمة التي هي اصل في الرفع وكان الالف
والواو لهما اصليا قبل العامل الاعراب علامة للتثنية والجمع لما بين الالف
لخفة ثقله عدد المثنى والواو لثقله لكثرة عدد الجمع ونحو ذلك مطرد في
جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا وانتما وانتم اذا ثبت هذا ان ذا
الاعراب جعلتهما علامة للرفع لتقدمه لانه علامة العمدة ثم جعلوا

جر المثنى والجمع بالياء لمناسبة الكسرة وبقوا ما قبل الياء في المثنى وكسروه
في الجمع فرقا بينهما ولم يعكسوا لأن الفتح أخف والمثنى أحق به لتقدمه
ولأن الفتح ثابت في المثنى قبل الإعراب فأبقي بعده، أيضا لعدم العارض بخلاف
الجموع ثم جعلوا النصب فيهما تابعا للجر لما تقدم **قوله** والأسماء الستة
ترفع بالواو الخ ما ذكره من أن الأسماء الستة معربة بالحروف وأنها نائبة
عن الحركات هو المشهور كما تقدم وهو مذهب قطرب والزيادي والزجاجي
من البصريين وهشام من الكوفيين وأيد بأن الإعراب إنما جيء لبيان مقتضى
العامل وما ابدي في جعل محل متنازع فيه دليلا والأصل [illegible] وأن
بالدلالة المطلوبة ورد بثبوت الواو قبل العامل وبأن الإعراب زائد
على الكلمة فيؤدي إلى بقاء فيك وذي مال على حرف واحد وصلا وابتداء وأنها
معربة [illegible] وذا وقيل إنها معربة بحركة مقدرة في الحروف
وإنما اتبع فيها ما قبل الآخر فإذا قلت قام أبوك فأصله أبوك فأتبعت حركة
الباء لحركة الواو فقيل أبوك ثم استثقلت الضمة على الواو فحذفت وإذا قلت رأيت
أباك فأصله أبوك فتحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفا وإذا قلت مررت
بأبيك فأصله بأبوك ثم أتبعت حركة الباء لحركة الواو فصار بأبوك فلما
فاستثقلت الكسرة على الواو فحذفت فسكنت إثر كسرة فانقلبت ياء وهذا
قول سيبويه والفارسي وجمهور البصريين وصححه ابن مالك وأبو حيان وابن
هشام وغيرهم من المتأخرين واستدلوا لذلك بأن أصل الإعراب أن يكون
بحركات ظاهرة أو مقدرة فإذا أمكن التقدير مع وجود النظير لم يعدل
عنه وقيل إنها معربة بالحركات التي قبل الحروف وهي منقولة من الحروف ورد
بأن شرط النقل الوقف وصحة المنقول إليه وسكونه وصحة المنقول

منه

منه وبأنه يلزم جعل حرف الإعراب غير آخر مع بقاء الآخر وقيل إنها معربة
بالحركات التي قبل الحروف وليست منقولة بل هي الحركات التي كانت فيها قبل أن
تعرب فثبتت الواو في الرفع لأجل الضمة وانقلبت ياء لأجل الكسرة وألفا لأجل
الفتحة ورد بأن هذه الحروف إن كانت زائدة فهو القول الثالث وقد تبين
فساده وإن كانت لامات لزم جعل الإعراب في العين مع وجود اللام وقيل
إنها معربة من مكانين بالحركات والحروف معا وإليه ذهب الكسائي والفراء
ورد بأنه لا نظير له وقيل إنها معربة بالتغيير والانقلاب حالة النصب والجر
وبعدم ذلك حالة الرفع ورد بأنه لا نظير له وبأن عامل الرفع لا يكون مؤثرا
شيئا وبأن العدم لا يكون علامة وقيل إن فاك وذا مال معربان بحركات مقدرة
في الحروف وأن أباك وأخاك وحماك وهناك معربة بالحروف وقيل عكسه وقيل إن
الحروف دلائل الإعراب قال الأخفش واختلف في معناه فقال الزجاج والسيرافي
المعنى أنها معربة بحركات مقدرة في الحروف التي قبل حروف العلة ومنع من
ظهورها كون حرف العلة تطلب حركة من جنسها وقال ابن السراج معناه
أنها حروف إعراب والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر فهي دلائل إعراب بهذا ا
التقدير وقيل إنها معربة في الرفع بالنقل وفي النصب بالبدل وفي الجر
بالنقل والبدل معا بالأصل في جاء أخوك جاء أخوك نقلت حركة الواو إلى الخاء
والأصل في رأيت أخاك رأيت أخوك فأبدلت الواو ألفا والأصل في مررت بأخيك
بأخوك نقلت حركة الواو إلى الخاء فانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها حكاه ابن
أبي الربيع وغيره وهو موافق للمذهب الرابع إلا في النصب **قوله** والأفعال
الخمسة الخ ما ذكره من أن الأفعال معربة بالحروف وأنها نائبة عن الحركة وعن
حذفها هو المشهور كما تقدم وقول الجمهور فإن **قلت** لم كان رفع

فهذه الافعال بثبوت النون **قلت** قال الرضي لما استقر في الاعراب
دخول اللام بالحركة المناسبة لحرف العلة لم يمكن جعل الاعراب عليه ولم يكن
فيه علة البناء حتى يمنع الاعراب بالكلية جعل النون بدل الرفع لمشابهته
في الغنة في الواو وخص هذا الباب اي هذا النوع دون يدعو ويرمي ويخشى
والغازي والقاضي ليكون هذا النوع كالاسم المثنى والمجموع بالواو والنون
وحمل الياء عليه لتعليل وقيل ان الاعراب بالالف والواو والياء كما انها في المثنى
والجمع السالم كذلك ورده صاحب البسيط بانه لو كان كذلك لثبت
النون في الاحوال الثلاثة وقيل الاعراب بحركات مقدرة قبل الثلاثة والنون
دليل عليها واليه ذهب الاخفش والسهيلي ورده ابن مالك بعدم الحاجة
الى ذلك مع صلاحية النون له وقيل انها معربة ولا حرف اعراب فيها وعليه
الفارسي قال لانه جائز ان يكون حرف الاعراب النون لسقوطها للعامل وليس
حرف صحيح ولا الضمير لانه فاعل ولانه ليس في اخر الكلمة ولا ما قبله من اللامات
لملازمتها الحركة بما بعدها من الضمائر من ضم وفتح وكسر وحرف الاعراب يلزم
الحركة فيه بل لا تكون معربة ولا حرف اعراب فيها قال الشيخ ابو حيان وليس
هذا القول وقول الاخفش مناسبة الا ان الاخفش يقول ان الاعراب فيها مقدر
فيما قبله **فائدة** ورد حذف نون الافعال الخمسة نثرا ونظما في سعة من ان
نظما فمن النثر في الكلام انتهى حال تنطقا بمرافعة المبتدا او نحو ضمير الغا
يميز والاخفش التابع الكلاسيكي الصحيح لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا
حتى تحابوا وقال الشاعر · ابيت اسري وتبيتي تدلكي ·
وجهك بالعنبر والمسك الذكي · ولا يقاس عليه شيء من ذلك في الاختيار وذلك
ان النون المذكورة لما كانت نائبة عن الضمة في الدلالة على الرفع وكانت
الضمة

الضمة قد تحذف على سبيل التخفيف كقراءة ابي عمرو وما يشعركم انها بسكون
الراء وقراءة بعض السلف ورسلنا لديهم يكتبون بسكون اللام ارادوا
ان يعاملوا النون المذكورة بهذه المعاملة لئلا يكون الفرع امنا من علامة
لم يامن منه الاصل وحذفت ايضا في بعض المواضع لغير ناصب ولا جازم ·

· **باب علامات الافعال واحكامها** · **قوله** وذا على تانيث ذا عن ذلك
الفعل الذي يلحقه الخ قال الرضي اعلم انه انما جاز لحاق علامة التانيث بالمسند
مع ان المؤنث هو المسند اليه المسند للاتصال الذي بين الفعل ونحوه الا حرفي
الاسناد وبين الفاعل وذلك لانه ان جعله احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل
كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات فيما
هو كالكلمة الواحدة الا ترى ان وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه نحو يضربان
ويضربون وتضربين فنابت الفعل للتانيث فاعله مثل تثنية الفاعل وجمعه لاجل
تكرير الفعل مرتين او اكثر كقوله · يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب اضرب
اضرب وقوله رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني ثم ولو عبر بدل الفاعل بما
اسند اليه ذلك الفعل الذي لحقته لشمل نائب الفاعل واسم كان واخواتها
واعلم ان التاء المذكورة تلحق الماضي متصرفا كان او غير متصرف ما لم يلزم تذكير
فاعله نحو افعل في التعجب وما عدا وما خلا وحاشا وليس في الاستثناء ولا ترد
هذه المذكورات لانها ليست التاء في الاصل والعبرة بالاصل لا بالعارض **قوله** ان
يدخل اذ ابى ان يشرع في ان لا يلحقا نحو ضربا وتفعلا ابرا نحو عن **قوله**
التخفيف علة لكون البناء على الفتح واما البناء فلانه الاصل في الافعال لان الحا
على انما يجيء لبيان المعاني المتعاقبة على الكلمة بصيغة واحدة وتعاقب
المعاني في الافعال يوجب اختلاف صيغها بان **قلت** مقتضى ما ذكر

ان الاعراب اصل في المضارع من الافعال فجرى انه فيه كقولنا لا تاكل السمك وتشرب اللبن **قلت** اجيب بان الاعراب في المضارع غير متعين لبيان المعاني لا مكان الاستغنا بالظهور او ان يجعل فيه في الاسم **قوله** وقد يجزم بالجيم اي جوازا كان وسمع **قوله** ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فانه يسكن كما مر انه في هذه الحاله مبني على السكون وذهب بعضهم الى انه مبني على الفتح مقدر **قوله** وما لم يتصل به واو الجماعة فانه يضم كما مر ايضا انه مع الواو مبني على الضم وذهب بعضهم الى انه مبني على الفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بضمة المناسبة **قوله** استثقلت الضمة على الواو والياء الخ غير متعين بل لك ان تقول تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما فقلبتا الفا وحذفتا لالتقاء الساكنين وهذا اولى وانما ابقى الفتح في نحو غزوا ورموا ليدل على اللام المحذوفة وفقام لكونه عرضا معنويا على الغرض اللفظي **قوله** حملا على ضربا على الماضي الذي اتصل به نون النسوة لتساويهما في اصالة السكون وعروض الحركة كذا علله ابن مالك وفيه نظر لانه ان اراد تعليل نفس البنا فلا نسلم ان بنا الماضي لاجل اتصال النون به بدليل انه مبني قبلها ومع غيرها وان اراد تعليل كون البنا على السكون فهو غير محتاج الى التعليل لانه الاصل وايضا فالماضي مع النون ليس مبنيا على السكون بل على الفتح على ما تقدم وانما علل بنا المضارع المتصل به احدى النونين لان الاعراب فيه عارض له اصلا فناسبه البنا **قوله** فان لم تباشره كان معربا على الاصل وذلك لان علة البنا تركيبه مع النون تركيب خمسة عشر وهم لا يركبون ثلثة فصاعدا وبقي على اعرابه عند عدم المباشرة ويرجع علامة الرفع عند الوقف على المركب بالخفيفة نحو هل تفعلن يا زيدون فاذا وقف على الفعل حذفت النون وردت واو الجمع ونون الرفع وقلت

نقل

هل تفعلون يا زيدون فاذا وقفت على الفعل فقلت هل تفعلون فلو كان مبنيا لم يختلف حاله وصلا ووقفا قال الرضي اعلم انه اختلف في المضارع المتصل به نونا التوكيد فقال الجمهور انه مبني لتركيبه مع النون ولا اعراب في الوسط واما النون فحرف لا حظ له في الاعراب ثم قال وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه وقال بعضهم المضارع مع النونين مبني للتركيب الا اذا اسند الى الالف نحو هل تضربان او الواو نحو هل تضربون او اليا نحو هل تضربين لان الضماير البارزة تمنع التركيب لانفصالها بينهما والمحذوف للساكنين في حكم الثابت فنحو ترضون وتضربن كتضربون وتضربين والمسند الى الواحد والى ضمير الثلاثة معرب وفيه الاعراب لاستقرار محله بحركة الحرف فان **قلت** واذا كانت معربة فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض في نحو تضربان ويضربون وتضربين لما انتفى محل الاعراب لالتزام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التي هي ضماير **قلت** لانه لاجتماع النونات وانما لم يقدر الاعراب عند عروض نون التوكيد كما قدر على يا النسب وتا التانيث لمشابهتهما للتنوين والاعراب قبل التنوين على ما عليهما ولمشابهتهما بتنقلهما اليه نحو لتسمعن **قوله** نحو لتبلون تقدم الكلام عليه **قوله** ولا تتبعان اصله قبل التوكيد والنصب تتبعان تخفيف نون الرفع لدخول الجازم وهو لا الناهية فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى ساكنان الالف والنون المدغمة ولم يجز حذف الالف لئلا يلتبس بفعل الواحد ولا النون المدغمة لفوات المقصود منها فحركت النون بالكسر تشبيها بنون التثنية الواقعة بعد الالف **قوله** واما ترين اصله قبل التوكيد ترايين بوزن تفعلين نقلت حركة الهمزة الى ما قبلها ثم حذفت الهمزة فصار ترين بفتح وكسر الياء الاولى واسكان الثانية

تحركت اليا المكسور وانفتح ما قبلها فقلبت الفا ثم حذفت الالف لالتقا الساكنين
فصار ترين ثم دخل الجازم فحذف نون الرفع ثم اكد بالنون الثقيلة فالتقى سا
كنان يا المخاطبة والنون المدغمة فحركت اليا بحركة مجانسة لها فصار ترين
على وزن تفين قوله ويدل على الطلب اي يدل بحسب الوضع بصيغته على الطلب
لذاته قوله بان دل اللفظ على الطلب ولم يقبل ياء المخاطبة فهو اسم فعل اورد
عليه افعل في التعجب فانه دال على الطلب ولا يقبل يا المخاطبة وليس باسم فعل
والجواب عن هذا ان افعل في التعجب ليس دالا على الطلب وانما اتى ما جي
به على صورة الامر واورد عليه ايضا كلا فانها مفيدة للامر الذي هو
ارتدع وانزجر ولا يقبل يا المخاطبة وليس باسم فعل باتفاق واجيب بمنع
دلالتها على الامر بل على الردع والزجر وليس بامر واورد عليه ايضا المصدر في
نحو ضربا زيدا بمعنى اضرب زيدا فانه دال على الطلب وليس باسم فعل امر نعم
الدال على الطلب بالوضع منحصر في اسم الفعل مع ما تقدم من ان كلا لا تدل
بالوضع على الطلب قوله وحكمه ان يبنى على السكون ان كان صحيح الاخر مجردا .
الصحيح الاخر على السكون ان لم تباشره نون التوكيد فان باشرته بني على الفتح
ولذا تقول كله مبني على الاعم الاغلب وان تقول العلة لم يتعرض لها لانه
امر عارض قوله او يبنى على حذف الاخر اصالة ان كان معتل الاخر مجردا بيه على حذف
الاخر ان لم تتصل به نون النسوة ولم تباشره نون التوكيد فان اتصلت به نون
النسوة ولم تباشره نون التوكيد بني على السكون نحو اغزون واخشين وارمين
فان تقا بقعا بين المتعكس وان لم تباشره نون التوكيد بني على الفتح نحو اغزون
واخشين وارمين وقد يقال ان كلام المصنف مبني على الاعم الاغلب وان هذا امر
عارض قوله وحاصل ذلك الخ يرد عليه المعتل الاخر فانه مبني على حذف الاخر وليس
مضارعه

مضارعه مجزوما بحذف الاخر بناء على ما ذكره المصنف عن سيبويه فيما تقدم
من ان المجزوم بحذف الحركة المقدرة وان حرف العلة محذوف عند الجازم لا به
فليتامل ويرد عليه ايضا انه لا يطرد في امر جمع المؤنث فانه مبني على السكون
صحيحا كان او معتلا ومضارعه ليس مجزوما بالنيابة وكونه في محل جزم على الـ
السكون بعيد خصوصا في المعتل ومثله مكفنه مجردا من نون النسوة مع بعده
لما يبع في المعتل فليتامل **باب المرفوعات** . قوله باب بالتنوين ترجمة وهو
خبر عن مبتدا محذوف اي هذا باب قوله المرفوعات جمع المرفوع ان صفة
المرفوع كان موصوفه اللفظ وهو مذكر لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل
وكالايام الخاليات وكالجبال الراسيات وليس جمع المرفوعة اي كلمة مرفو عة
لقوله سبعة فان قيل بقي من المرفوعات اسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات
وان المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس فانها مرفوعة وليست من السبعة
فما الحكمة في اقتصاره على ما ذكر فالجواب لا نسلم انها ليست من السبعة
لان المراد باخوات كان الكلمات التي ترفع المبتدا وتنصب الخبر فدخل اسم
كان واخواتها واسم افعال المقاربة واسم ما ولا ولات وان المشبهات بليس ولا
ينافي ذلك ما ياتي من قوله وهي ثلاثة عشر فعلا لانه اقتصار على المشهور والمر
والمراد باخوات ان الكلمات التي تنصب المبتدا وترفع الخبر فدخل ان واخواتها
وخبر لا النافية للجنس قوله كان المبتدا اراد معنى ما ياتي في المبتدا الذي له مر
مرفوع يغني عن الخبر نحو اقائم الزيدان قوله واذا اجتمعت التوابع قدم النعت
وذلك لان النعت مع المنعوت كالشي الواحد فيكون بمنزلة الجز قوله ثم التوكيد
وذلك لكونه ارسخ في التبعية من البدل لانه مقصود بالنسبة دون متبوعه
فانه في حكم المنحى والمضروب عنه وقال بعض المتاخرين ينبغي تقديم عطف

البيان لانه اشبه في التبيين من النعت اذ لا يكون لغيره والنعت يكون مدحا او ذما
وتوكيدا او غير ذلك وقال في التسهيل يبدا عند اجتماعها بالنعت ثم بعطف
البيان ثم بالتوكيد ثم بالبدل ثم بالنسق وانما بدئ بالنعت لان النعت جزء
من متبوعه كما تقدم ثم بالبيان لانه جار مجراه ثم بالتوكيد لانه شبيه
بالبيان في جريانه مجرى النعت ثم بالبدل لانه تابع كلا تابع ثم بالنسق
لانه تابع بواسطة واجاز بعضهم تقديم التوكيد على النعت فيقال قام زيد
نفسه الكاتب ورجح بان التوكيد لا يكون الا بعد تمام البيان ولا يحصل ذلك الا
بالنعت **قوله** ثم البيان جعله ابن مالك كما تقدم بعد النعت **قوله** ثم النسق
ان قيل لم يبق شيء من التوابع حتى يقدم عليه فكيف يصح وقوعه فيقال لعله بنى
ذلك على المشاكلة فتامله **باب الفاعل** **قوله** المسند اليه فعل او
شبهه اي بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل والمبتدا من
الاسناد الاسناد بالاصالة وغيب عن العبارات في التعاريف على ما هو
المتبادر والمراد باخراج التوابع اخراج بعضها وهو المعطوف بالحرف والبدل
اذ لا اسناد الى التابع الا فيهما بخلاف النعت والتاكيد وعطف البيان واعلم
ان المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء لشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه او
ادراك عدم وقوعه او طلبا او انشاء وفي ما قام سلب الوقوع لا سلب الاسناد
وفي ان قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف لفاعل
الشرط والنفي الى ما تكلفه من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد
ايجابا او نفيا محققا او مقدرا **قوله** اي ما يشبهه في العمل **قوله** وهو اسم
الفاعل الا كلامه يقتضي الحصر ويرد عليه ان شبه الفعل لا ينحصر فيما ذكر
بل منه اسم الفعل نحو هيهات وصه واوه ومنه المصدر واسم المصدر نحو ولولا

دفاع

دفاع الله الناس الاية وقوله صلى الله عليه وسلم من قبلة الرجل امراته
الوضوء ومنه الظرف والجار والمجرور المتقدم لا مبتدا او لا اعتمادا على المتعلق المحذوف
ومنه ايضا عند ابي حيان الاسم الموضوع موضع الفعل نحو اياك انت وزيدا ان
تزجر ففي اياك ضمير مستتر مرفوع على الفاعلية ولذلك اكد بالمنفصل المرفوع
وعطف عليه المرفوع واياك وضع موضع احذر **قوله** مقدم عليه قيل خرج
به نحو زيد من قولك زيد قام فليس زيد فاعلا لان الفعل المسند اليه ليس
مقدما عليه بل هو موخر عنه وانما هو مبتدا والفعل خبره وفيه نظر لانا لا نسلم
ان الفعل مسند الى زيد فيما مثل به بل الفعل مسند الى ضمير مستتر فيه وهو
وضميره مسند الى زيد الا انه اتحد لان الضمير هو زيد فتوهم انه وارد
وليس بوارد لان هذه حالة عقلية والتعريف انما هو باعتبار الحالة
اللغوية وكذا القول في شبه الفعل نحو زيد قائم فلا حاجة الى القيد والا
القول بانه لرفع ابهام من يتوهم دخول مثل ذلك كلام لما مر في
التمثيل ما ذكر **فان قلت** فلا فائدة لقوله التقديم بالاصالة فقال مقدم
عليه بالاصالة ليخرج زيد من قولك قائم زيد فانه وان اسند اليه شيء
يشبه الفعل وهو مقدم عليه لكن تقديمه ليس بالاصالة لانه خبر وهو في
رتبة التاخير فلا يحتاج اليه **قلت** هذا القيد لغو لان المقدم لم
يسند الى الظاهر وانما اسند الى ضميره فخرج بقوله او ما اسند اليه فعل
او شبهه **قوله** اي على الفاعل لا يخفى عليك انه يلزم من تفسير الضمير بالفاعل
حصول الدور في التعريف لاخذ المعرف جزءا منه فكان الاولى تفسيره بالاسم
المسند اليه فعل او شبهه فتامل وقد يمنع لزوم الدور على تفسير الضمير
بالفاعل لانه ليس تفسيرا بل بيان لما صدق عليه اي المراد بالاسم المسند

اليه بفعل او شبهه الاسم الذي يسمى فاعلا والمراد به ذات الفاعل والموقوف
انما سموه فاعلا لان الفاعل عليه يمكن تعلقه به من ذلك الفعل فلا يلزم الدور
قوله على جهة قيامه به او وقوعه منه اي على طريقة تحول عملت هذا الله
الفعل على وجه عملة وعلى جهته اي على طرز وطريقة يعني ان يكون على طريقة
فعل او يفعل نحو ضرب او يضرب او دحرج يدحرج واحترز به عن الاسم الذي اسند
اليه بفعل او شبهه على طريقة فعل او يفعل وهو الاسم الذي اسند اليه فعل
المفعول نحو ضرب زيد ويكرم عمرو وزيد مضروب عبده **قوله** وهو اسناد ال
الفعل الى الاسم على جهة قيامه به الظاهر من ذلك ان يقول وهو الاسم المسند
اليه فعل او شبهه مقدم على جهة قيامه لانه على ما ذكر يكون قوله نحو علم
زيد مثالا للاسناد لا للفاعل اي نحو اسناد علم زيد وياتي نظير ذلك في
قوله الاتي وهو اسناد الفعل الى الفاعل على جهة وقوعه منه **قوله** ومجازا
كالمثال الاول فيه نكرا اذ اسناد الفعل الى الفاعل في المثال الاول حقيقة لا مجازا
واعلم ان مذهب اهل السنة انه لا تاثير لما قدرة للعبد اصلا في الرافع لا مصدر
عنه الا انه غير مفترق في الاسناد اللغوي فان في شرح المقاصد الا تزداوا فوقع على
ان الفعل ينسب الى العبد وان كان مخلوقا الله تعالى وان الفعل ينسب حقيقة الى
من قام به لا الى من اوجده **قوله** ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في
عين زيد في عينه حال من الكحل والضمير عائد على رجل ومنه متعلق باحسن
والهاء فيه عائدة على الكحل وفي عين زيد حال من الضمير في منه **قوله** وهو
على تسمين لحذف ما و ذا ر وهو قسمان لان اخصر والاظهر **فان قلت**
فما معنى كلامه **قلت** معناه وهو مشتمل على تسمين من اشتمال الكل على
جزئيه بمعنى انه قسمان **قوله** كما هو مضمر يجوز فيه الجر على انه بدل من
تسمين

تسمين في المفصل من مجمل ويجوز فيه الرفع على انه خبر مبتدا محذوف اي احدهما
ظاهر والاخر مضمر ويجوز فيه الرفع النصب بفعل مضمر والتقدير اعني كما ظاهرا
ومضمرا وقس على ذلك نظائره **قوله** برفع السالم صفة لجمع غير متعين
بل يجوز جره صفة للمذكر لان المراد به المفرد والمذكر بل جعله صفة للمذكر
اولى من جعله صفة للجمع لان المتصف بالسلامة في الحقيقة انما هو المفرد لا الجمع
فتامل **قوله** دان قيل الخ مما يخفى عليك ان الدال على التعدد غير الدال على الوحدة
لان الدال على الوحدة انما هو المفرد اذ والدال على التعدد هو المثنى والجمع فلا
يتوهم ورود السؤال حتى يحتاج الى الجواب **قوله** ولك اذا اريد تثنية العلم
او جمعه فقصد تنكيره ثم يثنى او يجمع ولذلك لا تنصرف الكنايات عن الاعلام
نحو فلان وفلانة ولا يجمع لانها لا تقبل التنكير **قوله** دخول الالف اي على ما ثنو
او جمع ما ذكره من دخول الالف على المثنى والجمع عوضا عما ذكر في المعدود مما
بل المعدود ما حكاه الربيع ان منهم من لا يدخلها عليه ويبقيه على حاله فقد
يقول زيدان وزيدون قال الشيخ ابو حيان وهذا القول الثاني غريب جدا لم
اقف عليه الا في هذا الكتاب ويستثنى نحو جمادين اسمى الشهرين وعمايتين
اسمي جبلين واذرعات وعرفات فان التثنية والجمع فيها لم تسلبها العلمية
اذ لم يدخل عليها الالف واللام ولم يضف **قوله** الامثلة ان قيل كان
ينبغي ان يقول الامثلة والامثلة فيات بحروف العطف وليس حذف حرف العطف من
ذلك بغير حتى يرتكبه **والجواب** لما كان الغرض هنا مجرد التعداد نزل
العاطف كما يقوله المملي على الكاتب اسماء البريع حسابنا فيقول ثلاثة دار
كذا فرس من غير عطف **قوله** محالها رفع ان **قلت** كيف ساغ الاخبار عن
الجمع بقوله رفع **قلت** لانه على حذف مضاف ايما من المبتدا اي اعراب

محله رفع واما من الخبر اي محله محل رفع او نحو رفع وهذا امر مستقل وان استصعبه
بعض ضعفة الطلبة • **باب نائب الفاعل** • **قوله** باب نائب الفاعل قال
ابو حيان لم ار هذه الترجمة لغير ابن مالك والمعروف باب المفعول الذي لم يسم
فاعله ولا مشاحة في الاصطلاح **قوله** اسم يرد عليه الجار والمجرور **قوله** حذف
عامله اي تركه ولم يقصد والمراد فاعل فعله وانما اضيف في الفاعل الى المفعول للملابسة
كونه فاعلا للفعل متعلق به والمراد بفاعله النحوي فلا يرد نحو انبت الربيع البقل
قوله لغرض من الاغراض من ذلك تعظيمه فتصونه عن لسانك ومنه ايضا تحقيره فتصون
لسانك عنه نحو ضرب الامير اذا احتقرت ضاربه لخسته ومنه ايضا قصد الاخبار
بصدور الفعل عن اي فاعل كان اذ لا غرض في الفاعل نحو قتل الخارجي فان الغرض
المهم قتله لا قاتله ومنه ايضا الابهام لغرض كالخوف منه او عليه او لبلادة بعلمه
غير ناهيك لقرينة عنده ومنه ايضا التوافق اما في فواصل النثر كقوله تعالى وما
لاحد عنده من نعمة تجزى بني للمفعول لتتفق بما تم الجمل الفواصل فيلزم التوا
في سائر الفواصل واما في قوافي الشعر كقوله •
• وما المال والاهلون الا ودائع • ولا بد يوما ان ترد الودائع • فلو بني للفاعل
لانتصب حرف الروي وهو في باقي القوافي مرفوع وذلك عيب يسمى الاصراف
واما في السجع نحو كثر الكلام وحدث البرهان فلو سمي الفاعل لزادت
كلمة السجعة الثانية ونحو من طابت سريرته حمدت سيرته ومنه ايضا الايجاز
كقوله تعالى فاعتدوا بمثل ما اعتدي حيث يعلم الفاعل لانتشار العلم بالمحذ
وفي دافي الايجاز مطلقا بطريق من العقل او العادة او الافراد او غيرها
كما هو مبسوط في محله **قوله** اي نائب الفاعل لا يخفى عليك انه يلزم من
تعبير المصنف بنائب الفاعل الدور في التعريف لاخذ المعرف جزءا منه
وبالدور

فالاولى ان يقول اي الاسم الذي حذف فاعله فليتامل وقد يمنع لزوم الدور
بمثل ما تقدم في الفاعل فلا تغفل **قوله** وغير عامل الخ ليس من التعريف **قوله**
الصيغة اي هيئتها البنا والصفة كيفية تعرض لحروف الكلمة باعتبار
حركاتها وسكناتها وتقديم بعضها على بعض **قوله** فعل او يفعل اي فعل
او يفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل اخره حتى يعم نحو
افعل وافتعل واستفعل وفعل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله
في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يعم نحو يفتعل ويستفعل ويفعلل وامثالها
لكنه اقتصر على الثلاثي المجرد لكونه اصلا للرباعي وذي الزيادة ويحتمل
انه اراد بفعل الماضي المجهول وبيفعل المضارع المجهول مطلقا مثلا استفعل
وافتعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المبنية للمفعول فيفعل وبل
لعلم الوزن بصيغة المشتهر نحو بنا على ذلك فهم لكن مر عن موسى اي لكل
جار فعلا والموزون كما تقدم من انه مذكور بطريق التمثيل لا ان الصيغة المشتهر
بناء فعل الماضي المجهول من الثلاثي المجرد **قوله** او الصيغة مفعول اي اسم مفعول
سواء كان على وزن مفعول نحو مضروب او على وزن غير مفعول نحو مكرم ومختار
قوله في الاسم اي اسم الفاعل فلا يرد ان العامل اذا كان مصدرا يغير **قوله**
فان كان علة ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل اخره السر في ضم الاول وكسر ما قبل
الاخر انه لا بد من تغيير ليحصل الفرق بين المبني للفاعل والمبني للمفعول فغير الفعل بضم
الاول وكسر ما قبل الاخر اي الثاني دون سائر الاوزان لبعده عن اوزان الاسم ولو
كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض لكن الخروج من الضمة الى الكسرة اولى
من العكس لانه يطلب خفة بعد الثقل ثم حمل غير الثلاثي المجرد عليه في
ضم الاول وكسر ما قبل الاخر وما يقال ان ضم الاول عوض عن المرفوع المحذوف

ليس بشيء لأن المرفوع المفعول عوض عنه وهو كذا قوله والا من ضرب الا ما ...
من أن المبني للفاعل أصل المبني للمفعول بمنزلة الماضي ولو لم يثبت إسناد الفعل إلى
الفاعل نحو الماضي وبابه فهم أن المبني للمفعول أصل برأسه ... أنه لما أصل ان
لم يثبت فكيف للفاعل نحو جن وهم وسل والا ... أنه مخير ... الواو
في بويع وبيْع وسوير مع وجود المقتضي كان ذلك به ياء أو إدغامه ... إنما هو
ليعلم أنه منقلب عما يدغم في الياء ونحو الف بايع وساير ومراعاة للأصل
اذ المشتق منها صحيح بدليل صحة ... المشتق منه قوله متصلا بالفعل أي
مستحقا للاتصال به قوله منفصلا عنه أي مستحقا للانفصال عنه قوله وانث
الفعل لتأنيثه إن كان مؤنثا لم يشترط المجرور نحو مر بهند كان النائب الجار والمجرور
ونحو غير مؤنث قوله بكسر الياء مقدرا أي وكذا ضم القاف وكان ينبغي له أن
ينبه على ذلك قوله فقلبت منها الكاف يعني بعد غلاب ... قوله
ضم أوله أي حمله على الماضي قوله ويفتح ما قبل آخره اعلم أنه إن كان ما قبل
آخره مفتوحا في الأصل بقي عليه والا فتح ليعتدل الضم بالفتح في المضارع الذي
هو اثقل من الماضي قوله لتحركه بالأصل أي قبل النقل قوله وحده حال من المتكلم
على تأويله بالنكرة عند سيبويه أي منفردا أو نصب لا مصدرا في الأول التفريد
فيه وفي نظائره للعقد الذهني لا الخارجي والمعقود الذهني ذكره في المغني
ولعله أيضا من معاملتها ... فلا يحتاج إلى التأويل وقال أبو علي الفارسي إنه منصوب
على أنه مفعول مطلق للحال المقدرة أي بتوحد المتكلم بكونه معه في حال وحده
قوله لمثنا ... كان ينبغي أن يأتي بحرف العطف في ذلك ... منها
وليس هذا ... من مثل هذا ... حتى يتركه فالجواب نحو خبر مبتدأ
محذوف تقديره وذلك نحو كذا نحو فيه أخبار متعددة كل منها خبر مستقل

نحو زيد

نحو زيد قائم وقاعد بجوز العطف وتركه فيما سوى وغايته أنه حذف ... هنا
مضاف من بعض الأمثلة لدلالة ما تقدم عليه وأيضا لما كان الغرض هنا مجرد
التعداد ترك العاطف كما يتركه المملي على الكاتب أسماء ليرقمها ... فيقول
... كتاب فرس من غير عاطف قوله ومعه غيره أي مصاحب أي مشارك
له في مدلول الفعل الذي اتصل به نا أو قدر أنه مشارك له في التكلم تعظيما
قوله أو المعظم نفسه يعني حقيقة أو ادعاء وتوجيه استعمال نا في المعظم
نفسه أن المعظم يتكلم عن نفسه وعن غيره غالبا لأن أتباعه غالبا يكونون في غالب
أمره والاستعمال المذكور مجاز من الجمع لعلاقة المعظم بالجماعة قوله
مبني لما لم يسم فاعله أي للإسناد للمفعول لم يسم فاعله أي فاعل ذلك
المفعول وإنما أضيف إلى المفعول لملابسته كونه فاعلا لفعل متعلق به .
. باب المبتدأ والخبر . قوله باب المبتدأ والخبر جمعهما في باب
واحد لتلازمهما غالبا قوله هل من زيد من المبتدأ والخبر فإن الغرباء نابيك بزيد
فإن بعض النحاة أي فنابيك خبر مقدما وزيد مبتدأ أو زيدت فيه الباء ونحو
كلا من أن المعنى أن زيدا نابيك عن تكلف غيره لما فيه من الكفاية ويحتمل عكسه
وهو أن يكون نابيك مبتدأ وزيد خبره والباء زائدة ويحتمل أن الباء
متعلقة بمحذوف ... خبر نابيك بمعنى كافيك ... بزيد
ومثل نابيك بزيد نابيك بي ونابيك به قال ... وغيره يقال نابيك
من رجل ونابيك منه ونحو ذلك منه ... أنه يجوز ... عنك يغنيك عن
تطلب غيره ثم قوله الاسم يعني صريحا أو تأويلا ليتناول نحو وأن تصوموا خير
لكم ومن الاسم الأعلام المنقولة كشمر قائم وزيد قائم قام عبد الله قائم
ومنه لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة ولا إله إلا الله كلمة الشهادة

والتعريف المذكور منقوض بغير في نحو قوله غير ماسوف على زمن
ينقضي بالهم والحزن فانه مبتدا مع انه لم يتجرد للاسناد ويرد عليه ايضا
نحو قولك أقل رجل يقول ذلك فان اقل مبتدا لا خبر له ثابتا وكاهد وما بانهم
اجري مجرى قل رجل يقول ذلك مع انه لم يتجرد للاسناد ويقول ذلك نعت لرجل
رجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه نحو اقل رجلين يقولان
ذلك قوله غير الزايدة فيه للاحتراز فان قيل كان عليه ان يقول غير الزايدة
وشبهها ليدخل نحو لعل ابي المغوار منك قريب فالجواب ان شبه الزايدة
لما حكم الزايدة فهي زايدة حكما قوله اللفظية فيه بيان ان المبتدا لم يتجرد
عن العوامل مطلقا وانما تجرد عن العامل اللفظي واما العامل المعنوي فثابت
له قوله للاسناد اي لاسناد غيره اليه نحو زيد قايم او اسناده الى غيره نحو
اقايم الزيدان قوله مخرج الفاعل الخ لو قال المخرج الاسم الذي لم يتجرد عن العوامل
اللفظية غير الزايدة لكان اشمل ليتناول نايب الفاعل واسم ان واخواتها
وغير ذلك قوله ولا عداد المسرودة التي تسمع وتساق منفصلة بعضها
مع بعض يقال فلان يسرد الحديث سردا اذا كان جيد السياق له واصل من
سرد الدرع نسجها قوله كلا وجود كلمتان في قوله كلا وجود صارت مع
ما بعدها كلمة واحدة واجري الاعراب على اخرها وعرفت باللام في شرح [illegible]
وقيل هو بمعنى غير الا ان اعرابها كالاعراب فيما بعدها لكونها على صورة الحرف كما
في الا بمعنى غير قوله هو الاسم المسند الى المبتدا ان قلت التعريف المذكور
لا يتناول الخبر اذا كان جملة او جارا او مجرورا فالجواب بل يتناوله لان
المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة او تاويلا والجملة الواقعة خبرا مؤولة
بالاسم والجار والمجرور الواقع خبرا يتعلق بمحذوف هو الخبر في الحقيقة وهو
اما

اما اسم حقيقة او تاويلا قوله وقايم خبره لانه مسند الى المسند الى المبتدا
لقايل ان يقول لا نسلم ان قايم مسند الى زيد فيما مثل به بل قايم مسند الى ضمير
مستتر فيه وهو ضمير مسند الى الزيد الا انه اتحد الضمير مع زيد
فتوهم انه مسند الى زيد وليس كذلك لان هذه دلالة عقلية والتحديد
انما هو باعتبار الدلالة اللغوية فليتامل قوله واقسام الكلام كثيرة جدا
ان قلت هذا ينافيه ما سبق من ان اقسام الكلام ثمانية قلت لا منافاة
اما الاول ما تقدم في بيان الحصر بناء على ان العدد لا مفهوم له واما هذا
فبالنظر لافراد الاقسام وذلك بالنظر لافراد الاقسام واعلم ان جدا مصدر
جد يجد ومعنى كثيرة جدا كثيرة كثيرة بليغة قوله الغبي بوحدة تحتية وهو
قليل الفطنة وكان المناسب ان يذكر مع الغبي الفطن لان الذكا شدة قوة
للنفس معدة لاكتساب الاراء وتسمى هذه القوة الذهن وجودة تهيئها لتصور
ما يرد عليها من الغير الفطن والغباوة عدم الفطنة عما من شانه الفطنة
فمقابل الغبي هو الفطن وقد يجاب عما ذكره المصنف بان ما ذكر انما هو بحسب الدلالة
اللغوية واما بحسب الاصطلاح فقد تستعمل الذكاوة في الفطنة يقال رجل
ذكي وفلان من الاذكيا يريدون المبالغة في فطانته مع ان فيما اختاره رحمه الله
تعالى رعاية حسن التسجيع ثم هذا البيت مصدع انه بل تبع فيه بعض المحققين
بالاستشهاد عن المثال الا انه يشير رعاية للتسجيع وهو من توابع الفصاحة ملتزم من
الشرع على حرف واحد والمثال جزئي يذكر لايضاح القاعدة والشاهد جزئي
يذكر لاثبات القاعدة ولا يكون الا من كلام الله تعالى او كلام رسوله صلى الله
عليه وسلم او كلام من يوثق بعربيته قوله فالثاني متكلم ومعه غيره او المعظم
نفسه فان قلت اذا كان نحن للمعظم نفسه فهل يجوز افراد خبره مثل

نفس

نحن قائم **قلت** قد تكلف بعضهم في قول القائل نحن بما عندنا وانت بما
عندك راض والراي مختلف بزعم ان نحن للمعظم نفسه وان راض خبر عنه ورده
ابن هشام في المغني بقوله ولا يجيء مثل نحن قائم بل يجب في الخبر المطابقة نحو وانا
لنحن الصافون وانا لنحن المسبحون واما قال رب ارجعون فافرد ثم جمع فلان غير
المبتدا والخبر لا يجب لهما من المطابقة ما يجب لهما اه وعبارته قوله ولا يجوز مثل
نحن قائم بل نحن قائمون ولكن لابد من قول الشاعر والمستعد ان في بيت نحن عامر
للناس منزل ولكنا نحن السنين **واجيب** بان هذا محمول على العناد والاصل نحن
عامرون فحذف الواو اجتزاء عنها بالضمة كما في قوله
اذا ما شاء ضروا من شاؤوا . ولا يالو لهم احد ضرارا . وقوله بل يجب في
الخبر المطابقة الخ ليس محل الكلام فيه فان الخبر هنا وجب جمعه ليطابق ما
قبله فان نحن للجماعة لا للمتكلم نفسه اذ المراد بهم الملائكة وكان اللائق
به التمثيل وانا لنحن نحيي ونميت ونحن الوارثون واما قوله قال رب ارجعون الخ
فاستشكل بان التكلم ليس مخصوصا بالمبتدا والخبر بل يجري في الصفة والحال
ونحوهما نحو جاء الرجلان الفاضلان وذهب الزيدان راكبان واقبل الزيدان
المختصا وفي قوله متكلم ومخاطب وغائب اشار الى استعمال المتكلم والمخا
طب والغائب في اللغة والغالب استعمالها في المعنى كما في قولهم الاول
للمتكلم وقد يقال ان اسناد متكلم ومخاطب وغائب الى الضمير اسناد مجازي
من اسناد ما للمعنى الى اللفظ وان في الكلام مضافا مقدرا اي ضمير متكلم الخ
قوله هنا اي في باب الخبر وفهم من التقييد بالظرف انه في غير هذا الموضع قد
يراد به غير ذلك **قوله** لما ان الجملة قال الرضي وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها
للحكم المطلوب من الخبر لتضمن المجرد له **قوله** ويجري في الجملة الاسمية لا يفيد
كونها

كونها خبرا **قوله** ما صدقت اي في الماصدق نحو ان زيدا قائم او في الحال نحو زيد قائم
قوله باسم اي مسند اليه نحو زيد قائم او مسند نحو اقائم الزيدان مطلوب به
او مقدر **قوله** وكانت غير المبتدا اي في المعنى خرج بها اذا كانت نفس المبتدا في
المعنى فلا يحتاج الى رابط مثل نطقي الله حسبي فنطقي مبتدا والله حسبي جملة
اخبر بها عنه ولا رابط فيها لانها نفس المبتدا في المعنى واعترض بان الذي
يحصر في هذا او نحوه انه ليس من الاخبار بالجملة وانما هو من الاخبار بالمفرد لان
الجملة في نحو ذلك انما قصد لفظها كما قصد حين اخبر عنها في نحو لا حول ولا
قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة والمراد بكون الجملة نفس المبتدا في المعنى ان تكون
خبرية عن مفرد مدلوله جملة وبهذا يندفع ما اورد عليه من انه ان اريد الم
النفسية باعتبار الماصدق فكل جملة وقعت خبرا كذلك او باعتبار المفهوم فكل
جملة وقعت خبرا مغايرة في المفهوم **قوله** فلا بد فيها من رابط قال في الصحاح
وقولهم لا بد من كذا اي لا فراق منه ثم وانما احتاجت الجملة الواقعة خبرا الى
رابط لانها في الاصل كلام مستقل فاذا قصد جعلها جزء كلام فلا بد من
رابطة تربطها بالجزء الاخير **فائدة** قال في المغني روابط الجملة بما هي خبر عنه
عشرة احدها الضمير وهو الاصل ولهذا يربط به مذكورا كزيد ضربته ومحذوفا
مرفوعا نحو ان هذان لساحران اذا قدر لهما ساحران ومنصوبا كقراءة ابن عامر
في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى الثاني الاشارة نحو والذين كذبوا باياتنا
واستكبروا عنها اولئك اصحاب النار الثالث اعادة المبتدا بلفظه واكثر وقوع
ذلك في مقام التهويل والتفخيم نحو الحاقة ما الحاقة واصحاب اليمين ما اصحاب
الرابع اعادته بمعناه نحو زيد جاء ابو عبد الله اذا كان ابو عبد الله كنية لزيد
اجازه ابو الحسن مستدلا بنحو قوله تعالى والذين يمسكون بالكتاب

وأقاموا الصلاة إنا لا نضيع أجر المصلحين وأجيب بمنع كون الذين مبتدأ
مبتدأ بل هو مجرور بالعطف على الذين يتقون وإن الذين يمسكون والرابط العموم إن
المصلحين أعم من المذكورين أو خبير محذوف أي منهم ورد الجوهري الخبر محذوف
أي مأجورون والجملة دليله الخامس عموم يشمل المبتدأ نحو زيد نعم الرجل
وقوله فأما الصبر عنها فلا صبر لكه أذا لوا ويلزمهم أن يجيزوا زيد مات
الناس وعمرو كل الناس يموتون وخالد لا رجل في الدار وأما المثال وفي الرابط
إعادة المبتدأ بمعناه بناء على قول أبي الحسن في صحة هذه المسألة وعلى القول بأن
أل في فاعلي نعم وبئس للعهد لا للجنس وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدأ
بلفظه وليس العموم فيه مرادا إذ المراد لا صبر له عنها إلا أنها غير مستو
شيء السادس أن يعطف بفاء السببية جملة ذات ضمير على جملة خالية عنه
أو بالعكس ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فتصبح الأرض مخضرة وقوله •
• وإنسان عيني يحسر الماء تارة • فيبدو وتارات يجم فيغرق • كذا قالوا
والبيت محتمل أن يكون أصله يحسر الماء عنه أي ينكشف عنه السابع العطف
بالواو وأجازه هشام وحده نحو زيد قامت هند وأخوها ونحو زيد قام وقعدت
هند بناء على أن الواو للجمع في المفردات لا في الجمل وأجاز هشام زيد قام وقعد عمرو
دون هند أن يقوم ويقعد الثامن شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر
نحو زيد يقوم عمرو إن قام التاسع أل النائبة عن الضمير وهو قول الكوفيين وطا
ئفة من البصريين ومنه وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فإن الجنة
هي المأوى والأصل مأواه وقال المانعون التقدير هي المأوى له العاشر كون الجملة
نفس المبتدأ في المعنى نحو هجيري أبي بكر لا إله إلا الله ومن هذا أخبار ضمير الشأن
والقصة نحو قل هو الله أحد ونحو فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا وأما ما ورد

منه

بدليل

منه قوله وتبوأ الجملة الفعلية ما يفيد كونها خبرا فلا يرد أن التعريف
أعم من المعرف قوله صدرت أي في الحال أو في الأصل بفعل أي ما هو كذلك أو مقدر
فالجملة من نحو كيف جاء زيد ونحو فعلية والمعتبر ما هو صدر في الأصل
والجملة من نحو كيف جاء زيد ومن نحو فأي آيات الله تنكرون ومن نحو ففريقا
كذبتم وفريقا تقتلون وخاشعا أبصارهم يخرجون فعلية لأن هذه الأسماء في
نية التأخير وكذا الجملة في نحو يا عبد الله ونحو وإن أحد من المشركين استجارك
والأنعام خلقها لكم والليل إذا يغشى لأن صدورها في الأصل أفعال والتقدير أدعو
زيدا وإن استجارك أحد وخلق الأنعام وأقسم بالليل قوله يحذف وجوبا وجوازا أما وجوب
حذف المتعلق لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده فلا يقال زيد مستقر
مستقر في الدار قال ابن جني بجوازه وما شاهد له ومحل وجوب الحذف إذا كان المتعلق
من الأفعال العامة أي ما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ويكون الظرف حالا
عليه فإن كان المتعلق كونا خاصا نحو قائم وجالس لم يجز حذفه إلا لدليل
ويكون الحذف ح جائزا لا واجبا وما ينتقل الضمير من المحذوف إلى الجار والمجرور وفيه أي
للدلالة تتمة قوله أو استقر على المذهب لأن المحذوف في الراجح كان في الجواز كما
هو مقتضى صيغته وتعبيره بمستقر أو استقر للتمثيل لا للتقييد فيقدر ما كان
بمعناه نحو حاصل وثابت ومستقر أو حصل وثبت ووجد في الثاني قال
في المغني إن أريد المضي قدر كان أو استقر أو وجد وإن أريد الحال أو الاستقبال
نحو الصوم في اليوم والجزاء في غد قدر مضارع هذا هو الصواب وقد أغفلوه
هم ثم وجه الشيخ في المغني كلا من المذهبين فمن قدر في الخبر والصفة والحال
الفعل وهم الأكثرون فلأنه الأصل في العمل ومن قدر الوصف فلأن الأصل
في الخبر والحال والنعت الإفراد ولأن الفعل في ذلك لا بد من تقديره بالوصف

أقام زيد وإن قام زيد وقد
قام زيد وهلا

قوله وذلك المحذوف خبر المبتدأ على الصحيح هو ما قاله ابن هشام تبعا
لجماعة وقال ربما عند الصحيح انه معمول المحذوف وقال ابن درستويه الصحيح انه
مجموعهما لان المقصود الاخبار بوجود الشيء في الظرف لا انهم حذفوا بعضه
لزوما وسموا الباقي باسم الخبر مجازا وقد يقال الخلاف لفظي لان القايل بانه
المحذوف نظر الى العامل الذي هو الاصل وهو مفيد بفيده من اعتباره والقايل
بانه المذكور نظر الى الظاهر الملفوظ به وهو معمول العامل لابد من اعتباره
والقايل بانه مجموعهما نظر الى المقصود واختاره الرضي قوله متعلق
بمحذوف وجوبا الخ [illegible] ما سبق في الظرف . باب اسم كان
واخواتها . قوله واخواتها اي نظايرها يعني الكلمات التي تناظرها وتشابهها
في رفع المبتدأ ونصب الخبر قوله اعلم خطاب عام لكل من يتاتى منه العلم على
حد قوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار اي من يتاتى منه الرؤية قوله وفقك
الله للعمل الصالح لفظه خبر والمقصود به انشاء الدعاء بالتوفيق للعمل
الصالح قيل التوفيق عند الاشعري واكثر اصحابه خلق القدرة على الطاعة قال
الجلال الدواني والظاهر ما قاله الامام فان القدرة على الطاعة متحققة في كل مكلف
اللهم الا ان يكون المراد القدرة المؤثرة القريبة في الطاعة التي هي مع الفعل
كما هو مذهبه من ان القدرة مع الفعل قوله ترفع الاسم وتنصب الخبر
اعلم ان دخول هذه الافعال على المبتدأ والخبر على خلاف القياس لان الافعال
حقها ان تنسب معانيها الى المفردات لا الى الجمل فان ذلك للحروف نحو ما جاء
زيد ولكنهم توسعوا فيها ونسبوا معانيها الى الجمل ورفعوا بها المبتدأ
تشبيها بالفاعل ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول وما ذكر من نسبة الرفع
الى هذه الافعال هو مذهب البصريين وقال الكوفيون انه لا عمل لها في الخبر لا
الاسم

الاسم لم يتغير عما كان عليه والصحيح الاول لان اتصال الاسم بها اذا كان ضميرا
نحو كنا [illegible] الكلام والضمير لا يستقر الا متصلا بعامله ويلزم على قول
الكوفيين ان تكون هذه الافعال ناصبة غير رافعة وهذا غير معهود في الافعال
واعلم ان تسمية المرفوع باسمها والمنصوب بخبرها تسمية اصطلاحية خالية
عن المعنى لان المرفوع ليس اسمها حقيقة وانما هو اسم للمعنى الذي وضع له
وكذا المنصوب ليس خبرها حقيقة وانما هو خبر لاسمها واذا كان التسمية
اصطلاحية فلا حاجة الى تقدير مضاف اي خبر اسمها ولا يرد الاعتراض
بان المرفوع ليس اسمها والمنصوب ليس خبرها قاله [illegible] فائدة قد يقع بعد كان
المبتدأ والخبر مرفوعين فيكون اسمها ضمير الشان والجملة بعدها خبرها
كقوله . اذا مت كان الناس صنفان شامت . وآخر مثن بالذي كنت اصنع .
قوله وصار وبابها الى ان يماثلها في معناها وهي ورجع وعاد
وقعد واستحال وحار وارتد وتحول وغدا وراح ذكرها ابن مالك في الكافية
قوله وليس لنفي الحال عند الاطلاق وهو قول الاكثرين وقال غيرهم ليس للنفي
مطلقا وهو مذهب سيبويه قال الرضي قال سيبويه وتبعه ابن السراج ليس للنفي
مطلقا تقول ليس خلق الله مثله في الماضي وقال تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا
عنهم في المستقبل وجمهور النحاة على انه لنفي الحال قال الدماميني
واعترض ليس بين القولين تناف لانه عند الاطلاق يحمل على الحال
لا يحمل الايجاب عليه في نحو زيد قايم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد
به واحترز بقوله عند الاطلاق عما اذا كان معه قرينة تدل على نفي غير
الحال كقول حسان رضي الله عنه يمدح به الزبير بن العوام رضي الله تعالى عنه
. وما مثله فيهم ولا كان قبله . وليس يكون الدهر ما دام يذبل .

وضمير فيهم للصحابة رضي الله تعالى عنهم اجمعين والشاهد في نجم حيث
نجد ليس المستقبل مع ان وضعها نفي الحال واسمها ضمير الشان او ضمير يعود
على مثله وخبرها يكون في برجد والاسم منصوب على الظرفية وما بعده بدل
ونبه بالباء المعجمة وضم الموحدة اسم جبل معروف يقال له بزيز الجوع كانه
مجرب ابا قوله نفي باي ادات كانت يعني لا فرق في ذلك بين مثال النفي لفظا
ما سيأتي في كلامه ومنه ليس ينفك ذا غنى واعتزاز كل ذي عفة مقل قنوع
ومثال النفي تقديرا قالوا تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ ولا يحذف
النافي معها قياسا الا بعد القسم كالآية الكريمة وشذ الحذف بدونه
كقوله تنفك تسمع ما حييت بهالك حتى تكونه اي لا تنفك قوله وشبه النفي
والدعاء مثال النهي لا تزل فاضلا ومنه • صاح شمر ولا تزل ذاكر الموت فنسيانه
ضلال مبين • ومثال الدعاء • لا يزال الله محسنا اليك • ومنه •
• الا يا اسلمي يا دار مي على البلى • ولا زال منهلا بجرعائك القطر •
وما نقص اعلى بيته قوله وكذا القول في ما تصرف منها التصرف والتصريف
مترادف فوله المصدر ما يجي [illegible] ثالثها في تصريف الفعل عبارة عن تحويل الفعل
او تحويله الى امثلة اخرى من المصدر وغيره اما على طريقة الكوفيين او طريقة
الاشتراك بين ذلك وبين تحويل المصدر الى امثلة مختلفة فاعلم افعال هذا
الباب في التصرف ثلاثة اقسام منها ما يتصرف مطلقا وهو ليس باتفاق ودام
عند الفرا وكثير من المتأخرين ومعه المرادي ووجهه بان المعروف ما يتصرف
منها على ما يدل نحوا كما دمت حيا ولانها صلة ما الظرفية وكل فعل
وقع صلة لما التزم نصبه واما يدوم ودم ودايم ودوام فمن تصرفات التامة
وما يتصرف تصرفا ناقصا وهو زال واخواتها فانها لا يستعمل منها امر ولا

مصدر

مصدر ودايم عند المافذ من فانها اثبتوا لها مضارعا فقط وما يتصرف تصرفا
تاما وهو الباقي قوله وكذا المصدر على رأي الكوفيين اي وهو ان الفعل اصل للمصدر
قوله ويكون زيد قايما مثله ولم اك بغيا ويكون الرسول عليكم شهيدا قوله
كن قايما مثله كونوا حجارة كونوا قردة قوله كاين زيد قايما مثله قوله
• وما كل من يبدي البشاشة كاينا • اخاك اذا لم تلفه لك منجدا • وقوله •
• قضى الله يا اسماء ان لست زايلا • احبك حتى يغمض الجفن مغمض •
قوله وفي اسم المفعول على رأي وهو جواز بناء كان واخواتها للمفعول وهو
مذهب الجمهور وعليه فالاصح انه لا يقام خبرها مقام اسمها لانه مسند
الى اسمها فلو بنيته لبقي المسند بغير المسند اليه وهو ممتنع خلافا للفرا
بل على القول بانها تعمل في الظرف وهو الصحيح يقام مقام اسمها وعلى هذا فلا
يتعين نيابة المصدر فما ذكره المصنف من نيابة الظرف في مكون قايم مبني على قول
الفرا وسمع من كلام سيبويه مكون فيه قوله تحيتنا من كون زيد قايما
مثله قول القايل • ببذل وحلم ساد في قومه الفتى • وكونك اياه عليك يسير •
قوله وتكون افعالها ناقصة ومعانيها مختلفة الخ فيه نظر فان هذه المعاني
التي ذكرها المصنف لهذه الافعال انما هي معانيها اذا كانت تامة لا اذا
كانت ناقصة فلينا [illegible] رايت في اكثر النسخ وتكون افعالها قاصرة يعني لازمة
وعليه فلا اشكال قوله وبرح وانفك اذ مع عبارة ابن مالك ومعنى زال
انفصل وكذا برح وفتي وانفك • باب خبر ان واخواتها • قوله اعلم ان
ان واخواتها تنصب الاسم وترفع الخبر هو المشهور وقول الجمهور وقيل وقد
تنصب المبتدا والخبر في لغة كقوله • اذا اسود جنح الليل فلتات ولتكن •
خطاك خفافا ان حراسنا اسدا • وفي الحديث ان قعر جهنم سبعين خريفا

وخرج البيت على الحالية وان الخبر محذوف اي تلقاهم اسدا والحديث على ان القعر
مصدر قعرت البير اذا بلغت قعرها وسبعين ظرف اي بلوغ قعرها يكون في
سبعين عاما وقد يرفع بعدها المبتدا فيكون اسمها ضمير شان محذوفا كقوله
كقوله عليه الصلاة والسلام ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون
الاصل انه اي الشان كما قال ٭ ان من يدخل الكنيسة يوما ٭
يلق فيها جآذرا وظباء ٭ وانما لم يجعل من اسمها لانها شرطية بدليل جزمها
الفعلين والشرط له الصدر فلا يعمل فيه ما قبله وتخريج الكساي الحديث
على زيادة من في اسم ان يابا غير الاخفش من البصريين لان الكلام ايجاب والمجرور
معرفة على الاصح والمعنى ايضا يابا لانهم ليسوا اشد عذابا من سائر الناس كذا
في المغني وزعم قوم ان كان تنصب الجزئين وانشد ٭ كان اذنيه اذا تشوفا ٭
قادمة او قلما محرفا ٭ وقيل الخبر محذوف اي تحكيان وقيل ان الرواية تخال اذنيه
وقيل الرواية قادمتا او قلما محرفا بالفتح من غير تنوين على ان الاسما مثناة وحذفت
النون للضرورة وقيل اعطاه قايله وهو ابو نخلة وقد انشده عند الرشيد
فلحنه ابو عمرو والاصمعي وهذا وهم فان ابا نخلة لم ير الرشيد وقال الفرا
وبعض اصحابه وقد تنصب ليت الجزئين كقوله ٭ ياليت ايام الصبا رواجعا ٭
وخرج على الحذف والتقدير قوله ٭ من في بناسي الغير فقلت لها ٭
كهو اك ياليتني اياك هواك ٭ قال في المغني والاول عندنا محمول على حذف الخبر
وتقديره اقبلت لا تكون خلافا للكساي في تقديم تقدم ان وللشرطيتين وفي بيت
ابن المعتز على انابة ضمير النصب عن الرفع وقال بعض اصحاب الفرا وقد تنصب
لعل الجزئين وزعم يونس ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا وفي
المغني تاويله عندنا على اضمار يوجد وعند الكساي على اضمار يكون

قوله

قوله ولكن قال في المغني والبصريون على انها بسيطة وقال الفرا اصلها لكن انا فطرح
ت الهمزة للتخفيف ونون لكن للساكنين كقوله ٭ ولاك اسقني ان كان ماؤك ذا
فضل ٭ وقال بالكوفيين مركبة من لا وان والكاف زايدة لا التشبيهية وحذفت
الهمزة تخفيفا وقد يحذف اسمها كقوله ٭ فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ٭
ولكن زنجي عظيم المشافر ٭ اي ولكنك وعليه بيت المتنبي ٭
٭ وما كنت ممن يدخل العشق قلبه ٭ ولكن من يبصر جفونك يعشق ٭ وبيت
الكتاب ٭ ولكن من لا يلق امرا ينوبه ٭ بعدته ينزل به وهو اعزل ٭ ولا يكون
الاسم فيهما من الشرطية لا يعمل فيه ما قبله قوله لتوكيد النسبة اي
ايجابا كانت او سلبا قوله ورفع الشك عنها الاوفق ان يقول الشك فيها
كما قال الانكار لها والانكار عندنا كما قال رفع الشك عنها والظاهر انه اما ان
يقول الجار بالرفع فيهما فيعدي به بعن او بالمصدر الذي هو الشك والانكار
فيعديه بفي او اللام قايدة قال العلامة الثاني السعد التفتازاني في المطول
وهاهنا بحث لا بد من التنبيه عليه وهو انه لا ينحصر فايدة ان في تاكيد الحكم
نفيا للشك او رد الانكار لا يجب في كل كلام مؤكد ان يكون الغرض منه رد انكار
محقق او مقدر وكذا الجملة من التاكيد قال الشيخ عبد القاهر فلا تدخل
كلمة ان للدلالة على ان الظن كان من المتكلم في الذي كان انه لا يكون كقولك
للشي وهو بمرأى ومسمع من المخاطب انه كان من الامر ما ترى واحسنت الي فلان
ثم انه صرح اي ما ترى وعليه ربي اني وضعتها انثى ورب انهم كذبون
لانه كان يظن انهم لا يكذبونه قوله وكان للتشبيه اي لانشا التشبيه قوله
قوله وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى اعلم ان الامر الاول هو المشبه
والثاني هو المشبه به والمعنى هو وجه التشبيه وهو المعنى الذي قصد

اشتراك الطرفين به فيه وهو في زيد كالاسد الجراة لا الشجاعة لانه لا يصدق في الاسد اذ ليس لها قدام عن روية وذلك يختص بالنفس العاقلة وانما اعتبرنا في وجه التشبيه الخصوص لان زيدا والاسد يشتركان في كثير من الذاتيات وغيرها كالحيوانية والجسمية والوجود وغير ذلك مع ان شيئا منها ليس وجه التشبيه مما ذكر تفسير التشبيه اللغوي وهو شدة المشاركة فقولنا فاتل زيد عمرا وجاء في زيد وعمرو والظاهر ان التشبيه الذي يدل عليه كان او كاف التشبيه بمعنى المشابهة والمشاركة لا التشبيه بالمعنى الذي هو فعل المتكلم **وان قلت** التشبيه فعل المتكلم والدلالة صفة اللفظ فكيف يحمل عليه ويجعل تفسيرا له **قلت** الدلالة مصدر قولك دللت فلانا على كذا اذا هديته له بمعنى ان يدل المتكلم وهي بهذا المعنى فعل للمتكلم فليتامل **قوله** وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر المراد بالطلب هنا ميلان الطبع الى حصول المقصود سواء كان الاشتغال مقصودا او لا وسواء امكن الحصول او لا فلا يرد ان التمني قد يكون محالا معلوما استحالته والعاقل لا يطلب ما علم استحالته والتحقيق ان التمني لا يدل بالوضع على الطلب وانما هو موضوع لانشاء حالة مخصوصة يتبعها ميلان الطبع الى حصول التمني ولا اختيارها ولا محبة حصول التمني المخصوص اي محبة مخصوصة على وجه يكون الة لتعرف حال التمني والتمني كما مر تكون في سائر الحروف وكذلك الترجي وانما هو موضوع لانشاء حالة مخصوصة والحذار ما يتبعها ميلان الطبع الى حصول الترجي وهو الطماعية المخصوصة في حصول المترجي على قياس ما مر من معنى التمني **قوله** ولعل للترجي اي او الاشفاق قال المولى سعد الدين التفتازاني لعل موضوع لتوقع محبوب وهو الترجي او مكروه وهو الاشفاق والتوقع على الوجهين قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما يشهد له

٦٧

٦٥

موارد الاستعمال ويؤخذ من كلامه ان الترجي ليس بطلب بل هو توقع ونحو التمني كما سبق في الرضي وماهية التمني غير ماهية الترجي لما ان الغرض فيهما من جهة واحدة وقد ذكر وبينه ان التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك ان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم لا يقال لعل الشمس تغرب ويدخل في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب المحبوب والاشفاق ارتقاب المكروه **قوله** في باب توكيد ونحوه ذهب الاول الى عدم توكيد بنصب الاسم ورفع الخبر وكانه انما اقتصر على النصب لانه متفق عليه **قوله** بخلاف المكسورة اي فانه لا يجب ان يطلبها عامل بل قد يطلبها عامل وذلك اذا كانت محكية بالقول نحو قال اني عبد الله وقد لا يطلبها عامل وذلك اذا لم تكن محكية بالقول والله اعلم **باب تتميم النواسخ** **قوله** النواسخ جمع ناسخ من النسخ وهو لغة الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته ورفعته بانبساطها عوضا عنه ويقال النسخ النقل اخذا من قولهم نسخت ما في الكتاب اي نقلته باشكال كتابته وسميت نواسخ لانها ازالت حكم المبتدا والخبر وهو رفع المبتدا بالابتداء ورفع الخبر بالمبتدا **قوله** تعيينه ترجيح وقوع المفعول الثاني اي تدل على ترجيح وقوع المفعول الثاني **قوله** تعيينه تحقيق وقوعه اي تدل على تحقيق وقوعه وكلامه مبني على ما هو الاغلب فلا يرد ان ظن تجيء بمعنى علم قال تعالى يظنون انهم ملاقوا ربهم وعلم قد تجيء بمعنى ظن نحو فان علمتموهن مؤمنات وقد تجيء رأى بمعنى ظن ومما اجتمع فيه رأى بمعنى ظن ورأى بمعنى علم قوله تعالى انهم يرونه بعيدا ونراه قريبا اي يظنونه ونعلمه وقد تجيء قال الليثي كقوله **م** •

حـ على الغواني عمضرو خلتني • لو اسم فلا ادعى به وهو اول •

باب تابع المرفوع • **قوله** والمراد بداي بالتابع ههنا

ما تابع المرفوع والضمير قد يرجع الى المقيد بدون قيده فلا يرد ان التعريف

اعم من المعرف **قوله** كل ثان اي كل متأخر من لوحظ مع سابقه كان في الرتبة

الثانية منه فلا يخرج به التابع الثاني والثالث فصاعدا **قوله** اعرب باعراب

سابقه اي بجنس اعراب سابقه وان لم يكن بشخص اعراب سابقه لان اعراب

التابع قد يكون لفظيا واعراب المتبوع محليا وبالعكس والمراد انه يعرب باعراب

سابقه ان كان لسابقه اعراب فلا يرد نحو ان زيدا ضرب ضرباً ولا جاءه

الرجل عمرو ان هذا تعريف لتابع الاسم على ان هذا يرد عليه ان تابع الاسم

قد لا يكون لسابقه اعراب اصلا نحو هيهات هيهات العقيق **قوله** يخرج

الخبر مراده بالخبر هنا الخبر المستقل واما الخبر الغير المستقل نحو هذا حلو حامض من

قولنا الرمان حلو حامض فلا يخرج بذلك لانه يعرب باعراب سابقه الذي

هو المبتدأ ولذلك زاد بعضهم في التعريف غير خبر ليخرج الخبر الغير

المستقل فتامل **قوله** من جهة واحدة اي من كل جهة واحدة فلا يرد ان الخبر

قد يعرب باعراب سابقه المبتدأ في نحو كنت زيدا منطلقا فان الخبر

فيه قد شارك سابقه في اعرابه المبتدأ **قوله** وثاني المنصوب اي ونحو

كالمفعول الثاني في كسوت واخواتها كتمييز المنصوب نحو اشتريت عشرين

نعجة **قوله** وهو التابع المشتق بالفعل او بالقوة الموضح لمتبوعه او المخصص

له ان قلت هذا التعريف انما يشمل ما جيء به من النعوت للتوضيح

او تخصيص واما ما جيء به لمدح او ذم او توكيد او ترحم فلا **قلت** اجيب

بانه لما كان اصل النعت ان يؤتى به للتوضيح او التخصيص اقتصر عليه **قوله**

مثال

ثان المشتق بالفعل نحو جاءني زيد العالم اي نحو العالم من جاءني زيد العالم

فان قلت ال في الاسم فاعل واللام في اسم الفاعل واسم المفعول اسم موصول

لا حرف تعريف عند غير المازني فكان التمثيل على مذهبه واما على مذهب الجمهور

فالنعت انما هو ال وليس بمشتق بالفعل **قلت** الخلاف انما هو في اسم الفاعل

والمفعول بمعنى الحدوث لانهم يقولون انه فعل في صورة الاسم ولهذا يعمل وان

كان بمعنى الماضي واما ما ليس بمعنى الحدوث من نحو المؤمن والكافر والحائض والعالم

والعالم فهو كالصفة المشبهة واللام فيه حرف تعريف **قوله** ونحو بزيد الخ

اشارة الى دفع ما اعترض به من ان المشتق ما اخذ من لفظ المصدر للدلالة على

معنى منسوب اليه فيشمل اسم الزمان والمكان والآلة وما ينعت بشيء منها وانما

ينعت بما كان صفة او متضمنا معناها فاجاب المعترض بان المراد بالمشتق بالفعل

المشتق المعهود وهو اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقد

نوقش في هذا الجواب بان المراد لا يدفع الايراد والاحسن الجواب بان المشتق

بالفعل الموصوف به ما دل على فاعل او مفعول به متضمنا معنى فعل ومرر به رح

في المشتق المضاف **قوله** وهو اسم الفاعل والمفعول اورد عليه انه انما يجوز

العطف على المضاف اليه اذا كان التركيب باقيا على معناه الاضافي كغلام زيد

وعمرو اما اذا خرج الى معنى التسمية الجنسية كما هنا والعلمية الشخصية

كعبد الله علما والجنسية كام عريط فلا يجوز لان المضاف اليه جزء

الاسم والعطف على الجزء ممتنع **قوله** كاسم الاشارة محله كما سيأتي ان لم يكن

مكانيا لانه لازم النصب على الظرفية فلا يتصرف فلا ينعت به **قوله** وذي

بمعنى صاحب او بمعنى الذي في لغة من اعرب ذو الموصولة نحو مررت بالرجل

ذي قام بمعنى الذي قام وسيأتي ان الاسم اسماء الموصولات ينعت بها

قد يقال المواضع التي لا يجوز
العطف فيها على المضاف اليه
فيها

قوله والمنسوب أي ما يعدو عليه المنسوب كاللائذ المنسوب لأنه يشتق بالفعل
قوله والمراد بالتخصيص تقليل الاشتراك في النكرات أي الحاصل في النكرات نحو
رجل وامرأة فإنه كان بحسب الوضع محتملا لكل فرد من أفراد الرجال فلما قلت با
فاضل قلّ ذلك الاشتراك والاحتمال وخصصته بفرد من الأفراد المتصفة بال
بالفضل قال الشيخ الشريف المتفق على شهرته ولقبه عز التوحيد الكافي
أنهم أرادوا الاشتراك المعنوي لأن التقليل إنما يتصور فيه بلا نحو كما في رجل
عالم ولا تكون جارية في قولنا عين جارية صفة مخصصة وقد يتمحل فيحمل الاشتر
الاشتراك على ما هو أعم من المعنوي واللفظي وتجعل جارية مخصصة لما نفاه
الاشتراك اللفظي وعينت معنى واحدا فلم يبق في عين جارية إلا الاشتراك
المعنوي بين أفراد ذلك المعنى **قوله** ما نعت به إلى آخره ثمان ما عدده بحسب الاستقرا
لما وجد منه في الخارج كما يجده المتأمل من رفع ضمير المنعوت المستتر أولا **قوله**
لا والحقيقي المراد به الرافع لضمير المنعوت المستتر وهو شامل لنحو زيد القائم
الأب بجر الأب **قوله** والثاني السببي وهو الرافع لنحو جاء زيد الحسن ذاته أو نفـ
ـسه **قوله** هو الجاري على من هو له في المعنى فخرج نحو زيد القائم الأب ومثل
النعت الحقيقي في وجوب موافقته للمنعوت في الأربعة المذكورة النعت
السببي الرافع لضمير المنعوت المستتر نحو جاءتني امرأة كريمة الأب أو كريمة أبا
وجاءني رجلان كريما الأب أو كريمان أبا وجاءني رجال كرام الأب أو كرام أبا وحكى
الفراء مررت برجل حسنة العين كما يقال حسنة عينه وما ذكره الفراء وجه ضعيف
ومذهب كثير منهم الجرمي منعه كما تقدم **قوله** ويتبع منعوته في أربعة من
عشرة مشروط بأن لا يمنع من ذلك مانع كما إذا كان النعت صفة يستوي فيها
المذكر والمؤنث كفعول بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور أو فعيل بمعنى
مفعول

مفعول نحو رجل جريح وامرأة جريح أو أفعل من أو كان صفة مؤنثة تجري على المذكر
كعلامة وربعة وهمزة نحو رجل علامة وربعة وهمزة وامرأة علامة وربعة
وهمزة فإن **قلت** ما ذكرتم منتقض بقولهم هذا جحر ضب خرب وبجر
المرفوع وهو الجحر بالمجرور وهو ضب وبقوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا
بوصف الذي وهي كل همزة بالمعرفة وهو الذي جمع وبقوله تعالى حم تنزيل
الكتاب من الله العزيز العليم غافر الذنب وقابل التوب شديد العقاب بوصف
المعرفة وهو اسم الله تعالى بالنكرة وهو شديد العقاب والجواب أنه ذكر
أنه من باب الصفة المشبهة وما يكون إضافتها إلا في تقدير الانفصال لأنها
إضافة لفظية لأن المعنى شديد عقابه فيتبدل في المعنى عن ذلك
قلت أما قولهم هذا جحر ضب خرب فأكثر العرب يرفع خربا وعليه الا
لا إشكال ومنهم من يخفضه لمجاورته للمخفوض ومرادهم بذلك أن يناسبوا
بين المجاور ومن في اللفظ وإن كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه
ففي خرب ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وليست
حركة إعراب وليس ذلك بخارج عما ذكرنا من أنه تابع لمنعوته في إعرابه كما
أنا ذكرنا المبتدأ والخبر مرفوعان وما يمنع من ذلك قراءة الحسن البصري الحمد لله
بكسر الدال إتباعا لكسرة اللام **وأجاب** الشيخ عز الدين بن جماعة بأن
الأصل خرب جحره فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع الضمير وا
واستتر وفيه بحث لأن البصري يلتزم إبرازه عند جري الصفة على غير من هي له وأما
قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي جمع مالا والذي جمع ما بعده إلا نعت
أو أنه نعت مقطوع والنعت المقطوع يجوز فيه مخالفته للمنعوت تعريفا وتنكيرا
كما قاله الرضي وأما قوله تعالى حم والكتاب إلا تنزيل الكتاب من الله العزيز العليم

لما به بتشديد العذاب فيه جعله الزمخشري على ازدبار وجعل سبب خلافها
ارادة الازدواج واجاز وصيفه ايضا ابو البقا الكرعاني تشديد بمعنى مشدد
كما ان الاذين في معنى المؤذن واخرجه بالتاويل من باب الصفة المشبهة
الى باب اسم الفاعل والذي قدمه الزمخشري انه وجميع ما قبله ابدال اما
انه بدل فللتنكير وكذا المفاد ان قبله وان كان معرفا باسم الفاعل لان المراد
بها المستقبل واما البواقي فللتناسب ورد على الزجاج في جعله شديد العقاب
بدلا وما قبله صفات وقال في جعله بدلا وحده من بين الصفات نبوها ظاهر
وقد تبين بهذا صحة قوله ويتبع منعوته في اربعة من عشرة قوله مكسورا اي
مكسور الهمزة قوله تابط شرا التكرير يريد الذي قدمه ايضا من جهة ان المنعوت
مفتوح الهمزة والنعت مضموم الهمزة وقال تابط اذا اخذ شيئا تحت ابطه سمي
به رجل لانه جاء يوما الى قبيله وقد اخذ تحت ابطه حية فقيل له تابط
شرا قوله ان يكون في الاعراب قوله على لغة متعلق بقوله يكابر وهي لغة
اكلوني البراغيث التي تلحق العامل علامة التثنية وعلامة الجمع فيقولون
برجلين حسنين غلاماهما وبرجال حسنين غلمانهم قوله والاحسن في جمع
التكسير الجمع هو ما نص عليه سيبويه في بعض نسخ الكتاب وهو مذهب المبرد
وجرى عليه في التسهيل وانما كان الاحسن فيه الجمع لان اسم الفاعل المشابه
للفعل اذا جمع جمع تكسير خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل
لا يكسر ولم يلزم فيه ايضا شبه اعتناء (?) فاعلين نحو قعود علما انه كما لزم في فاعلون
وقيل الافراد احسن ونسب الى الجمهور وفصل بعضهم فقال الجمع اولى ان تبع
جمعا والافراد اولى ان تبع مفردا او مثنى قوله والمقاربة سنة زاد بعضهم
سابعا وهو النكرة المقصودة في النداء نحو يا رجل المعين قوله فابرز الفرق بين
المعرفة

المعرفة والنكرة المخصصة ان تخصص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف
عندهم وليس المراد به مطلق التخصيص لما ترى ان قد تخصص النكرة بوصف
لا يشاركها فيه شيء ومع انها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي
كما تقول رأيت اليوم رجلا سلم عليك وحده قبل كل احد وكذلك اني اعبد
الها خالق السموات والارض ونحو ذلك قوله وهو ما دل على متكلم او مخاطب
او غائب اي وضعا فيخرج الاسم الظاهر في نحو قول من اسمه زيد زيد فعل
كذا وقولك لزيد الغائب زيد فعل كذا فانه لم يوضع على شيء من ذلك بل يدل
على معنى كان (?) كان متكلما او غائبا وكذا اسم الاشارة فانه لم يوضع للدلالة على
حضور بل ليدل على معنى اعم منه نعم الدلالة على مشار اليه وانما جاء الحضور من
جهة ان المشار اليه لا بد من حضوره وما يرد ايضا حروف المضارعة فانها ليست
دالة على متكلم ولا مخاطب ولا غائب وانما هي دالة على التكلم والخطاب والغيبة
فان قلت يرد على التعريف المذكور لكن متكلم ومخاطب وغائب
قلت يمكن الجواب بجعل قوله نحو انا وانت ونحوه ظرفية في التعريف اي حال
كون ما دل على متكلم او مخاطب او غائب مثل انا في انه دال على متكلم به ومثل
انت في كونه دالا على مخاطب به ومثل هو في كونه دالا على غائب تقدم له ذكر
فان قلت يرد على التعريف المذكور الايا ذكر للضمير الكاف من اياك
فانها دالة على المخاطب وليست ضميرا باتفاق البصريين وانما هي حرف لا محل
له من الاعراب قلت اجيب بانا لا نسلم انها دالة على المخاطب وانما هي دالة
على الخطاب فهي حرف دال على معنى لا دالة على الذات البتة وكذلك ايضا
الياء في اياي والهاء في اياه والكاف في اياك ليست مضمرات وانما هي على الصحيح
حروف دالة على مجرد التكلم والخطاب والغيبة والدال على المتكلم والمخاطب

والغايب الناظر باولكنه لما وضع مشتركا بينهما ارادوا بيان من عنوا
به احتاج الى قرينة متصلة به تبين المعنى المراد منه **فايدة** انما سمي مضمرا
ومضمرا من قولهم اضمرت الشيء اذا سترته واخفيته ومنه قولهم اضمرت
الشيء في نفسي او من الضمور وهو الهزال لانه في الغالب قليل الحروف ثم تلك
الحروف الموضوعة له غالبا مهموسة وهي التاء والكاف والهاء والهمس هو
الصوت الخفي والكوفيون يسمونه الكناية والمكني وانما بدا المصنف بلا ذكر
احد الانواع الستة على التعيين **قوله** اسم جنس يشمل المعارف والنكرات
قوله يعين مسماه اي يدل على مسماه باعتبار تعيينه فصل مخرج للنكرات
لانها لا تعين مسماها بخلاف المعارف فانها كلها تعين مسماها اعني انها تبين
حقيقته وتعرفه كانه مشاهد حاضر للعيان **قوله** بلا قيد فصل مخرج لما
عدا العلم من بقية المعارف فانها انما تعين مسماها بقيد كقولك الرجل
فانه يعين مسماه بقيد الالف واللام وكقولك غلامي فانه يعين مسماه
بقيد الاضافة بخلاف العلم فانه يعين مسماه بغير قيد ولذلك لا يختلف التعبير
عن الشخص المسمى به بالحضور والغيبة بخلاف التعبير عنه بانت وهو وساير
المعارف فان افادتها التعيين باعتبار المراد في الكلام انما يكون بواسطة قرينة
معينة لذلك في الكلام كتقدم الذكر في الضمير والاشارة في اسمها والعلم بالنسبة
بالصلة في الموصول والنسبة في الاضافة ونحو ذلك **قوله** ما وضع لمسمى
جنس يشمل النكرات والمعرفة **قوله** واشارة اليه فصل اخرج ما عدا اسم
الاشارة ولا اعتراض بان المضمرات وجميع المضمرات داخلة في هذا الحد
فلا يكون مطردا لان المضمر يشار به الى واحد من الجنس غير معين وان كان
معرفة فالى واحد معين مدفوع بان المراد بالاشارة الاشارة الحسية وما

لا مع الاسماء المفروض بها البصر لذلك وانما لم يعتبر في الحد واشارة اليه اشارة
حسية بان يكون للاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية واما الاعتراض
بلزوم الدور من حيث اخذ لفظ الاشارة في كل من الحد المحدود على الحد
توقف جزء المحدود ايضا اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورة او مكتسبة
بغير ذلك الحد وبان الاشارة التي في التعريف لغوية والتي في التسمية اصطلاحية
ولكون اسم الاشارة اعم من الموصول لكون الذاهب يعرف مدلوله بالقلب
والعين قدمه في الموصول قدمه عليه **قوله** كهذا اذ يشير الى زيد مثلا هذا
بحركة [illegible] ايحاء انت زيد في الاشارة لتلك الذات **قوله** ما افتقر الى الوصل
بجملة خبرية او ظرف او مجرور تام جنس يشمل الموصولات وغيرها مما يفتقر
وعبر بالمجرور عن الجار والمجرور تعبيرا باسم البعض عن الكل واحترز بالتام عن
الذي تتم به الفايدة نحو جاء الذي اليوم او بك وحكى الكسائي نزلنا المنزل
الذي البارحة اي الذي نزلناه البارحة وهو شاذ وبيانه انه يجب ان يكون
متعلقهما فعلا محذوفا كاستقر **قوله** والى عايد فصل مخرج الموصول الحرفي واذا
واذا وحيث وضمير الشان ولا يرد على طرد هذا التعريف من الواقعة صفة نكرة
لكونها مفتقرة الى العايد والصفة وليس بشيء لانا لا نسلم افتقارها من النكرة
الى الصلة لجواز وقوعها تامة غير موصوفة بشيء كما صرح به الفارسي ولو
سلم افتقارها حالة كونها موصوفة الى العايد والصفة فلا نسلم انه يلزم
كون الصفة جملة لجواز [illegible] مفرد نحو مررت بمن معجب لك ومثل العايد الذي
هو الضمير خلفه نحو قولهم ابو سعيد الذي رويت عن الخدري اي عنه لكنه
قليل قال ابن عصفور في التذكرة ومن الناس من لا يجيزه **فايدة** تعريف الموصول
بالعهد الذي في صلته على معنى [illegible] ان يعلم المتكلم على ما تقرر علمه

مدفوع بان الاشارة جزء الحدود
ربما يلزم من توقف المحدود على
الحد توقف

عند المخاطب وهذه خاصية المعارف ومن ثم وجب كون الصلة جملة خبرية ليكون مضمونها حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب والجمل الانشائية طلبية كانت او غير طلبية لا يعرف مضمونها الا بعد ايرادها بخلاف النكرة الموصوفة المختصة بواحد فان تخصصها ليس بحسب الوضع فقولك لقيت من ضربته اذا كانت من موصولة معناه لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك وان جعلتها موصوفة فكأنك قلت لقيت انسانا مضروبا لكنه ليس بحسب الوضع لكنه موضوع لانسان ما تخصص به بخلاف الموصولة فانه وضعها على ان تخصص بمضمون الصلة وتكون معرفة بها وهذا هو المقام الثاني للموصول **قوله** والمضاف اضافة معنوية الواحد من هذه الخمسة مشروطة بان لا يكون المضاف متوغلا في الابهام كغير ومثل اذا اريد بهما مطلق المغايرة والمماثلة قال الرضي وكل ما هو بمعناهما من نحوك وشبهك وسواك وشبيهها وانما لم تتعرف لان مغايرة المخاطب ليست صفة تخصص ذاتا دون اخرى اذ كل ما في الوجود الا ذاته موصوفة بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخصص ذاتا بل نحو مثلك اعم من غيرك لان المثلية لما يمكن ان تكون من وجوه من الطول والقصر والشباب والشيب والسواد والعلم وغيره لذلك مما يخفى قال ابن السراج اذا اضيفت غير الى معروف له ضد واحد فهو تعرف غيره لصار المعرفة كقولك عليك بالحركة غير السكون فعلى ذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم صفة الذين انعمت عليهم الا ترى المغضوب رضي الله عنهم ضد غير المغضوب عليهم وكذا اذا شتهر شخص بمماثلتك في شيء من الاشيا كالعلم فمثل كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اي الصلاح لان عمله كان فاسدا **والجواب** انه على البدل

لا الصفة

لا الصفة وقالوا في حسبك وشرعك وكفيك وهديك وهما لانهما لم يتعرف لانها بمعنى الفعل لان معنى حسبك زيد يكفيك زيد وكذا اخواته وقد استعمل ناهيك على اصله من النصب فقيل برجلين ناهيك من رجلين وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين وكذا ينبغي ان يكون حده بلده وربيبه قبيلة وابن امه وابا ذره ومن لان الضمير فيه مثله لا يعود الى المضاف نحو رب رجل واحد ابيه فالضمائر عائدة على رجل والضمير الراجع الى النكرة غير مختصة نكرة كقولك رب شاة وسخلتها فان كان ذلك الصاحب معرفة تعرف المضاف فلكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه ثم باقتصار واما اذا اريد بغير ومثل كمال المغايرة والمماثلة فانهما يتعرفان بان كان صفات المخاطب المشتهر هو عليها معلومة فاذا اريد كمال التشخص او ثبوت اضدادها كلها تشخص فقد تعين **قوله** بخلاف اضافة الوصف الى معموله الخ فائدة ذكر الكشاف في الكلام على قوله مالك يوم الدين ان اسم الفاعل اذا اريد به زمان مستمر كانت اضافته حقيقية واعترض عليه بانه ذكر في الكلام على قوله تعالى جاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا ما حاصله ان اسم الفاعل اذا اريد به زمان مستمر كانت اضافته لفظية فقد تناقض كلامه قال السيد كالسعد واجيب بان الزمان المستمر يشمل الماضي والحال والاستقبال فجاز ان يعتبر جانب فلا يكون الاسم عاملا وتكون اضافته حقيقية وان يعتبر جانب الحال او الاستقبال فيكون الاسم عاملا واضافته غير حقيقية وكل واحد من الاعتبارين يتعلق باقتضاء المقام وقرائن الاحوال وفي هذا الجواب الذي افره السيد كالسعد تصريح بجواز الامرين بالاعتبارين وقال الرضي واما اسما الفاعل والمفعول بمعملهما في مرفوع وهو سبب على ان منصوب سواء كان بمعنى الماضي او بمعنى الحال او بمعنى الاستقبال

أو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة بل كان للإطلاق المستفاد من الاستمرار نحو
زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومؤدب خدامه وإذا كان كذا فإضافتهما
للوصف من فاعلهما معنوية لفظية دائما أو يعمل اسم الفاعل والمفعول الرفع
فيه غير السبب بمعنى الإطلاق كان أو بأحد الأزمنة الثلاثة نحو مررت
برجل قائم في داره عمرو ومضروب على بابه ذكر لكن لا يضاف لأن الرفع هنا المرفوع
إلا ضمير فيه فيمتنع انتقاله إلى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع
في الظاهر وأما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات
اللفظية فيحتاج أو يشترط لكونها أجنبية وهو هنا بشرطها النظر معنى
ومن ذا وجه اشتراط الشرط لهما إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال أو الإطلاق المفيد
للاستمرار فإذا ثبت أن اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الأجنبي إذا كان بأحد
هذه المعاني الثلاثة فإضافتهما إلى ذلك الأجنبي لفظية لأن ذلك مبني
على العمل كما تقدم أي في قوله كغير كرونا ناصبه إضافة لفظية مبني على كونها
عاملة في محل المضاف إليه إما رفعا أو نصبا على المفعول وذلك معروف في كلام
النحويين وفيه تصريح بأن إضافة الوصف الرافع له لفظية وإن كان بمعنى الماضي
وفيه أيضا التصريح بالإطلاق وأن إضافة الوصف المراد به الاستمرار لفظية خلاف
ما تقدم عن الكشاف وأتباعه لكنه قال بعد ذلك واسم الفاعل والمفعول المستمر
يجوز أن يكون إضافته محضة كما يجوز أن لا يكون كذلك وذلك لأنه وإن كان بمعنى
المضارع الآن الاستمرار ملابسته المضاف للمضاف إليه في تعينه به أو تخصصه
فإن سيرتي تقول مررت بعبد الله ضاربك كما تقول مررت بعبد الله صاحبك أي
المعروف بضربك كما تقول مررت برجل شبهك أي المعروف بشبهك فإذا انفصلت
منه للمعرفة فيعمل الفاعل في محل المجرور به نصب كما في صاحبك وإن كان أصله

اسم

اسم فاعل من صحب يصحب بل تقدير كأنه جامد ثم وقد صرح في إضافة الوصف المراد
به الاستمرار لكنه صرح بتوصيله غير مدرك تفصيل الكشاف وأتباعه المستفاد
من الجواب السابق كما نقوضا هو فيتوافق لهم في التفصيل فخالف لهم في المدرك
وأما ابن هشام فكلامه في مغنيه صريح في اعتماده أن إضافة الوصف المراد به
الاستمرار حقيقة أبدا من غير تفصيل فإنه نقل كلام الكشاف ثم أول واستحسنه
ثم رد كلامه السابق بعد أن ذكر فيه ما فيه فهو للأول ويتحصل من ذلك كله أن
الكشاف وأتباعه كالسعد والسيد على التفصيل في إضافة الوصف المراد به الا
ستمرار وكذا الرضي لكنه خالف لهم في مدرك التفصيل كما قدروا أن ابن هشام
على الإطلاق فيهما وأن السيد بعدما تقدم عنهما ذكره ويمكن أن يقال الا
ستمرار في مالك يوم الدين   وفي جاعل بمجرى تتعاقب أفراده فكان
الثاني عاملا وإضافته لفظية لوروده المضارع بمعناه دون الأول ويستفاد
منه أمر الأول أن الاستمرار أعم من الثبوت والدوام ثم إنه يكون تجدديا تتعاقب
أفراده وثبوتيا به وأما الثابت الثاني أن اسم الفاعل إذا كان للثبوت كان غير عامل
وكانت إضافته حقيقية وقد يشكل ذلك بالصفة المشبهة فإنها للثبوت أو
حقيقة على عمل الوصف وعدم عمله كما صرح بذلك الحاجبية وتقدم في كلام
الرضي والصفة تعمل وإن كانت للثبوت لأن عملها بسبب مشابهتها لاسم الفاعل
في أنها تؤنث وتثنى وتجمع وهذه المشابهة تحققه فيها وإنما عملت دائما
وكانت إضافتها لفظية دائم الوجود سبب العمل إنما يعتقد في اسم الفاعل
فإن عمله لمشابهته الفعل المضارع فإذا كان بمعنى الثبوت فاتت المشابهة
لأن المضارع لا يكون للثبوت فلم يعمل لانتفاء سبب العمل فكانت إضافته حقيقية
والثالث أنه لا يعم الإطلاق أن إضافة الصفة المشبهة لفظية إن جعلنا اسم

الفاعل المراد به الثبوت صفة مشبهة حقيقة على ما سيأتي وقد اختلف تعبيرهم
فيه فمنهم من يعبر بأنه صفة مشبهة ومنهم من يعبر بنحو أن له حكم الصفة
المشبهة أو أنه يعامل معاملتها فيحتمل أن اختلافهم في التعبير مبني على الاختلاف
في اسم الفاعل المذكور هل هو صفة مشبهة حقيقة أو لا ويحتمل أن المراد منهما
واحد وأن في أحد تعبيريهما تجوزا إما بأن يراد بالثاني أنه صفة مشبهة حقيقة
والتعبير بأن له حكمها أو أنه يعامل معاملتها بناء على أنه منها حقيقة وإنما
عبروا بذلك لأن إدخاله فيها أمر طارئ على أصله وقد قال الرضي **قلت**
ولقائل أن يقول إن ضامرا ومنطلقا ونحوهما مما يجري على المضارع إذا أريد به
الثبوت يعامل معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة فإن قلت
ما ذهب إليه من قال إنها ذكرت جارية لكونها متعدية على أنها تعمل في قوله من
حد بزاوا خ ثلثه أو عدو نما عكف ذا رحبة مشبهة **قلت** إن ح لا يتأتى
وهو محمول على أن حكمه حكم الصفة المشبهة لأنه قصد به الثبوت ولذلك أطلق
عليه صفة مشبهة ثم كذا أفادني شيخنا سيدي المحقق وسندنا المدقق ابن أحمد
ابن القاسم القباب رحمه الله تعالى **قوله** أما أنه لا ينعت فلأنه غني عن الإيضاح
يعني وهو النعت الذي هو الأهم وغيرهما على الموضح كرجل البار وقد يشكل هذا
باسم الله تعالى فإنه غني عن الإيضاح لأنه أعرف المعارف ومع ذلك ينعت للمدح
وقال الرضي أما أنه لا يوصف فلأن المتكلم والمخاطب منه أعرف المعارف والأصل في
وصف المعارف أن يكون للتوضيح ولا توضيح لأعرف لتحصيل الحاصل وأما الوصف المفيد
للمدح والذم فلم يستعمل فيه لأنه امتنع فيه ما هو الأصل في وصف المعارف ولم
يوصف الغائب لأنه مفسر في الأغلب لأكثر ظاهر يفسره وأنه غير محتاج إلى
التوضيح المطلوب في وصف المعارف في الأغلب وأما حمله على المتكلم والمخاطب
لانه

لأنه من جنسهما **قوله** لكونه نهاية في سماء كما هو في ضمير المتكلم وكذا
في ضمير المخاطب إن لم يكن المخاطب واحدا وفي ضمير الغائب أن يتعين مرجعه وفي
الرضي اعلم أن المقصود من وضع المضمر رفع الالتباس فإن أنا وأنت لا يصلحان إلا
لمعين وكذا ضمير الغائب نص في أن المراد هو المذكور بعينه في نحو جاءني زيد
وإياه ضربت **قوله** وأما أنه لا ينعت به فلأنه ليس مشتقا ولا مؤولا بالمشتق قال
الرضي أما أنه لا يوصف به فلما يجيء من أن الموصوف في المعارف ينبغي أن يكون
أخص أو مساويا ولا أخص من المضمر ولا مساوي حتى يقع صفة له وقال بعضهم
لم يقع صفة لأنه لا يدل على معنى فيه نكرة إذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو
رجع إلى ما دل على معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل عليه أيضا
كقولك زيد كريم وأنت هو وأجاز الكسائي وصف ضمير الغائب نحو قوله تعالى لا إله
إلا هو العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل
ثم **قوله** والمشتق يدل على التعدد لا يصلح لأن يدل على المتعدد **قوله** وهو
البالغ من المعارف أي من أنواع المعارف السابقة فلا يرد أن النكرة المقصودة في
النداء نحو يا رجل لمعين تنعت ولا ينعت بها **قوله** وسم الإشارة محل النعت
باسم الإشارة إذا لم يكن مكانيا لأن المكاني لازم النصب على الظرفية فلا يتصرف
فيه فلا ينعت به وقال الرضي والعلم لا يوصف به لأنه لم يوضع إلا لذات
المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك إذا نقل العلم عن الجنسية اسم دال على
معنى ذلك المعنى بالتسمية نحو أحمر وأشقر إذا سميت بهما **قوله**
والموصول قال الرضي ولا يقع من الموصولات صفة إلا ما في أوله اللام نحو الذي
والتي واللائي وإنما يشابه لفظا للصفة في كونه على ثلاثة فصاعدا
فجاز من ردها وأما الموصولة فلم يقع وصفا لأن الغالب فيه الشرط والاستفهام

ووضعه موجودا قبل الفرد وعبر بالاكثر لانه يوصف بالمطابقة وان كانت على
عرفين كما في قوله قرأ النحو المراد وجا سماعيا علم فان المشترع العرابي لمشابهته
لشأ بحسنه لان الموضوع للوصف باسم الاجناس نحو زيد ومال **قوله** ما شاع
في جنس موجود اي اسم شاع في افراد مفهوم كلي موجودة اي حاصلة في الخارج
لو بعد لذلك المفهوم الصادق على كل من تلك الافراد **قوله** كرجل اي كلفظ الاسم
فانه شايع في زيد وعمرو وبكر وغيرها من الافراد الموجودة لمفهوم الذكر الذي
الموضوع له هذا اللفظ فانه يطلق على كل منها اطلاقا حقيقيا من حيث كونه
فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه **قوله** او شاع في جنس مقدرا اي او
شاع في افراد مفهوم كلي غير موجودة اي غير حاصلة في الخارج لكنها بحيث
كلما فرض منها صدق عليه ذلك المفهوم الموضوع له ذلك الاسم بان لا يختص
بواحد منها دون غيره بل يستعمل استعمالا حقيقيا في كل منها **قوله** كشمس
اي كلفظ الاسم فانه شايع في افراد مفهوم الكوكب النهاري لا يختص به واحد
منها دون غيره وهي غير حاصلة في نفس الامر لكنها بحيث كل منها اطلق عليه
هذا الاسم اطلاقا حقيقيا من حيث كونه فرد ذلك المفهوم لا من حيث خصوصه
فعلم انه لم يرد بالجنس ما هو مصطلح الميزان بدليل تمثيله بما هو النوع والصنف
وغيرهما وانه اراد بالجنس الموجود افراد المفهوم الحاصلة في نفس الامر سوا
كانت مما له تحقق في الاعيان او لا وبالجنس المقدر افراد المفهوم التي لا تحصل لها
في نفس الامر مما فرض وجوده فيها واما الجنس فهو ما يتصور فيه شياع لانه يصح
واحد لا حصول له في الخارج لانه منع افراده على نزاع كبير في محله واما المحصول
الذي في ثبوتها ثابت كما بالاجناس كذا افاده شيخنا الشيخ احمد بن قاسم العبادي
رحمه الله تعالى **قوله** وانما ليس موضوعة وضع اسماء الاجناس التي لها افراد موجو
دة

موجودة وحاصلة في الخارج في الوضع المفهوم الكلي **قوله** بجميع اسماء
الاجناس الذوات الجامدة كرجل تنعت ولا ينعت بها يشتق منه اسما لا جعل
الذوات فانها لا تنعت ولا ينعت بها ويشتق منه ايضا اي فانه لا ينعت به
ولا ينعت كمررت برجل او برجال واجاز الاخفش نعتها ايضا في نحو مررت بابي
معجب لك قال ابن هشام في مغنيه وسر قوي في القياس لانها معربة **قوله**
الا ان اول بالمشتق نحو عرفج بمعنى خشن واسد بمعنى شجاع فانه ينعت به ايضا
نحو مررت بقاع عرفج وبرجل اسد **قوله** والمضاف الى واحد منها اي بها واسكنه
مثل جاء زيد صاحب عمرو والفرس او بواسكنه مثل جاء زيد صاحب لجام الفرس
قوله واسم الاشارة لا ينعت الا بما فيه الالف واللام مثل الاشارة في ذلك اي
اذا جعلت وصلة لنداء ما فيه ال نحو يا ايها الرجل وذلك لانهم استكرهوا
اجتماع الياء للتعريف بها ولم يفصلوا بينهما باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل
ابهامه فيصير المنادى في الظاهر ذلك المبهم وفي الحقيقة ذلك المخصص
الذي يزيل الابهام ويبين الماهية فوجد في ذلك الاسم اياه اذا قطع عن
الاضافة واسم الاشارة حيث وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما لان اسم
الاشارة قد يزال ابهامه بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف بخلاف اي فكان
الغاية الابهام فلذا جاز يا هذا ولم يجز يا اي بل لزم ان يرد به ما يزيل
ابهامه وكذلك اسم الجنس لانه الدال على تعيين الماهية ويجري مجرى الاسم ويحوو غيره
ومن ثمة او ولا يجري مجرى اسم الاشارة الموصوف بذي اللام نحو يا ايها هذا
الرجل ومن اجل ان اسم الاشارة لا ينعت الا بما فيه الالف واللام لرفع الابهام ببيان
الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام
لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين بها ان المشار به

الى انسان بل رجل **قوله** لان الجنس اي اسم الجنس المعرف بالالف واللام يزيل الابهام
قد قال لانه لا يزيل الابهام المذكور لان الجنس المعرف بالالف واللام لكان اولى **قوله**
يزيل الابهام الحاصل في اسم الاشارة يعني بحسب الوضع وذلك لان الابهام مقتضى
لبيان الجنس واذا اريد نعته لا يتصور بمثله لابهامه ولا يليق بالمضاف المكتسب
التعريف من المضاف اليه لانه كالمستعار من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير
بتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصوف عليه لانه مع صلته مع
ذي اللام مثل مررت بهذا الذي كرم **قوله** جاء زيد هذا اي الحاضر فانه كرم
من ان هذا نعت قول غير الكوفيين واما الكوفيون وتبعهم السهيلي فلا يجيزوا
ان اسما الاشارة لا ينعت بها الجمود ذا **قوله** وفي نعته بالمضاف الى المضمر
جاء زيد صاحبك اعلم ان ابن هشام استدل بهذا المثال على بطلان القول بان
ما اضيف الى معرفة بمنزلة رتبتها مطلقا فوصف العلم بالمضاف الى المضمر ا
والصفة لا تكون اعرف من الموصوف وقد يمنع هذا الدليل بجواز ان صاحبك
بدل لا نعت **قوله** بالجنس اي باسم الجنس المقرون بالالف واللام نحو جاء هذا ا
الرجل اي الحاضر مما لا كرم من ان الرجل فيه نعت هو قول كثير من النحويين في نحو
مررت بهذا الرجل ان الرجل نعت قال ابن مالك اكثر النحويين يقلد بعضهم بعضا
في ذلك والحامل لهم عليه توهمهم ان عطف البيان لا يكون الا اخص من متبوعه
وليس كذلك فانه في الجوامد بمنزلة النعت في المشتق ولا يمتنع كون المنعوت
اخص من النعت وقد نبه ابن السيد والاعلم في المسئلة بمجموع ذلك عطف لا نعتا
وكذا ابن جني **قلت** وكذا الزجاج والسهيلي قال السهيلي واما تسمية سيبويه له
نعتا فتسامح كما سمى التوكيد وعطف البيان صفة وزعم ابن عصفور ان النحويين
اطلقوا في ذلك الصفة والبيان ثم استشكله بان البيان اعرف من المبين وهو
جامد

جامد والنعت دون المنعوت او مساو له وهو مشتق او في تاويله فكيف يجتمع في
الشيء ان يكون بيانا او نعتا واجاب بانه اذا قدرته نعتا فاللام فيه للعهد
والاسم موول بقولك الحاضر او المشار اليه واذا قدرته بيانا فاللام لتعريف الحضور
بيانا في الاشارة بذلك وتزيد عليها بافادته الجنس المعين فكان اخص قال
وهذا احسن قول سيبويه هو وفيما قاله نظر لان الذي يقوله النحويون ان الحاضر
والمشار اليه انما هو اسم الاشارة نفسه اذا وقع نعتا كمررت بزيد هذا
فاما نعت اسم الاشارة فليس ذلك معناه وانما هو معنى ما قبله فكيف يجعل
معنى ما قبله تفسيرا له وقال الزمخشري في ذلكم الله يجوز كون اسم الله
صفة للاشارة او بيانا ورد بان الجمهور يجوزون في الشيء الواحد البيان والصفة
ويجوز كون العلم نعتا وانما العلم ينعت ولا ينعت به ويجوز نعت الاشارة
بما ليس معرفا بلام الجنس وذلك مما اجمع على بطلانه **قوله** وبالموصول نحو
جاء الرجل الذي قام ابوه وباسم الاشارة نحو جاء الرجل هذا **ان قلت**
النعت لا يكون اخص من المنعوت بل يكون دونه او مساويا له وكل من الموصول
واسم الاشارة اخص من المعرف بالالف واللام **قلت** ما ذكرته مذهب البصريين
في المعارف وقال الشلوبين والفراء ينعت الاعم بالاخص قال ابن مالك وهو القوي
وقال بعض المتاخرين يوصف كل معرفة بكل معرفة كما توصف كل نكرة بكل
نكرة وقال الرضي ينبغي اولا ان يعرف انه ليس مرادهم بهذا انه ينبغي ان
يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اكثر مما يطلق عليه لفظ الصفة
او مساويا له فان هذا لا يطرد لا في المعارف ولا في النكرات اما في المعارف
فانك تقول جاءني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت النبي العجيب واما في النكرات
فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذه ذات قديمة او واجبة الوجود بل مرادهم

ان المعارف انحصرا في المضمرات والاعلام والمبهمات وذي اللام والمضاف الى
احدها يوصف بما يحق وصفه منها بما يحق الوصف به منها الا ان يكون الموصوف
اخص اي اعرف من جهة او مثلها في التعريف فقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان
كان اخص من الاول من جهة مدلول اللغة الا انهما من جهة التعريف الطاري
على مدلوليهما الوضعي متساويين وفي قولك بهذا الرجل لكن هذا اخص من
الرجل من حيث انه يجب ان يشار به بوضع واحد الى مشار اليه كان لكن التعريف
في الاشارة اقوى من التعريف الذي في بطن هذا ايضا فالاسم الموصوف اخص
او مساويا بالمعرفة ينبغي ان يعرف مرتبة المعارف بعضها من بعض حتى يبنى
عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساويا فالمنقول عن سيبويه وعليه
جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف من المعارف ظاهر واما الغائب فلان
احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة اليد وانما كان العلم اخص واعرف من
اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع اي ذات
معينة كما عند المستعمل بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الواضع اي
ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان تقرن به الاشارة الحسية
وكثيرا ما يقع اللبس في المشار اليه اشارة حسية فلذلك كان اكثر اسماء
الاشارة موصوفا في كلامهم ولذا لم يفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة
احتياجه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المعرف باللام لان المخاطب
يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب
دون العين ولضعف تعريف ذي اللام يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى
ان ياكله الذيب واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف
اليه

اقوى

اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسب منه وكذا يوصف
المضاف الى المضمر كما يوصف المضمر بعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام الر
جل الظريف بدل المصاحبة وعند سيبويه هو صفة لغلام ومذهب الكو
فيين ان الاعرف العلم ثم المبهم ثم ذو اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم حين
وضعه لم يقصد به الا مسمى واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما يماثله
وان اتفق مشاركة بوضع ثان بخلاف سائر المعارف وعند ابن كيسان العلم والمضمر
ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم
الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك
اعرفها ضمير المتكلم والعلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك ثم ضمير
المخاطب جعلهما في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ابهام اي الذي لا يشتبه
مفسره ثم المشار به والمنادى ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف
اليه فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابعا لغير الاخص فتؤول
عند صاحب ذلك المذهب كما صرح باسم الاشارة في قولك بزيد هذا فان عند
ابن السراج صفة عند غيره وعليه فقس وانما لم يجز ان يكون النعت اخص من
المنعوت لان الحكمة تقتضي ان يبدا المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب
بذلك لم يحتج الى النعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة اهـ
فان قلت لم ترك التمثيل لنعت الموصول بغيره **قلت** لعله لم يعرف له مثالا
تحقيقا قال الرضي واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا بل قال
الزجاج ان الموصول صفة لمن امركم في والكافرون مستغن بالصلة عن الصفة
قوله والرابع للنعت في هذه الامثلة ما يتبع المنعوت [illegible] ما ذكره

من ان العامل في النعت هو العامل في المنعوت وهو قول سيبويه وذهب الى ان العامل
في النعت والتوكيد وعطف البيان هو العامل في متبوعها وقال الاخفش العامل
فيها معنوي كما في المبتدأ او الخبر وهو كونها تابعة وقال بعضهم ان عامل
الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع
في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجيء في جاءني زيد الظريف ليس
في قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني
العالم زيد وجاءني زيد نفسه فلما انصب على التابع حكم العامل المنسوب معنى
حتى صار التابع والمتبوع معا كجزء منسوب اليه وكان الثاني هو الاول في المعنى
كان الاولى انصباب عمل المنسوب عليهما معا فكيف اللفظ في المعنى اما الا ا
فلنا جاءني غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثاني ليس
هو معنى فلم يعمل العامل فيهما معا واما جعل العامل معنويا كما ذهب اليه
الاخفش فخلاف الظاهر لان العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة الى اللفظي
كالشاذ النادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف
الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفي اذا امكن العمل بالظاهر الجلي واما البدل
فالاخفش والرماني والفارسي واكثر المتأخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس
الاول واستدلوا بالقياس والسماع اما السماع فنحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالر
حمن لبيوتهم وغيره لكن من الى بد الاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومد
ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا ومذهب
سيبويه والمبرد والسيرافي والزمخشري وابن الحاجب واختاره ابن مالك ان العامل
في البدل هو العامل في المبدل منه لان المتبوع في حكم الطرح فكان عامل الاول
الاول باشر الثاني **باب التوكيد** قوله يقال فيه ايضا التأكيد بالهمزة

وابدالها

وابدالها الفا على القياس في نحو فاس وراس والاول فان قيل ما تنقص الهمزان
بعد توكيد دار التوكيد مصدر سمي به التابع لانه يفيد ويقال اكد تأكيدا
ووكد توكيدا قوله لفظي اي منسوب الى اللفظ لحصوله من ذكر اللفظ قوله
ومعنوي اي منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى قوله اعادة الاول
بلفظه اي بمعاد الاول الذي اعيد به الاول وذكر به ملتبسا بلفظه وقد يكون
على تقدير مضاف اي ذو اعادة الاول بلفظه قوله ويكون في الاسم والفعل
والحرف ولا ينافي ان يكون في غيرها كالجملة لانه لم يدع الحصر قوله او اعادة
الاول يراد به اي معاد الاول يراد به اي الذي اعيد به الاول وذكر به
كائنا يراد به او ذا اعادة الاول يراد به والسبب في التأويل المذكور
مطابقة الاعادة للتوكيد الذي هو احد التوابع مع امتناع حمل المبتدا
بنفس على الاخر قوله لقصد التقرير اي تقرير المؤكد وهو الكاف اي تحقق
مفهومه ولو لم اعني جعله مستقرا محققا ثابتا بحيث لا يظن به غيره
ضربوا زيد زيد اذا ظن المتكلم غفلة السامع عن سماع لفظ المؤكد او
غفلة السامع عن حمله على معناه اي عن التوجيه الى ما يراد به حقيقة او
مجازا في اللفظ او وضعا على معنى حقيقة فيظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله
على معناه اما الغفلة او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض
الذي وضع التأكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة
السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم فاذا قصد المتكلم احد هذين
الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع
ظن به الغلط فيه فكرر اللفظ نحو ضرب زيد زيدا وضربا ضربا زيد
وما يجب هذا الذكر المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد نفسه بناء على ان الم

يجوز ان

المذكور عمرو وكذا ان كنيت به الغداة عن سماع لفظة زيد بقولك نفسه
بما ينفعك قوله تقدير اضافة اي مضاف قوله في الكاشي العموم قوله رفع
التوكيد اي بالمعنى المصدري او بمعنى المؤكد بكسر الكاف اي يحصل في الغرض
الاول بلفظ النفس او العين وهو اي الغرض الاول الرابع احتمال تقدير الاضافة
اي المضاف الى المتبوع كما مر في تفسير الغرض الاول بالرابع المذكور الان هذا الكلام
غير مراد اذ الرابع المذكور يحصل به الغرض الاول الا انه مر قطعا ان عبارته تجوزا
اما باطلاق الرابع على الرفع او بحذف المضاف اي رفع الرابع المذكور او يجعل في
الحيثية اي الرابع من حيث انه رافع اي من حيث ثبوت الرفع له ولعله اتكل في
القرينة بوضوح المراد قوله او العين يفهم منه انه لا يجوز الجمع بينهما وليس
كذلك فيجوز التوكيد بكل منهما وبهما معا كما سيذكر ويجب عند اجتماعهما
البداءة بالنفس لانها عبارة عن جملة الشيء والعين مستعارة في التعبير عن
الجملة وقيل يبدا بايهما شئت قوله بمعنى النفس احترز به عما اذا اريد بها
بالعين الجارحة المخصوصة فانها بذلك لا توكيد ومما مر انه اذا اريد بالنفس
الدم يكون بدل بعض او فيها توكيد فظهر انه انما يوكد بالنفس والعين اذا
اريد بهما الحقيقة ويجردان عن غيرهما لجواز جرهما بباء زائدة لا تقول
جاء في القوم باجمعهم بخلاف عينه فانه يوكد بها مع الباء وبدونه نحو رايته
عينه وبعينه هو ومثل العين فيما ذكر النفس ثم رايت ابن هشام قال في المغني
بعد ان ذكر انه يجب تجرد اجمع من ضمير المؤكد في باب التوكيد واما قولهم
جاء القوم باجمعهم فهو بضم الميم لا بفتحها وهو جمع لقولك جمع على حد قولهم
فرخ وافرخ والمعنى جاؤوا بجماعتهم ولو كان توكيدا لكانت الباء زائدة مثلها
في قوله هذا او جلكم الصغار بعينه فكان يتم اسقاطها ثم رايت النووي

في البيان

البيان قال والاولى باجمعهم بضم الميم ويجوز فتحها لغتان مشهورتان اي بجميعهم
قوله بالتفرق بسبب تقدير المضاف او بعده قوله رفع المجاز اي رفع احتمال
المجاز بدليل قوله فيما ياتي يرتفع بذكر النفس والعين احتمال بدليل قوله فيما ياتي الخ
وكما تقرر كلامه ان احتمال المجاز يرتفع وهو كما قرر كلام منهم وذهب جمع منهم
ابن عصفور الى ان الاحتمال لم يرتفع وانما ضعف وهو وجيه جدا ونسب الرضي
انه انما يرتفع المجاز عن المؤكد حتى ياتي بجميع الفاظ التوكيد واعلم ان المجاز
المرفوع يحتمل انه التجوز بحذف مضاف ويحتمل انه المجاز في استعمال اللفظ في غير
ما وضع له ويحتمل انه المجاز اللغوي وهو الا نشاد الزجر ما قوله فتعين بعض هذه
الاحتمالات لا يعول عليه لعدم دليل عليه فهو اما قصور او تقصير قوله جمع
قلة على افعل احترز به عن جمع الكثرة كنفوس وعيون وعن جمع القلة على
غير افعل نحو اعيان فانه لا يوكد به شيء من ذلك قوله وهو افصح من التثنية انما
كان الافراد افصح من التثنية لان فيه اجتماع تثنيتين وانما كان الجمع افصح من الافراد
لان التثنية جمع في المعنى فائدة ذكر في شرح المغني مضاف الى متضمنه يختار
فيه لفظ الجمع على الافراد والافراد على التثنية فالاول كقوله تعالى ان تتوبا
الى الله فقد صغت قلوبكما والثاني كقوله
• حمامة بطن الواديين ترنمي • سقاك من الغر الغوادي مطيرها • والثالث
كقوله • ظهراهما مثل ظهور الترسين • ولما جاز في كلام العرب ما لا يدل
على ما وضع له فيدل المفرد على الواحد والمثنى على اثنين والجمع على جماعة وقد يخرج
عن هذا الاصل وذلك قسمان مسموع ومقيس فالاول ما اعتبر جزءا مما اضيف
اليه سمع قطع رحل الشم برديه وان ابشروا ونحو يبارككم بحلالة اي دنانيركم
عيناء حسنة اي عينان ولبيك واخواته لفظ مثنى وضع موضع الجمع

وقالوا شابت مفارقه وليس له الا مفرق واحد وعظيم المناكب وغليظ الحواجب
والوجنات والمرافق وعظيم الاوراك فكل هذا مسموع لا يقاس عليه وقاسه
الكوفيون وابن مالك اذا امن اللبس ونحوها شرع قاعدة الكوفيين من القياس على
الشاذ والنادر قال ابو حيان ولو قيس شيء من هذه لالتبست الدلالة واختلطت
الموضوعات والثاني ما اضيف الى متضمنه وهو شيء لفظا نحو قطعت رؤوس الكبش
الكبشين اي راسيهما او معنى كما عزي للفراء عنده عن ابي كاسد بن قاعر بين
اجواعهما عند عزيبهما وان مثل ذلك ورد فيه الجمع والافراد والتثنية
في الاول ما تقدم من قوله تعالى فقد صغت قلوبكما والسارق والسارقة فاقطعوا
ايديهما في قراءة ابن مسعود ومن الثاني ما تقدم من قوله هامة بطن الواديين
ومن ذلك قراءة الحسن بدت لهما سوآتهما وظهر ابن مالك قياس الجمع
والافراد لفهم المعنى وخص الجمهور القياس بالجمع وقصر الافراد على ما ورد وانما
واجاز الجمهور كراهة تثنيتين مع فهم المعنى ولذلك شرطه ان لا يكون لكل واحد
من المضاف اليه الا شيء . واعلم انه اذا لم يكن التبس فلا يجوز في قطعت الاذنين
الاتيان بالجمع والافراد لالتباس وان يفرق منفصلا فيهما كقوله تعالى على لسان
داود وعيسى ابن مريم فقال ابن ابي بقياس الجمع والافراد وخالفه ابو حيان
لان الجمع انما فسر هناك كراهة اجتماع تثنيتين وقد زالت بتفريق المنفصل
قال والذي يقتضيه النظر الاقتصار على التثنية وان ورد جمع او افراد اقتصر
فيه على مورد السماع قال واما الاية فليس المراد فيها باللسان الجارحة بل
الكلام او الرسالة فليس جزءا من داود ولا من عيسى **قوله** ارادة الخصوص
اي احتمال ارادة الخصوص بما ظاهره العموم اي بلفظ ظاهره العموم **قوله**
في توكيد المثنى المذكر بكلا والمؤنث بكلتا فلا يستغنى بكلا عن كلتا كقوله
لمت

. لمت بفرقتي الزيديين كلاهما . وخرجه ابن عصفور على تاكيد المعنوي بغير
التخصيص كليهما او قد يغني كلا عن كليهما وكلتيهما اي قولك جاء الزيدان
او الهندان كلاهما **جايز** اشترط جمع منهم ابن هشام لصحة توكيد
المثنى صحة وقوع مفرد موقعه ليمكن توهم ارادة البعض باسم الكل فجاء الزيدان
كلاهما **قوله** والمرآتان كلتاهما اذ في حلول المفرد محل المؤكد بهما ويحتمل انه
اطلق المثنى واريد به واحد فلا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الاختصام
لا يكون الا من اثنين حتى يحتاج الى التاكيد لرفعه وانه لم يسمع من العرب فكيف
وفي الهمع انهم لا يؤكدون فعل التعجب بالمصدر لان التاكيد به لرفع توهم
المجاز في الفعل واثباته حاصل بكونه حقيقة اذ لا يتعجب من موصوف بشيء الا
وذلك الوصف ثابت له حكما فكما رفضوا تاكيده بالمصدر رفضوا تاكيدها اذ
لما كان المجاز لا يدخله ويدل على المنع ايضا اجماعهم على منع جاء زيد كله لعدم
الداعي والمنقول عن الجمهور الجواز وعليه ابن مالك محتجين بان التوكيد قد
يأتي للتقوية لا لرفع الاحتمال كما اتوا اجمع واكتع بعد كل ولا احتمال يرفع بهما
لرفعه بكل **والجواب** كما قاله ابو حيان ان المعنى الذي يفيده اللفظ حقيقة
فلا حاجة لذلك اذ يؤكده لما تقرر اذا قرئ برواية عن العرب وقد ذكر انا
ان ذلك لم يسمع **قوله** ويجيء في توكيد ما له اجزاء يصح وقوع بعضها مو
قعه في حكم المجيء . فلا ... اشتريت العبد كله لان العبد قد يتجزى في الاشترا
فيصح تاكيده بكل لتفيد الشمول **قوله** حالة كونها مضافة الى ضمير المؤكد
فيه اشارة الى وجوب اضافة كل الى ضمير المؤكد ومنع حذفه استغناء بنيته
خلافا للفراء اجازه والزمخشري ومنع اضافته الى ظاهر مثل المؤكد خلافا لابن مالك حيث
اجاز اضافته الى الظاهر المذكور مستشهدا بقوله .

يا اشبه الناس كل الناس بالقمر • وخرجه ولده على ان كلا نعت اي اشبه الناس الكاملين فلم يقع كله الا على الناس الكاملين وليس منه قوله تعالى انا كل فيها في قراءة بعضهم خلافا للفراء والزمخشري والكوفيين كما نقله عنهم بعضهم في زعمهم ان اصله انا كلنا فحذف الضمير استغناء بنيته هو كلا بدل من اسم ان او حال من الضمير المرفوع في فيها **قوله** وفي اسم الجمع المراد جاء القوم كلهم كالناس كله مع ان الجيش ليس باسم جمع وليس كذلك ويدل على اختصاص القوم بالذكور قوله تعالى لا يسخر قوم من قوم عسى ان يكونوا خيرا منهم ولا نساء من نساء عسى ان يكن خيرا منهن وقول زهير • وما ادري وسوف اخال ادري • اقوم آل حصن ام نساء • قال الزمخشري ان اختصاص القوم بالرجال صريح في الاية وفي البيت المذكور قال واما قولهم في قوم فرعون وقوم عاد هم الذكور والاناث فليس لفظ القوم بمتعاط يعني بمتناول للفريقين ولكن قصد ذكر الذكور وترك ذكر الاناث لانهن توابع لرجالهن قال وهو في الاصل جمع قايم كصوم وزور ويجوز ان يكون تسمية بالمصدر قال بعض العرب اذا اكلت اجيبت قوما وبغضت قوما اي قياما نعم انكله مد **قوله** اما انك لم تعتد بالمتخلف اي المختلف الحقير وارادته به من عداد ذلك البعض كانهم هم القوم والتاكيد يدفع توهم عدم الشمول في لفظ القوم **قوله** او ان الفعل الواقع من البعض كالواقع من الكل مبالغة بناء على انهم في حكم شخص واحد وذلك لتعاونهم واشتراكهم واشتراك مضارهم ورضى كلهم بما فعل بعضهم وعلى هذا الوجه لا يكون ترتيبهم عدم الشمول في لفظ القوم اذا علم انه اريد الكل لكن توهم ان الفعل المنسوب الى الكل لم يصدر عنهم بل عن بعضهم وانما نسب الى كلهم لما ذكر فالكلام في الكلام حينئذ مجاز اسنادي وياتي كون التاكيد بكل واخواته دفعا لتوهم

هذا المجاز بحث وانك اذا قلت جاءني القوم كلهم بقيتهم منه الاحاطة والشمول في احاد القوم وافرادها يلزم من ذلك الاحاطة انسبه وشمولها لتلك الاحاد كما هو المراد عن بعضهم واعلم ان نسبة الفعل الواقع من البعض الى الكل وجمعا واحد وهو ان يراد وقوعه فيما بينهم وحينئذ يكون اما مجازا لغويا اما في الهيئة التركيبية واما في لفظ الفعل والتاكيد بكل لا يدفع هذا التجوز ايضا فتامل **قوله** بناء على انهم في حكم شخص واحد الاظهر ان يقال بناء على ان البعض في حكم الكل لكنه نظر الى انه لا يناسب في العرف الفعل الصادر عن البعض الى الكل الا اذا كانوا كذلك **قوله** وتلحق كلا في هذا الغرض اجمع وجمعا واجمعون وجمع اعلم انه لا يجوز تثنية اجمع ولا جمعا ونحو ذلك استغناء بكلا وكلتا كما استغنوا بتثنية سي عن تثنية سواء وذكر فيه بعض المشايخ بانه انما يصح الاستغناء بذلك اذا قصد شمول الافراد كما في جاء الزيدان او المرأتان اما اذا قصد شمول اجزاء الافراد كما في اشتريت العبدين او الامتين فان كلا وكلتا لا يفيدانه ويفرق بين سي وسواء بينهما بان سواء تكلموا بها على المثنى كقولك زيد وعمرو سواء وكذا لك اجمع وجمعا فليتامل وبعضهم علل امتناع تثنية اجمع وجمعا بانه لم يسمع وما ذكر من امتناع التثنية هو مذهب جمهور البصريين **قوله** وان قصدت جمعت بين كل واجمع فلا يراد زيادة التقوية بتبع اجمع وفروعه باكتع واخواته وترك المصنف ذلك نظرا لقلة استعماله ويجب فيها هذا الترتيب المرصوف على الصحيح والحكم عليها اذا اجتمعت بانها كلها تاكيد للاول **قوله** بشرط تقدم كل على الجميع الخ قال الرضي اعلم اذا اردت الجمع بين الفاظ التوكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمع ثم اخواته من اكتع والابتع اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة

لا ترى ان قولك كل القوم يعنرا كلا الاحاد ومع ذلك يحتمل ان يكون الفعل المنسوب الى جميع الاحاد صادرا
ح

للنفس ومعنى فيهما فتقديم النفس على العين أولى وأما تقديم النفس على العين فلأن
النفس لعله موضوع لما يبتدأ حقيقة ولذلك العين مستعار لما مجاز من الجارحة
المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك إلا وجهه أي ذاته وإنما تقدم
الكل على أجمع فلكونه جامدا أو اتباع المشتق للجامد أولى ولا سيما إذا كان
المشتق على وزن الصفة وشبها بها وأيضا إن كلا قد يقع مبتدأ دون أجمع فإنه
لا يقع إلا تأكيدا له وأما تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية
المرادة من جميعها وأما تقديم أكتع في الصحيح على أخواته فلكونه أظهر في
إفادة معنى الجمع منهما لأنه من قولهم حول كتيع أي تام وهذا المعنى خفي
فيهما ه

قوله

فسجد الملائكة كلهم أجمعون قال بعض العلماء فائدة ذكر كل
فيه رفع وهم من يتوهم أن الساجد البعض وفائدة ذكر أجمعون رفع توهم
من يتوهم أنهم لم يسجدوا في وقت واحد بل سجدوا في أوقات مختلفين والأول
صحيح والثاني باطل بدليل قوله تعالى لأغوينهم أجمعين لأن إغواء الشيطان
لهم ليس في وقت واحد فدل على أن أجمعين لا تعرض فيه لاتحاد الوقت وإنما
معناه كمعنى كل سواء وهو قول النحويين وإنما ذكر في الآية تأكيدا على تأكيد كما
قال تعالى فمهل الكافرين أمهلهم رويدا

قوله

والتوكيد يخالف النعت في
أمور الخ مراده التأكيد المعنوي وفي الرضي وقد يكون مع التأكيد اللفظي
عاطف نحو والله ثم والله وقوله فلا تحسبنهم بعد قوله فلا يحسبن بخلاف
التأكيد المعنوي فإنه لا يعطف بعض ألفاظه على بعض ولا يقطع كما جاز في
العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاء في القوم كلهم وأجمعون ولا جاء في
القوم كلهم أجمعين لأنه إنما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المعطوف
مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه فلا يعطف عليه والألفاظ التي
التوكيد

التوكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على
بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فيقطع فلو قطعت أو عطفت
لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه وأما جواز العطف
في بعض التأكيد اللفظي بالفاء وثم فيما يجي في حروف العطف ه ومن الأمور
التي خالف التوكيد فيها النعت أن جميع ألفاظه معارف بعضها بالإضافة
كالنفس والعين وكل وبعضها بنية الإضافة إلى الضمير كأجمع وأخواته
لأنها أجمع جميعهن فحذف الضمير للعلم به وعزي هذا القول لسيبويه
وقيل بالعلمية لأنها أعلام للتوكيد علقت على معنى الإحاطة بما يتبعه
كأسامة ونحوه من أعلام الأجناس وهذا قول صاحب البديع واختاره
ابن الحاجب وصححه أبو حيان ويؤيده أنه لم يعرف وليس بصفة ولا شبهها
وما منع وليس كذلك وهو معرفة والمانع هو تعريف العلمية وأنه جمع
بالواو والنون ولا يجمع من المعارف بهما إلا العلم خاصة ولا جائز أنها معرفة
لم تنصرف أما العلمية فواضح وأما في أجمع الوزن وفي جمع العدل عن
فعلاوات الذي يستحقه فعلاء مؤنث أفعل المجموع بالواو والنون وأما
على نية الإضافة فلشبه هذا التعريف بالعلمية من حيث إنه لا أداة
فيها كمنع صرف سحر المعين للعدل وشبه العلمية إذ لا أداة لتعريفه
فيها وإن كان على نية إل

باب العطف

قوله

العطف هو
لغة الرجوع ولما النداءات واصطلاحا قال بعض المتكلمين هذا اللفظ العام
للمعطوف عطف بيان أو عطف نسق وفائدة تعريف كل من المعطوفين في
كلام المصنف

قوله

فعطف البيان إلى البيان قلت فيه تعبير بجزء
العلم مع أنه لا معنى له

قلت

تعبيره باعتبار المعنى الإضافي

والمراد انه نقل عن البيان بمعنى المبين **قوله** الجامد اي والمنزل منزلته بان كان
صفة يغلب عليه الاسمية قال في المغني ومن الوهم قول الزمخشري في ملك الناس
اله الناس انهما عطف بيان والصواب انهما نعتان وقد يجاب بانهما اجريا
مجرى الجوامد اذ يستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما الصفات نحو
قولنا اله واحد وملك عظيم ثم ويستفاد من جوابه ان عطف البيان كما يكون
جامدا يكون مشتقا جاريا مجراه ولا يرد ذلك على المصنف لان مراده بالجامد
ما يشمل الجامد حكما **قوله** الذي يجيء لايضاح متبوعه الخ ظاهره يوهم
ان عطف البيان لا يجيء لغير ذلك وليس كذلك وقد ذكر صاحب الكشاف في
قوله تعالى جعل الله الكعبة البيت الحرام ان البيت الحرام عطف بيان للكعبة
جيء به للمدح لا للايضاح كما تجيء الصفة لذلك وقد يقال ان كلام المصنف
مبني على الاعم الاغلب **قوله** اقسم بالله ابو حفص عمر بعده ما مسها من
نقب ولا دبر والمراد بعمر عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه وابو حفص كنيته
وقصته انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبرا عجفا
نقبا واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحا
وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره • اقسم بالله ابو حفص عمر • ما مسها من
نقب ولا دبر • اغفر له اللهم ان كان فجر • وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال
اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال
ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبا عجفا فحمله على بعير وكساه **قوله** في الجمود
المحض المراد به جمود الجامد الذي لم يؤول بمشتق واحترز به عما وقع من النعوت جا
جامدا نحو مررت بزيد هذا او دانع عربي فانه في تاويل المشتق انظر لذا المعنى
مررت بزيد المشار اليه وبقاع عشر **قوله** وعطف النسق التابع الخ
قال

قال ابو حيان ولكونه بادوات محصورة لا يحتاج الى حده ومن حده كابن مالك
بكونه تابعا باحد حروف العطف لم يصب مع ما فيه من الدور لتوقف معرفة
المعطوف على حروفه ومعرفة الى العطف ثم وبينتقض التعريف الذي ذكره
المصنف بالتوكيد الذي توسط بينه وبين متبوعه حرف عطف كما تقدم
قوله اخرج ما عدا المحدود من التوابع اي التوابع التي عدا المحدود في عمومه
الا انه يخرج من التاكيد اللفظي ما توسط بينه وبين متبوعه الفا او ثم نحو
والله ثم والله وعن اولى لك فاولى ومن في قوله من التوابع تبعيضية ولا يجوز
ان تكون بيانية لاقتضائها ان المحدود ليس من التوابع وان البيان اعم من
المبين نعم يجوز ان تكون بيانية بحذف مضاف اي من بقية التوابع ويجوز ان
تكون ابتدائية في موضع الحال اي حالة كونه كائنا ناشئا من التوابع
وليتامل **قوله** ونسقه تقديمه على نصه ما قبله ليقع تفسيرا له لكونه اوضح
اولى **قوله** وحروف العطف على الاصح تسعة عدها في التسهيل ثمانية ثم قال
وليس منها لكن وفاقا ليونس ولا اما وفاقا لابي علي وابن كيسان ولا الا خلافا لل
اخفش والفراء ولا ليس خلافا للكوفيين ونقله ابن عصفور عن البغداديين ولا
اي خلافا للصاحب المستوفي وعدها في الخلاصة تسعة وابن الحاجب عشرة
قوله باسقاط اما ومع اسقاطه والذي يمنع من كونها عاطفة اقتران
الواو بها **قوله** لمطلق الجمع اي الاجتماع في الحكم من تقييده بذلك الاجتماع بكون
زمان المجتمع واحدا عدل اليه عن قول ابن الحاجب وغيره الجمع المطلق لما قيل
من ايهامه تقييد الجمع بالاطلاق والغرض التقييد والحق ان مؤدى العبارتين
واحد لان المطلق هنا ليس للتقييد بعدم القيد بل لبيان الاطلاق كما يقال
الماهية من حيث هي الماهية لا بشرط ولا لم يصدق بترتيب ولا معية ونسبت

توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق الماء مع الغفلة عن ان ذلك
اصطلاح شرعي في بعض انواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوي وما ذكره المصنف
من ان الواو لمطلق الجمع وهو مذهب الجمهور فيصح ان يعطف بها لاحق في الحكم
على المتبوع في عصره لما تشارك فيه له قال تعالى ولقد ارسلنا نوحا وابراهيم وان
يعطف بها سابق اي متقدم على المتبوع قال تعالى كذلك يوحي اليك والى الذين
من قبلك وان يعطف بها مصاحب اي موافق للمتبوع قال تعالى فانجيناه واصحاب
السفينة وذهب بعض الكوفيين الى ان الواو للترتيب وحكي ايضا عن قطرب وعن
ثعلب والربعي وغيرهم ورد هم من ادعى اجماع النحاة على انها ليست للترتيب
كالسيرافي والسهيلي احتج القائل بعدم الترتيب بقوله تعالى ان هي الا حياتنا
الدنيا نموت ونحيى وما نحن بمبعوثين كذبت قبلهم قوم نوح واصحاب الرس
وثمود وعاد وفرعون واخوان لوط واوحينا الى ابراهيم واسماعيل واسحاق ويعقوب
والاسباط وعيسى وايوب وقال الشاعر حتى اذا رجبا تولى وانقضى ●
وجماديان وجاء شهر مقبل ● واحتج القائل بالترتيب بان الترتيب في اللفظ يستدعي
سببا والترتيب في الوجود صالح له فوجب الحمل عليه **قوله** والفاء للترتيب والت
والتعقيب معنى الترتيب كون ما بعدها واقع بعد ما قبلها ومعنى التعقيب
كون ما بعدها واقعا بعقب ما قبلها من غير مهلة ولا تراخ **فان قلت** التعقيب
مشتمل على الترتيب ومستلزم له فلم صرح المصنف به **قلت** ليبين انه معتبر
في الوضع لانه لا يلزم من استلزام التعقيب له ان يعتبر في الوضع معه وفي الرضي
الفاء تفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على صفة فيفيد
غير
ترتبها ان ملابسة المعطوف لمعنى الفعل بعد ملابسة المعطوف عليه بلا
مهلة وان دخلت على الصفات المتتالية فان كان الموصوف واحدا فالترتيب
بين

ليس في مثل يستعمل لحصول علما بين مضامين تلك الصفات كقوله جاءني
زيد الاكل فالنائم الذي بالكر فيبا وان كان الموصوف غير واحد ففي تعلق
مدلول العامل بموصوفاتها كما في الجوامد نحو يقوم ثما قرابة وقد بالهاقدام
هجرة فلما سنوا ان عطفت جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي
بعدها عقب الجملة التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو **قوله**
بحسب الحال بغير الوهما قاله ابن الحاجب من ان المعتبر ما يعد في العادة مرتبا
من غير مهلة وقد يطول الزمان والعادة تقضي في مثله بانتفاء المهلة
وقد يقصر والعادة تقضي بالعكس فان الزمان القصير قد يستقل بالنسبة
الى عظيم الامر فيستعمل الواو وقد يستبعد الزمان القريب بالنسبة الى
طول امر تقضي العادة بحصوله في زمان اقل منه وفي الرضي اعلم ان افادة
الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون الثاني المرتب يحصل بتمامه في زمان
طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا لما تقدم كقوله تعالى الم تر ان الله انزل من
السماء ماء فتصبح الارض مخضرة فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر
لكن يتم في مدة ومهلة فجيء بالفاء ولو قيل ثم تصبح نظرا الى تمام الاخضرار
جاز وكذا قوله تعالى فجعلناه نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا
الى تمام صيرورتها علقة ثم قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما
فكسونا العظام لحما نظرا الى ابتداء كل طور ثم قال ثم انشاناه خلقا
اخر نظرا الى تمام الطور الاخير او استبعادا لمرتبة هذا الطور الذي فيه
كمال الانسانية من الاطوار المتقدمة **قوله** لا مدة العمل الظاهر ان المراد اقل
مدة العمل مع تحقق الوصف **قوله** واعترض المعتزلة وابي الترتيب بقوله
تعالى اهلكناها فجاءها باسنا وكذلك ان الفاء فيه لعكس الترتيب لا انه يجيء ●

الباس سبب للهلاك فيتقدم عليه **قوله** واجيب بانه على تقدير لما اراد
يعني ان الهلاك استعمل في معنى الارادة وبعضهم جعل الاية من باب القلب
مبالغة في تعلق الهلاك بهم حتى كانهم اهلكوا قبل مجيء الباس اي العذاب
اليهم وبه قال الفراء فالفاء جعلت للذكر من الترتيب الذكري في عطف المجمل على
المجمل **قوله** غثاء احوى الغثاء بضم الغين المعجمة وتشديد المثلثة ما يقذف به السيل على جانبي
الوادي من الحشيش والنبات والقماش وكذلك يضم الذال الشيء المجموع من امكنة
والحوة سواد يضرب الى الخضرة وقيل خضرة عليها سواد والاحوى الظبي
الذي في ظهره خطوط من سواد وبياض وفي الصحاح الحوة سمرة وقال الاصمعي
لون يضرب الى السواد وقال ايضا الشديد الخضرة التي تضرب الى السواد فان
قلت ما اعراب احوى **والجواب** ان بعضهم كانه من المرعى او بيانه
سود كان صفة لغثاء وفي المغني قال بعضهم انه صفة لغثاء وهذا يسير
يجيء على الاطلاق بل اذا بصر الاحوى بالاسود من الجدب واليبس واما
اذا بصر بالاسود من شدة الخضرة لكثرة الري كما بصر مدهامتان فجعله
صفة لغثاء كجعل فيها صفة لعوجا وانما الجواب ان يكون حالا من المرعى واخر لغثا
بسبب الفواصل **قوله** واجيب بانه على تقدير فمضت مدة فجعله غثاء .
اعترض بان هذا التقدير لا يدفع الاعتراض لان مضي المدة لا يعقب ما قبله
وبعضهم اجاب عن الاية بان الفاء نائبة عن ثم **قوله** والتراخي معنى التراخي
كون ما بعدها ثم واقعا بعد ما قبلها بمهلة وتراخ ولهذا قال سيبويه ان المرور
في نحو مررت برجل ثم امراة مروران لاجل تراخي احد المرورين عن الاخر وايضا
لا تكون ثم للسببية لانه لا يتراخى السبب عن السبب التام وقد يجيء ثم لمجرد
التعقيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء سواء كان بينهما تراخ ومهلة

أم

أم لا وسواء كان الثاني بعد الاول في الزمان او لا كقوله
• ان من ساد ثم ساد ابوه • ثم ساد قبل ذلك جده • فقدم سيادة الابن
وان كانت متاخرة عن سيادة ابيه لان سيادة نفسه اخص وكذا سيادة
الاب بالنسبة الى سيادة الجد **مابرح** قال المرادي في ثم اربع لغات ثم وثم
وثمت وثمت **قوله** كهز الرديني الرماح يقال رمح رديني وقناة ردينية نسبة
الى ردينة وهي امراة كانت تقوم القنا بخط هجر واراد بالهز الاهتزاز والعجاج
الغبار والانابيب جمع انبوبة وهي ما بين كل عقدتين من القصب والشاعر في
ثم اضطرب اي فاضطرب فان الهز اذا جرى في انابيب الرمح اضطرب الرمح
بغير تراخ مع انه في الاصل للتراخي وما ذكره من ان الاضطراب يعقب الجري
بلا تراخ اعترض بان الظاهر ليس كذلك بل الاضطراب والجري في زمن واحد
وعليه ينبغي ان يعترض به على ما قاله من افادتها الترتيب فان قيل ان
الاول علة للاضطراب فهو متقدم عليه بالذات والاضطراب متاخر عنه
فيحصل به الترتيب قيل هذا ابتنى على انهم يكتفون بمثل هذا الترتيب المستفاد
منها **فان قلت** كان على المصنف ان يقول في الفاء وثم للتشريك في
الحكم بانهما يفيد انه ايضا **قلت** لم ينبه على ذلك لوضوحه **قوله** وحتى
للتدريج والغاية معنى الغاية اخر الشيء ومعنى التدريج ان ينقضي ما قبلها
شيئا فشيئا الى ان تبلغ الى الغاية وهو الاسم المعطوف ولذلك وجب ان يكون
المعطوف بها جزءا من المعطوف عليه اما تحقيقا نحو اكلت السمكة حتى راسها
او تقديرا كقوله • القى الصحيفة كي يخفف رحله •
والزاد حتى نعله القاها • فعطف نعله بحتى وليس جزءا مما قبلها تحقيقا
جزء تقديرا لان معنى الكلام القى ما يثقله حتى نعله قال في المغني ولا يتاتى ذلك

يعني كون المعطوف جزءا مما قبله او بحرف الايج المفردات ثم واعترضه الدماميني
بانه لا يجوز في بعض الجمل ان يكون مضمون احداهما بعضا من مضمون اخرى
كما يقول الزمت زيدا بما افار عليه حتى اضفت نجيبه خادما له وبقي زيدا
على بكر شيء حتى مضى داخلا وقد نص علماء المعاني على ان الجملة الثانية
قد تنزل منزلة بدل البعض من الكل من الاولى وذكر كقوله تعالى امدكم بما تعلمون امدكم
بانعام وبنين **قوله** بحسب القوة والضعف اي باعتبارهما **قوله** في الكماة جمع
كمي الكمي الشجاع وفي الصحاح كانهم جمعوا اكما مثل كماة مثل قاض وقضاة
قوله معطوفا على الذات والميم سيذكر في باب المفعول به ان الضمير في الكاف
وحدها وسيأتي الجمع بين الموضعين **قوله** وبحسب الشرف والخسة اي باعتبارهما
ومفهوم كلامه ان القوة ليست من الشرف ولعل وجهه ان القوة بذاتها غير
الشرف لا انها قد تكون سبب الشرف فليتامل وليحرر ويفهم ايضا ان الضعف
ليس من الخسة ولعل وجهه ان الضعف بذاته غير الخسة لا انه قد يكون
سببا لخسة فتدبر **قوله** وهو في غاية الخسة لذا ابران يقول الا من منهم
مقدارا من يباشر ازالة النجاسة والقاذورات لا انه يريد انهم من غاية
الناس فيها ذكر **قوله** وهو قسمان متصلة ومنقطعة اعلم ان ام في
القسمين المذكورين هو مذهب الجمهور وذهب بعضهم الى انها تكون زائدة
وقال في قوله تعالى افلا تبصرون ام انا خير ان التقدير افلا تبصرون انا خير
قوله في المتصلة الخ انما سميت في النوعين لما تبين متصلة لان ما قبلها
وما بعدها لا يستغني باحدهما عن الاخر وعلى هذا فلا تنافي بين السابق
واللاحق في اطلق عليهما انها متصلة باعتبار معنا كهيئة المتصلين
فتسميتها بذلك لا يكون امر خارج عنها وقال بعضهم سميت متصلة
لانها
لانها اذا تلبث بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمثابة كلمة واحدة
الا ترى انهما جميعا بمعنى اي فيكون اعتبار هذا المعنى في تسميتها اولى من
الوجه الاول لان الاقتصار على هذا الوجه راجع اليها بنفسها لا لامر خارج عنها
لكن هذا انما يتاتى في المسبوقة بهمزة الاستفهام لا بهمزة التسوية فيتر
جح الوجه الاول لشموله للنوعين وتسمى ايضا المعادلة لمعادلتها الهمزة
في افادة الاستفهام في النوع الاول والتسمية في النوع الثاني **قوله** وهي
الواقعة بعد همزة التسوية قال في المغني وربما توهم ان المراد بها يعني بالهمزة
بهمزة التسوية الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها وليس كذلك
بل كما تقع بعدها بعد ما ابالي وما ادري وليت شعري ونحوهن والضابط
انها الهمزة الداخلة على جملة يصح حلول المصدر محلها نحو سواء عليهم
استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم ونحو ما ابالي اقمت ام قعدت الا ترى انه
يصح سواء عليهم الاستغفار وعدمه وما ابالي بقيامك ام قعودك ثم والحاصل
ان التوهم الذي ذكره ان التسوية ماخوذة من كلمة سواء الذي يختص
كما قاله الدماميني ان الجملة الواقعة بعدها نحو ما ابالي اقمت ام قعدت
في محل نصب والفعل معلق قال الجوهري وقولهم لا اباليه لا اكترث به ثم بسو
فعل متعد بنفسه وبفرق من معنى الفعل القلبي لان معنى لا اكترث به لا افكر فيه
ازدراء به فجاز التعليق من هذه الجهة واستعمل في المغني ابالي متعديا بالباء
حيث قال وما ابالي بقيامك وعدمه وقد تقدم عن الجوهري ما يقتضي انه
متعد بنفسه وكذا في القاموس ولم يذكر تعديه بالباء بحوزه قال النووي
في تهذيب الاسماء واللغات وقولهم لا ابالي به فقد استعمله في هذه الالفاظ
الكتب وغيرها وهو صحيح وقد اذن به بعض المحدثين من اهل زماننا وزعم

ان الفقهاء يلحنون في هذا وان الصواب لا ابالي وانه لم يسمع من العرب الا هكذا
وغلط هذا الزاعم من اجلنا رحمه الله وقلت بعدما عنه بل قولهم لا ابالي به وهو
صحيح مسموع من العرب وقد روى الخطيب الحافظ ابو بكر البغدادي الامام
في اول كتاب ادب الفقيه والمتفقه باسناده عن معاوية رضي الله تعالى عنه ان
النبي صلى الله عليه وسلم قال من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين ومن
لم يبال به لم يفقهه ورويناه هكذا في حلية الاولياء وثبت في الصحيحين عن
ابي برزة رضي الله تعالى عنه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبالي
بتأخير العشاء هكذا في الصحيحين بتأخير بالباء وثبت في صحيح البخاري عن ابي
هريرة رضي الله تعالى عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليأتين على الناس
زمان لا يبالي المرء بما اخذ من المال امن حلال ام من حرام ذكره في باب قوله
تعالى لا تاكلوا الربا اضعافا مضاعفة في اول كتاب البيوع وثبت في صحيح مسلم
وابي داود في كتاب الجنائز منهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر
على امراة تبكي على صبي لها فقال اتقي الله واصبري فقالت وما تبالي بمصيبتي
والظاهر ان الهمزة الواقعة بعد ما ادري وليت شعري ونحوهما للاستفهام
لا للتسوية فهما اللتان ذكرهما قولهم سواء وقولهم ما ابالي وتصريحاته
نحو سواء علي اقمت ام قعدت ولا ابالي اقام ام قعد بقصرهما على ما ذكر
دون ما ادري وليت شعري ونحوهما **قوله** نحو سواء علي اقام زيد ام عمرو
وقال السيرافي في شرح الكتاب اذا دخلت بعدها الف الاستفهام لزمت ام
بعدها كقولك سواء علي اقمت ام قعدت واذا كان بعد سواء فعل كان بعده او
كذا وبهذا التركيب الواقع في الصحاح اعني سواء علي قمت او قعدت وقرا
ابن محيصن التي لا همزة فيها بعد سواء بجميع ذلك موجه لا لحن فيه ولا
شذوذ

شذوذا في العربية **بل قلت** بما وجه العطف باو والتسوية تاباه لانها
تقتضي شيئين فصاعدا واو لاحد الشيئين او الاشياء **قلت** وجه السيرافي
بان الكلام محمول على معنى المجازاة قال فاذا قلت سواء علي قمت او قعدت فهو
بتقدير ان قمت او قعدت فهما علي سواء وعليه فلا يكون سواء خبرا مقدما
لا مبتدا اي ليس التقدير قيامك او قعودك سواء او سواء علي قيامك او قعودك
بل سواء خبر مبتدا محذوف اي الامران سواء وهذه الجملة دالة على جواب
الشرط المقدر وصرح الرضي بمثل ذلك وقال ويجوز بعد سواء ولا ابالي ان تاتي
باو مجردا عن الهمزة نحو سواء علي قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت
بتقدير حرف الشرط وانشد قول القطامي ● ولست ابالي بعد ادراك مطلبي ●
حتوف المنايا اكثرت او اقلت ● وحكى الرضي ايضا ان ابا علي الفارسي قال لا يجوز
او بعد سواء فلا يقال سواء علي قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء
علي احدهما وهو ظاهر ومثل هذا السؤال والجواب ياتي في العطف بام لانها لاحد
المتعدد والتسوية انما تكون بين المتعدد لا بين احده **تنبيهان الاول** ذهب
ابن كيسان الى ان ميم ام من واو واصلها او ولا دليل يدل له على ذلك **الثاني** قد
يحذف همزة التسوية والهمزة التي يطلب بها وبام التعيين وذلك عند امن
اللبس وفهم المراد وتكون ام متصلة على حالها قرا ابن محيصن سواء عليهم
اانذرتهم ام لم تنذرهم باسقاط الهمزة وهذه [illegible] مكررة **قوله** وقد
لا تقتضيه ما دخلت بان لا تقتضي استفهاما اصلا نحو هل تستوي الظلمات
والنور او تقتضي استفهاما انكاريا كقوله تعالى ام له البنات اي بل له البنات ونحو
ام اتخذ مما يخلق بنات اي بل اتخذ بهمزة مفتوحة مقطوعة للاستفهام
الانكاري ولا يبعد ان تكون في التقدير مجردة عن معنى الاستفهام المذكور والاول الزم

انها لا كان المذكور وهو محال **قوله** انها لابل ام شاء الابل اسم جمع والد
والشاء بالهمزة بعد الالف بين الشياه الكثيرة وليس جمع شاة في الاصح ولكنه
جمع لا واحد له من لفظه قاله ابو حيان **قوله** بل اهي شاء اشار الى ان بعد ام
مبتدأ لان ام لا تدخل على مفرد لانها بمعنى بل الابتدائية وحرف الابتداء لا يدخل
الا على جملة ومن ثم كانت غير عاطفة عند الجمهور خلافا لابن جني وادعى ابن
مالك انها قد تدخل على المفرد وحمل قولهم انها لابل ام شاء على ظاهره دون
تقدير مبتدأ واستدل بانه قد سمع انها لابل ام شاء بالنصب واعترض بان
هذا لا يعرف الا من جهته وان سلم فالتأويل ممكن بان تكون متصلة
وحذفت الهمزة او منقطعة وانتصب شاء بمحذوف اي ام ارى شاء. **قوله**
فان وقعتا بعد الطلب اي بعد صيغة الطلب لانه لا يطلب به التخيير والاباحة
والظاهر ان المراد بالطلب ما يعم انواع الطلب فليتأمل ومن ثم رأيت الرضي
قال واما في سائر اقسام الطلب فللاستفهام نحو رأيت زيدا عندك او عمرو
ولا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او جملا
فالظاهر فيه جواز الجمع الا في الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما
لا يذكره مع الاخر معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب
زيدا او عمرا والعرض الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر
في الاباحة والتخيير بحسب القرينة **قوله** او الاباحة ليس مراده الاباحة
الشرعية لان الكلام في معنى او قبل ظهور الشرع بل المراد الاباحة
بحسب العقل او العرف في اي وقت كان وعند اي قوم كانوا واعلم ان من
معاني صيغة افعل الاباحة وقولهم في تمثيل الاباحة جالس الحسن او ابن
سيرين يحتمل ان تكون الاباحة فيه مستفادة من صيغة افعل قال المولى سعد

الدين في التلويح الاباحة والتخيير قد يضافان الى صيغة الامر وقد يضافان
الى كلمة او والتحقيق ان كلمة او لاحد الامرين او الامور وان جواز
الجمع وامتناعه انما هو بحسب محل الكلام ودلالة القرائن **قوله** وفي
للشك قال المولى سعد الدين التفتازاني عند قوله تعالى او كصيب من السماء
التحقيق ان او لاحد الامرين والشك هو المتبادر الى الفهم من الكلام فهي
في الخبر مثل جاءني زيد او عمرو وان كان يحتمل التشكيك والابهام على
السامع او المبالغة في تخييره كقوله وما امر الساعة الا كلمح البصر او هو
اقرب **قوله** والثاني وانا او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين قال ابن هشام الـ
الشاهد في الاولى قال الدماميني لا ادري لم امتنع كون الشاهد في الثا
نية ايضا والمعنى ان احد الفريقين منا ومنكم لثابت له احد الامرين كونه
على هدى او كونه في ضلال مبين قال الشمني واقول لا يخفى ان معنى الابهام
فيه زيادة على احد الشيئين او الاشياء وان معنى احد الشيئين او الاشياء في
جميع معاني او ما عدا معنى بل ومعنى الواو كما سيقوله المصنف يعني ابن
هشام في التنبيه الاتي فلا يلزم من كون معنى الاية ان احد الامرين ثابت
لاحد الفريقين ان يكون او فيها للابهام بل لا بد من زيادة اعتبار وهو
قصد المتكلم الى الابهام وهذا اعتبر ذلك في الاولى فلا حاجة الى اعتباره
في الثانية لان اعتباره في احدهما يغني عن اعتباره في الاخرى فان
قلت فهلا اعتبر الابهام في الثانية دون الاولى **قلت** اعتبر في
الاولى لتقدمها ولان الغرض ابهام محل الهداية والضلال والاولى هي
الواقعة بين محليهما الا ترى انه لو لم يذكر او في ضلال مبين لكان الابهام
وفي الكشاف والمغني وان احد الفريقين من الخبرين جهة دون الاخر فسوى

السموات وللمارين بالعبادة ومن الذين يشتركون به العباد الذي ما يوجب
بالذات لعلي احد الامرين الصدق او الكذب وهذا من كلام المصنف الذي
كل من سمعه قال الموضوع كما يدفه انه يجد صاحبه وفي درجة بعد ذلك
مع ما تقدم من التقدير البليغ بحالة خفية على من هو من الفريقين على الهدى
ومن هو في الضلال المبين ولكن التعريض اوصل الى الغرض واهجم به على
الغلبة وانما خولف بين حرفي الجر الداخلين على الحق والضلال لان صاحب الحق كانه
مستعل على فرس جواد يركضه حيث شاء والضلال كانه منغمس في ظلام
مرتبك لا يدري اين يتوجه هم وقال ابو حيان او على موضوعها لكونها لاحد
الشيئين او الاشياء وخبر انا او اياكم هو لعلى هدى او في ضلال مبين ولا يحتاج الى
تقدير اذ المعنى ان احدنا لفي احد هذين الامرين كقولك زيد او عمرو في القصر
او في المسجد وقيل خبر انا محذوف لدلالة المذكور وهو خبر انا عليه ولا حاجة الى
هذا التقدير مع ما يلزم ان يكون خبرا **قوله** وتكون او لاحد الامرين اما على التخيير
او الاباحة باعتبار ان الراجح اشارة الى الجواب عما يقال فيه مثل العلماء للتخيير
بالتخيير الكفارة والفدية مع امكان الجمع والحج من ذلك قول بعضهم لا يمتنع
الاطعام والكسوة وغيرهما اللاتي كل منها كفارة بل يقع واحد منها كفارة
والباقي فدية مستقلة خارجة عن ذلك وكذلك الكلام في اية الفدية
قوله ولا يبه منصوبة على المفعولية والعامل فعل محذوف وهو اقرأ مثل قراءة
البيت والحديث اي اشار بذلك لتتميم الكلام وتصوير المرام فكانه قال
اقرا باقي الكلام وهو قوله من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او
تحرير رقبة مؤمنة **قوله** لا يجوز الجمع بين الجميع على اعتقاد ان الجميع هو
الجواب في الكفارة فيه نظر واما المانع من جواز الجمع وغاية الامر انه اذا جمع
بينهما

بينهما مع الاعتقاد المذكور او مع عدمه وقع واحد منها كفارة وذلك قال
الاسنوي في التمهيد لو اتى بخصال الكفارة كلها اثيب على كل واحد منها لكن
ثواب الكثير من ثواب التطوع ولا يحصل الا على واحد وذلك هو اعلاها لانه يثاب
لانه لو اقتصر عليه لحصل له ذلك فاضافة غيره اليه لا تنقصه وان تفاوتت
فعن احدها وان ترك الجميع عوقب على اقلها لانه لو اقتصر عليه لاجزأه ذكره
ابن التلمساني في ذكر المعالم وهو حسن **قوله** فان دخلت على جملة او وقعت
بعد الواو فهي حرف ابتداء اي حرف تبتدأ بعده الجمل اي تستأنف وذلك
عما قبلها من جهة الاعراب وسكت عن محترز الشرط الثاني ونحو ذلك
بعد قوله ان سبقت بايجاب فهي حرف ابتداء نحو قام زيد لكن عمرو لم يقم ولا يجوز
لكن عمرو على انه معطوف خلافا للكوفيين بل يجوز على انها حرف وهو مبتدأ
حذف خبره للقرينة فان المراد به ولا يشترط فيما تقدمها جملة تقدم النفي
او النهي فيكون بعد ايجاب او نفي او نهي او امر او استفهام فلا يجوز هذا
زيد قائم لكن عمرو لم يقم **قوله** انا ابن ورقا لا تخشى بوادره
لكن وقايعه في الحرب تنتظر فايله زهير ابن ابي سلمى من قصيدة في
السيف وابن ورقا هو الحارث ابن ورقا الصيداوي والبوادر جمع بادرة وهي
وهي الحدة في دبرانه عن ابدانه جمع غايلة وهو ما يكون من شر وهنا
والوقايع جمع وقعة وهي القتال والشاهد فيه لكن فانها حرف ابتداء
لانه دخلت على جملة وهي وقايعه تنتظر اي ولكن كان وقايعه لا يخفى ولكن
رسول الله اي ولكن كان رسول الله **قوله** اي ولكن كان رسول الله يعني ان
المنصوب بعد لكن خبر لكان المحذوفة وهي المنصوب معطوفا بالواو ولان معنى
كهي لو او المجرد من لا يختلفان بالسلب والايجاب **قوله** والله سبحانه اعلم الى

شرح

حالهما في الإعراب مختلف وإن كانت بعد نفي أو نهي فهي لتقرير حكم ما قبلها
وجعل ضده لما بعدها فالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو فتقرر نفي القيام عن زيد
وتثبته لعمرو والنهي نحو لا تضرب زيدا بل عمرا فتقرر نهي المخاطب عن ضرب
زيد وتأمره بضرب عمرو وأجاز المبرد مع ذلك كونها ناقلة معنى النفي والنهي
لما بعدها فيجوز في قوله ما زيد قائما بل قاعدا واستعمال العرب على خلافه فإن
وإن كانت بعد إيجاب أو أمر فهي لإزالة الحكم عما قبلها حتى كأنه مسكوت عنه وجعله
لما بعدها نحو قام زيد بل عمرو وخذ درهما بل دينارا وابرة تزاد لا قبل بل لتو
كيد الإضراب بعد الإيجاب كقوله • وجهك البدر لا بل الشمس لو لم •
يقض للشمس كسفة أو أفول • ولتوكيد تقرير ما قبلها بعد النفي ومنع
ابن درستويه زيادتها بعد النفي وليس بشيء كقوله •
• وما هجرتك لا بل زادني شغفا • هجر وبعد تراخى لا إلى أجل • وقال ابن عصفور
لا ينبغي أن يقال بزيادتها مع بل في النفي والنهي إلا أن يشهد له سماع فيوقف
سمع ذلك من كلام العرب قوله وإن تنجز بإيجاب أو أمر بدا انحجب بأنه يعطف
لما بعد النفي والنهي كما يعطف بما بعد غير النفي وما جرى مجراه قال هشام مثل
ضربت زيدا لا إياك ثم قال في المغني ومنعهم ذلك مع سعة روايته دليل على قلته
ثم لا يعطف بها بعد الاستفهام ونحوه لا يقال هل ضربت زيدا لا عمرا قوله
وإن دخلت على جملة فهي حرف ابتداء أي حرف تبتدأ بعده الجمل أي تستأنف
وتقطع عما قبلها وما ذكره من أنها حرف ابتداء إذا دخلت على جملة هو
الصحيح وقد صرح بأنها عاطفة بدر الدين ابن الناظم في قوله وإن كان المعطوف
بها جملة فابرة قد تقرر في الجمل رجوعا عما قبلها المتقدمة نحو بل قالوا
أضغاث أحلام بل افتراه بل هو شاعر وتنبيها على رجحان ما ولي المتأخرة نحو
جل

بل ادارك علمهم في الآخرة بل هم في شك منها بل هم منها عمون قوله ويعطف
بها أي بلا بشرطين الأول العطف بها مع ما قاله أن لا تقترن بالواو نحو ما
جاءني زيد ولا عمرو فلا تكون عاطفة حينئذ وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على
الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ولا عكسه على العطف ويجوز جاءني رجل لا امرأة و
عكسه وقد يحذف المعطوف عليه بلا نحو أعطيتك لا لتظلم الناس أي لتعدل
لا لتظلم الناس قوله أفرد معطوفها جوز ابن الخباز في النهاية أن يعطف
بلا الجملة نحو زيد قائم لا عمرو قاعد ويقوم عمرو لا يجلس زيد قوله وإن
سبق بإيجاب أو أمر أي نداء أو شبههما النداء أخذه ولها من بعده أن نحو يا ابن أخي
لا ابن عمي وفي معنى الأمر الدعاء نحو غفر الله لزيد لا بكر والتحضيض نحو هلا تضرب زيدا
لا عمرا وأجاز ابن العطف بها على اسم لعل كما يعطف بها على اسم أن نحو لعل
زيدا لا عمرا منطلق ولا يعطف بها بعد الاستفهام لا يقال أضرب زيد لا عمرا
قوله وعطف الفعل على الفعل يشترط لجواز عطف الفعل على الفعل اتحادهما
في الزمان ولا يضر اختلافهما في اللفظ فلا يعطف ماض على مستقبل وعكسه ويجوز
عطف الماضي على المضارع وعكسه كقوله تعالى يقدم قومه يوم القيامة فأوردهم
النار وقوله تعالى تبارك الذي إن شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار
ويجعل لك قصورا ومن عطف الفعل على الفعل عند اتحادهما في اللفظ قوله تعالى
لنحيي به بلدة ميتا ونسقيه وإن تؤمنوا وتتقوا يؤتكم أجوركم ولا يسألكم وتقول
جاء زيد وركب واضرب زيدا وقم وقال بعضهم عطف الفعل على الفعل مجاز
لكونه من عطف الجمل وأجيب بأن الفعل هو المقصود بالعطف لا الفاعل دالا على الفعلين
ويجوز عطف الفعل على الاسم المشبه له في المعنى كاسم الفاعل ونحوه قال تعالى
إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله أولم يروا إلى الطير فوقهم صافات

وبقيض قال المرادي فإن قلت كيف جاز ذلك وحرف العطف لا يربط بين مختلفي
الجنس **قلت** انما جاز ذلك لان احدهما مؤول بالآخر فاتحد الجنس بالتأويل
فإن قلت فأيهما المؤول قلت الذي يظهر هو الحال مع الخبر فإنه يكون المؤول
كالمثال الأول لأن المقصد فيه حالة وهو الصلة ان تكون جملة مؤولة بالاسم فتصدقوا
وتارة يكون الثاني كالمثال الثاني لأن صافات فيه حال واصل الحال ان يكون اسما
فيقبضن مؤول بقابضات ويجوز ايضا عطف الاسم المشبه للفعل على الفعل لتقارب
معناهما قال تعالى يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي وجعل الزمخشري مخرج
معطوفا على فالق الحب **قوله باب البدل** . **قوله** البدل هو اصطلاح البصريين واما الكو
فيون فقال الاخفش يسمونه بالترجمة والتبيين وقال ابن كيسان يسمونه بالتكرار
وهو لغة العوض ومنه عسى ربنا ان يبدلنا خيرا منها واصطلاحا ما ذكره
المصنف **قوله** المقصود بالنسبة اي الذي قصد وحده كان تعريف الكوفيين
فيه المقصود المراد بالمقصود بالذات ولهذا المتبوع مقصود ايضا لكن بالتبع وهو
اسم المبدل منه في نية الطرح كما يريدون به الغاء قال السيرافي ان النحاة
لم يريدوا بقولهم انه في نية الطرح الغاء قال وانما مرادهم ان البدل قائم بذاته
بنفسه ليس تبيينا للاول كتبيين النعت الذي هو تمام المنعوت ومعه كالشيء
الواحد وقال الرضي لا بد ان تكون في ذكر المبدل منه فائدة لا تحصل لو لم تذكر
صونا للكلام الفصيح عن اللغو ثم ذكر من فوائده ان يكون في المبدل منه
اشعار والبدل متصف بصفة وبما ذكره يظهر وجه التخصيص بالبدل **قوله**
بغير واسطة المراد بالواسطة حرف العطف واما البدل والمبدل منه فقد يكون
بينهما واسطة نحو لقد كان لكم في رسول الله اسوة حسنة لمن كان يرجو
الله **قوله** والمقصود بالحكم خرج به النعت او غير ذلك قال ابن هشام خرج

به النعت

به النعت والتوكيد وعطف البيان وعطف النسق الذي ليس بمقصود بالحكم كجاء
زيد لا عمرو وما جاء زيد بل عمرو والذي هو مقصود بالحكم هو وما قبله نحو
جاء زيد وعمرو وما جاء زيد لكن عمرو لا يرد وعليه انه مقصود بالحكم قال
وخرج بلا واسطة المعطوف ببل بعد الاثبات كجاء زيد بل عمرو **قوله** وهو
اربعة اقسام اي طبيعة البدل من حيث هي تنقسم الى اربعة اقسام وبذلك
يندفع ايراد ان المقسم البدل وكل بدل اما بدل كل من كل واما بدل بعض من كل واما
بدل اشتمال واما بدل غلط فيلزم انقسام الشيء الى نفسه والى غيره وذلك لان
المقسم طبيعة البدل من حيث هي من غير ملاحظة كونها بدل كل او بدل بعض
او بدل اشتمال وان لم يخرج في الخارج عن حصة منها وزاد بعضهم قسما آخر وهو بدل
كل من بعض نحو نظرت القمر فلكه **واجيب** بانا لا نسلم صحة هذا التركيب وقد
وبتقدير صحته لا نسلم ان البدل كل الفلك فالقمر ليس جزءا منه بل مركوز فيه
كالفص في الخاتم فالفلك ظرف له وهو مظروف والمظروف ليس جزء الظرف فيكون
بدل اشتمال لما بينهما من الملابسة بغير البعضية والكلية ومنهم من جعله على بدل
الغلط **قوله** بدل كل اي بدل هو كل المبدل منه وهو الذي يكون ذاته عين ذات
المبدل منه وان كان مفهوماهما متغايران **قوله** وبدل بعض اي بدل هو بعض
المبدل منه وهو الذي تكون ذاته بعضا من ذات المبدل منه وان لم يكن مفهومه
بعضا من مفهومه **قوله** فمن استطاع بدل من الناس الى آخره يلزم عليه الفصل
بين البدل والمبدل منه باجنبي وهو المبتدأ **قوله** وليست من فاعلة للحج وما
شرطية على الفصل بينهما وذلك لان القول بانها فاعل يقتضي انه يجب على جميع الناس
ان يستطيع منهم الحج اذ التقدير اذا ذاك ولله على الناس ان يحج المستطيع وعلى هذا
اذا لم يحج المستطيع اثم الناس كلهم وذلك باطل بالاتفاق واعترض بان هذا

مبني على الالف واللام للاستغراق وهو ممنوع لجواز كونها للعهد الذكري والمراد
جنبة بالناس من غرائدهم وهم المستطيعون وبيانه ان من البيت مبتدا والخبر
قوله لله على الناس والمبتدا وان كان لفظا فهو مقدم رتبة لان رتبته التقديم واذا
قدمت المبتدا او ما هو من متعلقاته كان التقدير من حج البيت المستطيع حق
ثابت له على الناس اي هؤلاء المذكورين ويدل عليه انك لا تأتي بالضمير في هذا
التركيب فقلت حق ثابت له عليهم وقد سد الضمير مسد الرابط وهو بدل وهو
علامة الاداة التي للعهد الذكري بل جعلها لذلك مقدم على جعلها للعموم
وقد صرح كثيرون بانه متى دارت الاداة بين العهد وغيره كالجنس وغيره فانها
تحمل على العهد لكن القرينة المرشدة الى ذلك واما قول الكسائي انها شرطية
مبتدا والجواب محذوف فقد رد بانه لا حاجة لادعاء الحذف مع امكان تمام الكلام
وبدل الاشتمال وهو الذي لا يكون غير المبدل منه ولا بعضه ويكون المبدل منه مشتملا
على البدل لا كاشتمال الظرف على المظروف الى اخر ما قاله المصنف قال المصنف في شرح
التوضيح واختلف في المشتمل في بدل الاشتمال فقال الرماني هو الاول واختاره في
التسهيل وعلله الجزولي بان الثاني اما صفة للاول كاعجبني الجارية حسنها
او مكتسب منه صفة نحو سلب زيد ماله فان الاول اكتسب من الثاني كونه مالكا
ورد بانه يلزم منه انه يجيز ضربت عبده على الاشتمال وهم قد منعوا ذلك
قال ابو حيان في التذكرة وقال الفارسي في الحجة المشتمل هو الثاني قال لانه يسرق
زيد ثوبه ورد بسرق زيد فرسه وقيل الاشتمال لا عدتها على الاخر وانما المشتمل
المسند الى الاول على معنى ان الاسناد الى الاول لا يكتفي به من جهة المعنى وانما
اسند اليه على قصد غيره مما يتعلق به ويكون المعنى مختصا بغير الاول وهذا
القول صحح عنده السيرافي وابو العباس ولهذا لا يجوز ضرب زيد عبده على الاشتمال
لا كبدل

سا كذباه المسند بالاول وهذا المذهب قال انه المختار وانه الذي ذكره الاستاذ
ابو اسحاق بن ملكون وقال ان النحويين يعني اكثرهم لم يبحثوا عنه كل البحث ولم
يوجهوه كل الايضاح ولذلك اختار المرجح وقال هو بدل شيء من شيء يشتمل على
ما هو معناه اشتمالا بطريق الاجمال وقال في الحواشي هذا هو الذي يظهر وبه
قال المبرد والسيرافي وابن جني وابن الباذش وابن ابي الربيع وابن ابي العافية وابن ملكون
وذلك كاعجبني زيد علمه او حسنه او كلامه لانك ترى ان الاعجاب مشتمل على زيد
بطريق المجاز وعلى علمه او حسنه او كلامه بطريق الحقيقة وكذلك سرق زيد ثوبه
او فرسه فان زيدا مسروق مجازا والثوب والفرس مسروق حقيقة وهذا اظهر
فان قلت فما تقول في قوله تعالى يسألونك عن الشهر الحرام قتال فيه قلت
كلمة عن دالة على المجاوزة والسؤال متجاوز على الى الشهر والى القتال بطريقي
الحقيقة والمجاز كما بينا فلا اشكال فيه اهـ ومع ذلك يرد عليه زيد ماله كثير
اذ الاعجاب ماله لا من زيد الا ان يقول ان الابتداء مشتمل على زيد مجازا وعلى ماله
حقيقة قوله مشتملة بطريق الاجمال خرج به نحو قولك قتل الامير سيافه وبين
الوزير وكلاءه فانه يفهم من المبدل منه معينا فلا احتمال في كل واحد منها اذ يفهم
مرادا من قولك قتل الامير سيافه اي القاتل سيافه وكذا اجمال تكلم بل لا يجوز فيهما
الا بدل الغلط قوله لا كاشتمال الظرف على المظروف اي لا يشترط فيه ان يكون
كاشتمال الظرف على المظروف وليس المراد ان ذلك يضر قوله مشعرا به اي دالا عليه قوله
ومتقاضيا له اي مقتضيا له وطالبا له لكن الحكم لا يناسب المسند اليه بحسب
الظاهر باب المنصوبات قوله المنصوبات ستة عشر المنصوبات
جمع المنصوب لا المنصوبة لقوله ستة عشر والا لقال ستة عشرة اي ستة عشر الحاصل
باستقراء التتبع وانما بدا منها بالمفاعيل لانها الاصل وغيرها محمول عليها

وشبه بما وبدا من الفاعل بالمفعول به كما فعل الزمخشري وابن الحاجب ووجه
ما اختاره ان المفعول به اعرف الرابع اعرابا لانه الذي يقع بينه وبين الفاعل لما
لتناسبهما ووجه ما اختاره الزمخشري وابن الحاجب ان المفعول المطلق هو المفعول
حقيقة **قوله** نحو ضربنا زيدا اي نحو زيدا من ضربت زيدا والمصنف كثيرا ما يتسمح
ما يتسمح الكلام في تصحيح المراد ومثل ذلك ما سياتي **قوله** والمنادى ان قيل المنادى
مفعول به فلم افرد **قلت** لانه له احكاما ليست لغيره مما هو مفعول به ايضا
قوله المضاف وشبهه لا وجه لهذا التقييد لان الكلام في المنصوبات الشاملة
للمنصوبات محلا بدليل انه قسم المفعول به الى الظاهر والمضمر والمضمر منصوب
محلا وحيث قيد المنادى بما ذكر فكان ينبغي ان يقيد اسم لا به ايضا ومثل المضاف
وشبهه النكرة غير المقصودة ۰ **باب المفعول به** ۰ ۰ **قوله**
المفعول به ينبغي ان يكون الباء فيه للالصاق اي الذي الصق الفعل به او للمدا
بلة كما قال الرضي والضمير في قولهم المفعول به يرجع الى اللام الذي يجعل
به فعل اي تعامل بالفعل ومرفع عليه يقال فعلت به فعلا قال تعالى وكان ادري
ما يفعل بي ولا بكم وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه **قوله** وهو الاسم
الذي وقع عليه فعل الفاعل المراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه به بلا
واسطة حرف فانهم يقولون في ضربنا زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا
يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل ملتبس به فخرج به فيه او معه
اوله وخرج به ايضا المفعول المطلق بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل وان
المفعول المطلق عين فعله وجعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي
هو التاثير بناء على انهم لا يميزون بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق هو
المصدر وشمل قوله الاسم الذي وقع عليه الفاعل المفعول به في نحو ما ضربت
زيدا

المفعول

٨٢

زيدا وما تضرب زيدا او ما جاء في دخوله في التعريف المذكور الرفوله لما في
ويعبر بنفيه عنه وكان المصنف اراد بوقوع فعل الفاعل عليه مباشرته له حتى
احتاج الى قوله الا في مع انه يرد عليه في نحو اردت السفر فانه لم يباشره
فعل الفاعل ولا نفي عنه ذلك والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما
هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في نحو ضرب زيد بالبنا للمفعول
فانه لم يعتبر اسناده الى الفاعل ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما فانه يصدق
على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه وان مفعول
ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل **قوله** ويعبر بنفيه عنه ليدخل الخ اي زدت
ذلك او قلت ذلك ليدخل وقد علمت انه داخل بدون ذلك ولو عبر بدل قوله
ويعبر بنفيه عنه بقوله او نفي عنه لكان اخصر والخصر وانما ذكره لم يكن صر
في وجهته **قوله** وهو قسمان اي ما يطلق لفظ المفعول به اصطلاحا ولو اسقط
كلمة على وقال وهو قسمان لكان اخصر والخصر **قوله** فالمتصل ما يتقدم على عامله
ولا يلي الا في الاختيار اي ما لا يجيء فيه ذلك في الضمير في ضربتهم مثلا لا يجيء
فيه ذلك لانه لا يقال ما ضربت الا هم فالجمع بين قوله ما لا يتقدم على عامله وقوله
ولا يلي الا في الاختيار لزيادة الايضاح لانه يلزم من احدهما الاخر لانا نقول
بل له فائدة وهي بيان حكم المتصل ولو اقتصر على احدهما لم يعلم منه الاخر
واحترز بالاختيار عن الضرورة فان الضمير فيها يلي الا فيها كقوله ۰
۰ وما علينا اذا ما كنت جارتنا ۰ الا يجاورنا الاك ديار ۰ **قوله** سبعة
للحاضر المراد بالحاضر المتكلم والمخاطب **قوله** وخمسة للغائب المراد با
بالغائب غير المتكلم والمخاطب **قوله** للمخاطب المذكر الغالب استعمال
المذكر والمؤنث والمجرد والمثنى والجمع في اللفظ في بدو منه والزيادين

خلاف الضمير في ضربوا
مثلا يجيء فيه ذلك لا يقال

والزيدين لا به المعرفكما هنا فان الغائب فيه الواحد والمثنان والجماعة والذي والمثنى واعترض بان الكاف مستعمل في الله تعالى وليس بمذكر ولا مونث تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا لان التذكير والتانيث من صفات الاجسام فالمولى ان يقال للمخاطب غير المونث **قوله** للمثنى المخاطب مطلقا اي مذكرا كان او مونثا وان اجتمع مخاطب وغايب فالقياس تغليب المخاطب واذا اجتمع مذكر ومونث غلب المذكر واذا كان **قوله** للمفرد المذكر الغايب يرد عليه ان الها تستعمل في الله تعالى وليس بغايب ولا مذكر ولا مونث تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا اما تعاليه عن التذكير والتانيث فبما سبق واما تعاليه عن الغيبة فلان الغايب ما خلا المكان والزمان عنه ذاتا وعلما والله ليس كذلك لانه في كل مكان وزمان بعلمه فلا يتصور الغيبة وعدم تعاليه عن الغيبة ايضا انها تستلزم الاختصاص بجهة دون اخرى تستحيل عن من هو في كل مكان فالمولى ان يقال للواحد الذي ليس بمونث ولا مخاطب **واجيب** بان المراد اللفظ فاذا قيل الله عبدته فالله لفظ مذكر لا مونث لانه ليس فيه علامة تانيث غايب لانه ليس بمتكلم ولا مخاطب واللفظ الذي ليس بمتكلم ولا مخاطب يقال عليه غايب وهو المراد بالغايب على انه يوخذ مما تقدم من ان المراد بالغايب غير المتكلم والمخاطب الجواب عن ايراد الغايب **قوله** والكاف والها يعني في الضمير وعدة ما فيه فخالفة لما سبق في باب المنفصل من ان الكاف والميم في فشرها حتى الثاء معكوف عليه وقد يقال لعله نبه على قول غيره من ان الضمير المجموع وبين هنا مختاره او تسمح فيما تقدم فلينا مل وقضية كلامه ان الضمير المونث في نحو اكرمتهما هو الها فقط والصحيح انه مجموع الها والميم والالف **قوله** للمتكلم ومعه غيري يعني ان غيره مصاحبا له مشاركا له في مدلول الفعل الواقع

الواقع عليه اولا لانه مشارك له في التكلم يعني انه صادق بكون الموضوع له للمتكلم وحده لكن يشركه مصاحبة غيره فالكون معه غيره شرط للموضوع له خارج وكذا المصاحب خارج والظاهر ان المراد ان الموضوع له مجموع المتكلم وغيره **قوله** او المعظم نفسه يعني حقيقة او ادعاء.. **باب المفعول المطلق** **قوله** اي الذي يصدق عليه قولنا مفعول صدقا غير مقيد بحرف اي الذي يصدق ابن الحاجب فان في المغني وجريا على ما اصطلحوا عليه من انه اذا قيل مفعول واطلق لم يرد الا المفعول به لما كان اكثر المفاعيل دورا في الكلام خففوا اسمه وانما حسن ذلك ان لا يصدق الا على المفعول المطلق لكنهم لما خالفوا ذلك لان اسم المفعول لا يفيد الا مقيدا بقيد الاطلاق ثم والسر في ذلك ان المفعول المطلق هو المفعول حقيقة تقول ضربت ضربا فالضرب مفعول لانه نفس الشي الذي فعلته بخلاف قولك ضربت زيدا فان زيدا ليس الشي الذي فعلته ولكنك فعلت به فعلا وهو الضرب ولذلك سمي مفعولا به وكذلك سائر المفاعيل **قوله** المؤكد لعامله قال الرضي المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شي عليه من وصف او عدد وهو في الحقيقة تاكيد لان المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان اللذين تضمنهما الفعل **قوله** او المبين لنوعه او عدده قال السيد في شرح اللباب المبين للنوع هو المصدر الموصوف سواء كان ذلك الوصف معلوما من الوضع نحو رجع القهقرى او الصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو من عمل صالحا اي عملا صالحا ونحو ضربته ضرب الامير اي ضربا مثل ضربه او من كونه

حقه ان

اسما صريحا مبنيا كونه بمعنى المصدر لانه من نحو ضربته انواعا من الضرب او الة
ضاربة نحو ضربته اي ضربا واشد ضرب او من كونه مثنى او مجموعا لبيان اختلاف
الانواع نحو ضربته ضربتين اي مختلفتين او من كونه معرفا بلام العهد نحو ضربته
الضرب عند الاشارة الى ضرب معهود وفائدة المبين للمرة هو الدلالة على عدد
المرات معينا كان العدد ام لا سواء كان العدد معلوما من الوضع نحو ضربته
ضربة او من الصفة نحو ضربته ضربا كثيرا او من العدد الصريح المبين بالمصدر
نحو ضربته ثلاث ضربات او غير المبين به نحو ضربته الفا ومن الالة الموضوعة
موضع المصدر نحو ضربته سوطا او سوطين او اسواطا فان تثنية الالة وجمعها
نائب عن تثنية المصدر وجمعه لنيابتها مقامه فيكون المعنى فيه ضربته ضربة سوط
ضربته ضربتين بسوط وضربات بسوط ويجوز ان يكون المعنى فيه ضربته
سوطا بالاضافة بحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا
القسم النوع والمرة كما اجتمعا في نحو ضربته ضربتين اذا قصد اختلاف الانواع
تم كلامه • **باب المفعول لاجله** • **قوله** المفعول لاجله قال السيد
المفعول له سبب حامل للفاعل على الفعل وينقسم الى قسمين احدهما علة
غائية للفعل كالتاديب للضرب الثاني ما ليس كذلك كالجبن للقعود والاول
يكون بحسب تعقله علة للفعل وبحسب وجوده في الخارج معلولا له والقسم
الثاني يكون بحسب وجوده في الخارج علة للفعل تم **قوله** مشاركة في
الزمان والفاعل لا فرق في مشاركته له في الفاعل بين المشاركة الحقيقية
كضربته تاديبا والتقديرية كقوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا لان معنى
يريكم يجعلكم ترون كذا قال المرادي وجعل الزمخشري نصب ذلك على الحالية
واستشكل الشيخ ابو حيان تبعا لابن مالك من المشاركة في الزمان والفاعل لان
اذا ناب

اذا ناب عن المصدر كجئتك ان زيدا ادع مني وجئتك ان يكرمني زيد وجعل في
معناها الحرف ايضا **قوله** بان يكون زمانهما واحدا او فاعلهما واحدا قال
الرضي ومعنى مشاركته في الفاعل ان يقوما بشيء واحد كقيام الضرب والتا
ديب في ضربته تاديبا بالمتكلم ومشاركته في الزمان بان يقع الحدث في بعض
زمان المصدر كجئتك مجيئا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث
اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا
لك وشهدت الحرب ايقاعا للصلح بين الفريقين واذا كان لحدث المعلل بحصله
وتحصيل المصدر المجمل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فيسرها هنا
ههنا ان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى
ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب والاعطاء هو المكافاة
والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون علة لنفسه
بل غيره اي ضربته لتاديبه لكن لو صرحت بما هو العلة لم ينتصب عند النحاة
لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما يحصل هذا الاثر فكيف يشارك
الضرب في الزمان كما قال ابن دريد • والشيخ ان قومته من زيغه •
لم يقم التثقيف منه ما التوى • وانما نصب هذا المصدر لتضمنه العلة
الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما بيناه تم **قوله**
ويجوز فيه الجر بقلة في الامور الثلاثة قال الرضي والاولى ان يجاز ذلك في الاسماء
ولا يعلل • **باب المفعول فيه** • **قوله** ما فعل فيه اي اسم ضمن
معنى في لكونه مذكورا الواقع فيه من فعل او شبهه واشار به الى انه لا يعتبر
فيه عدم التصريح بها الا انه التصريح بها في الظروف التي لا تتصرف كعند
كذا قيل وخرج من التعريف نحو قمت غدوة ان تكون ما اذا قدر في بانه ليس

فاسم زمان ولا مكان ونحو فيجابون يوما ونحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته ونحو
ارجعوا وراءكم فانها ليست بظرف فانتصابها على التشبيه بالمفعول به وفيها بحث
يعلم مما ذكره ابن هشام ان افعل التفضيل لا ينصب المفعول به اجماعا واما وراءكم اسم
فعل ومعناه ارجعوا وانما جمع بينهما تاكيدا او انها لم يكن ظرفا لان الظرف انما
يجاء لتقييد العامل وهو منتف هنا اذ لو قلت ارجع وراءك واردت الظرفية
كان بمنزلة ارجع في الوراء والرجوع لا يكون الا في الوراء فهذا الظرف مستفاد
من الفعل والظرف لا يكون كذلك كذا قاله جماعة منهم ابو البقاء وابن هشام
ورده الشهاب السمين بان كونه ظرفا اذ المعنى ارجعوا الى الموقف الذي
اعطينا فيه نورا والتمسوا نورا اعم من يقتبس اول الدنيا فالتمسوا نورا
تحصيل سببه وهو الايمان وهذا الظرف ليس مستفادا من الفعل فان قلت
تضمين الظرف معنى في يقتضي بناءه لتضمنه معنى الحرف قلت اجيب بان الم
المقتضي للبناء تضمنه اياه وضعا وهذا عارض عند التركيب والاستعمال قوله
من اسم زمان المراد بالزمان والمكان ما دل على الزمان والمكان ولو عكسا
فيدخل في اسم العين والمصدر اذا انتصبا على الظرفية نحو لا المكث الفارضين
او خفوق النجم لا نسانهما في حكم الزمان والمكان من حيث انه حذف اسم الزمان
والمكان اوقيما مقامه في الاعراب فاندفع ما قيل ان البيان قاصر قوله مكان
مبهم ان قلت لم اشترط اسماء الزمان بطلاقة المبهم منها والمختص
للظرفية عن اسماء المكان قلت اجيب بان اصل العوامل الفعل ودلالته على
الزمان اقوى من دلالته على المكان لانه يدل على الزمان بصيغته وبالالتزام ويدل
على المكان بالالتزام فقط فلما كانت دلالة الفعل على الزمان قوية تعدى الى
المبهم من اسمائه والمختص ولما كانت دلالة الفعل على المكان ضعيفة لم يتعدى

الى كل

الى كل اسمائه بل يتعدى الى المبهم منها لان في الفعل دلالة عليه في الجملة
والى المختص الذي اشتق من اسم ما اشتق منه العامل لقوة الدلالة عليه
حينئذ قوله وهو ما ليس له حدود ولا حدود محصورة فخرج به الدار والمس
والمسجد ونحوهما من حدود محصورة بينه ولا يفتقر في بيانها الى غيرها
قوله والمكان المبهم نحو جلست خلف زيد الى آخره وذلك لان خلف زيد يشمل
وله جميع ما يقابل ظهره الى انقطاع الارض ولا يختص مكانا معينا وكذا
البواقي قوله وما اشبه ذلك من اسماء الجهات واسماء المقادير وما صيغ من
الفعل واتحدت مادته ومادة عامله وظاهره ان هذه الانواع الثلاثة انواع
للمبهم اما الجهات فلا اشكال في انها مبهمة واما المقادير فظاهر كلام
الفارسي انها داخلة تحت المبهم وصححه بعض النحويين وقال الشلوبين ليست
داخلة تحته ورجح بعضهم انها شبيهة بالمبهم لا مبهم وقال ابن هشام
في شرح الشذور وحقيقة القول فيه ان فيه ابهاما واختصاصا اما الابهام
من جهة انه لا يختص ببقعة بعينها واما الاختصاص فمن جهة دلالته على
كمية معينة فعلى هذا يصح فيه القولان هـ واما ما صيغ من الفعل واتحدت مادته
ومادة عامله فالظاهر ان المراد ان منه المختص لا من المبهم كما نص عليه
بعضهم وهو ظاهر كلام ابن مالك في شرح الكافية حيث قال فيه واما المكان فقد
يكون من اسمائه ظرفا هنا غير المكان مبهما او مشتقا من اسم الحدث يجعله
نفسه وقد يقال انه يستعمل مبهما كقعدت مقعدا او غير مبهم كقعدت
مقعد زيد قوله من اسماء الجهات الست اعلم ان الجهات الست اسماء لما اكثر
من ستة وهي الفوق والتحت واليمين والشمال وذات اليمين وذات الشمال
والوراء والامام وسميت الجهات الست باعتبار الكائن في المكان فاذا له ست

جدعات قوله وما صيغ من الفعل ان قلت ما يعني بالفعل في قوله وما صيغ
من الفعل قلت ظاهر كلامه انه الفعل الصناعي وليس ذلك بجيد لانه لم يصغ
من الفعل وانما صيغ من المصدر عند البصريين ويحتمل انه اراد بالفعل المصدر
لان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا وحدثانا فيكون مراده ما صيغ من مادة
الفعل اي مصدره دون نفسه والمراد بالفعل الفعل الماضي غاية الامر انه اختار
صيغة الماضي على المصدر لخفة بنيته الشبيه على الحروف المعتبرة في الاشتقاق لان
بعض المصادر كالخروج يشتمل على زوائد تعتبر فيه قوله واقعدت ما دنه ومادة
عامله قال ابن هشام في مغنيه ومن الوهم قول الزجاج في واقعدوا لهم كل مرصد ان
كل ظرف ورده ابو علي في الاغفال بما ذكرنا يعني من انه يكون ظرفا مكانيا مما كان
مبهما واجاب ابو حيان بان اقعد وانبري على عقبيه بل معناه ارصدوهم ويحتم
ارصدوهم كل مرصد وكذا اي فعدت كل مرصد قال ويجوز قعدت مجلس زيد
كما يجوز قعدت مقعده ثم وهذا مخالف لكلامهم اذ اشترطوا توافق مادتي
الظرف وعامله ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر والفرق ان انتصاب
هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس لكونه مختصا فينبغي ان لا يتجاوز به محل
السماع واما نحو قعدت جلوسا فلا ذا ظاهر له من القياس وقيل التقدير على كل مرصد
فحذف على كما قال ٭ واخفي الذي لولا الاسى لقضاني ٭ اي لقضى
علي وقيل القياس وقياس الزجاج ان يقول في لاقعدن لهم صراطك مثل قوله
في واقعدوا لهم كل مرصد والصواب في الموضعين انتصابهما على تقدير على كقولهم ضرب
زيد الظهر والبطن فيمن نصبهما او لان لاقعدن واقعدوا ضمن معنى لالزمن والزموا
٭ باب المفعول معه ٭ قوله المفعول معه اي الذي فعل بمصاحبته بان
يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه بغير

دونه

وقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الجار والمجرور في
المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه
بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب وتركه منصوبا اجراء على ما هو عليه
في الاكثر وقيل المعول بعد وجد لمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله
ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول فائدة انما جعل اول المفاعيل
في الذي لامرين احدهما انهم اختلفوا فيه هل هو قياسي او سماعي وغيره من
المفاعيل لم يختلفوا في انه قياسي والاصح انه قياسي والثاني ان العامل انما يصل
اليه بواسطة حرف ملفوظ به وهو الواو بخلاف سائر المفعولات قوله وبا
وبالمسبوقة بفعل يعني به وبما بعده لانه به نفسه لما يذكر قوله كل رجل
وضيعته قيل الضيعة بالضاد المعجمة والمثناة التحتية في اللغة العقار
التي بين الزرع والنخل والمتاع وهي هنا كناية عن الصنعة وفي شرح هذا التركيب
سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته لا يصح ان يعود الى كل والى رجل اما الاول فلانه
يصير المعنى كل رجل وضيعته كل رجل مقترنان واما الثاني فلانه يصير المعنى كل رجل
وضيعته رجل مقترنان وهو لا يكون ودفع بانه كما ان كل رجل نائب عن اسما
كثيرة وكذلك ضميره نائب عن ضماير كثيرة فكل رجل جمع في المعنى وضميره ايضا
في معنى الجمع ومقابلة الجمع بالجمع مقتضى انقسام الاحاد على الاحاد فكانه
قيل زيد وضيعته مقترنان وعمرو وضيعته مقترنان وهكذا كقولنا ركب
القوم دوابهم ولبسوا ثيابهم قوله وبا اسم فيه معنى الفعل وحروفه لو قال
وبالمسبوقة بفعل او باسم فيه معنى الفعل وحروفه نحو كل رجل وضيعته ونحوه
لك واياك لكان اخصر قوله نحو الذي واياك فيل انما لم يورد الفعل فيه كما
قدر في مالك وزيدا بسبب تقدم ما لا استعداد منه التي يرى لها فعل الولي

وقدر الجار والمجرور لا فضاء فيه ما يتعلق به وجوبا بخلاف هذا واجاب بانه ليس
فيه الا اداة واحدة وهو ظرف الجار والمجرور فافترقا . **باب الحال** . **قوله** الحال
اعلم ان الحال يذكر ويؤنث وهو الافصح يقال حال حسنة وحال حسن وقد يؤنث لفظها
فيقال حالة قال الشاعر على حالة لو ان في القوم حاتما . على جوده لضن بالماء حاتم
قوله الوصف ان **قلت** يرد على ذكر الوصف نحو قوله تعالى فانفروا ثبات فان ثبات
حال وليس بوصف والجملة الواقعة حالا وكذا الجار والمجرور اذا وقعا حالا **قلت**
المراد بالوصف ما يشمل الوصف الصريح والوصف المؤول وثبات حال مؤول بمتفرقين
وصف تأويلا وكذلك الجملة والجار والمجرور اذا وقعا حالا مؤولان بالوصف **قوله**
الفضلة ان **قلت** يرد على ذكر الفضلة نحو قوله تعالى ولا تمش في الارض مرحا
فانه لو اسقط مرحا لفسد المعنى وقوله تعالى قاموا كسالى وقوله تعالى لا تقربوا الصلاة
وانتم سكارى وقوله تعالى وما خلقنا السموات والارض وما بينهما لاعبين
فان الحال في كل ذلك لا يستغنى الكلام عنه **قلت** المراد بالفضلة ما ليس جزءا
من الكلام عنه فلا يرد شيء من ذلك **قوله** المبين للهيئة صاحبه قال ابن هشام
في حواشي التسهيل المراد بالهيئة الصورة والحالة المحسوسة المشاهدة كما في
المثال وحينئذ يخرج نحو تكلم صادقا ومات مسلما وعاش كافرا ان اراد والصفة
بالتعبير بها اوهم لمفهومهم لكن يخرج عنه نحو جاء زيد والشمس طالعة وجلس
عمرو بحسب التأويل لا يخرج لانهما حينئذ مبينان للصفة **قوله** ايحب احدكم
ان يأكل لحم اخيه ميتا تمثيل وتصوير لما يناله المغتاب في عرض المغتاب على
افظع وجه وافحشه وفيه مبالغات شتى منها الاستفهام الانكاري ومنها جعل
ما هو في الغاية من الكراهة موصولا بالمحبة ومنها اسناد الفعل الى احدكم
اشعارا بان احدا من الاحدين لا يحب ذلك ومنها انه لم يقتصر على تمثيل الاغتياب

بأكل

وجاء زيد وعمرو جالس
واجيب بانهما جا... في
معنى مع ... الشمس
وجلس ح

بأكل لحم الانسان حتى جعله اخا ولم يقتصر على لحم الاخ حتى جعله ميتا وقال الزمخشري
كراهة هذا اللحم يدعو اليها الطبع وكراهة الغيبة يدعو اليها العقل وهو
احق ان يجاب لانه بصير عالم والطبع اعمى جاهل وقال ابن الحاجب في الامالي
انه تعالى لما نهى عن الغيبة شبهها بامر مكروه من معتاد ذهنهم وهو اكل لحم
المغتاب ميتا واتى به على صيغة الانكار تنبيها على انه مما يفعلونه ثم كان
ذلك التشبيه سببا لان تحقق الكراهة وثبوتها سببا من نفي التشبيه الذي
قصد تأكيد كراهة ما نهى عنه اذ به يتحقق ثبوتهم في وقوعهم في
الغيبة المشبهة بما يأتونه ويكرهونه **قوله** ان اتبع ملة ابراهيم حنيفا
قال المولى سعد الدين في حاشية الكشاف عند التكلم على هذه الاية حنيفا
حال من المضاف اليه للاتفاق على جوازه اذا كان المضاف جزءا من المضاف
اليه او بمنزلة الجزء بحيث يصح قيامه مقامه مثل اتبعوا ابراهيم مثل ان اتبعوا
ملة ورأيت هندا اذا رأيته وجهها بخلاف رأيت غلام هند قائمة واختلفوا
في عامل مثل هذا الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الحال المشعر به حرف
الجر كأنه قيل ملة ثبتت لابراهيم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف
اليه لما بينهما من الاتحاد بالوجه المذكور واما نحو اعجبني ضرب زيد راكبا فلا
كلام في جوازه وكون عامله هو المضاف نفسه لانه العامل فيه وقد اشار
بقوله والصحيح الى ... القول الاول الا لو كان العامل معنى الاضافة
بالطريق المذكور لم يكن لتخصيص الجواز بما اذا كان المضاف جزءا او كجزء معنى
بل يلزم تجويز وقوع الحال حينئذ من كل مضاف اليه وهو باطل بل انما يجوز
في الصور الثلاث التي ذكرها المصنف وقد ذكرها ابن مالك في الفيته بقوله
ولا تجز حالا من المضاف له . الا اذا اقتضى المضاف عمله .

أو كان جزء ما له أضيفا • أو مثل جزئه فلا تحيفا • **قوله** إليه
مرجعكم جميعا المرجع بكسر الجيم مصدر ميمي بمعنى الرجوع والقياس فتح
الجيم إذ المصدر الميمي قياسه عينه الفتح مطلقا كالمجيء مضربك زيدا
قال في الصحاح والرجعى الرجوع وكذلك المرجع ومنه إلى ربكم مرجعكم وهو
شاذ لأن المصادر من فعل يفعل إنما تكون بالفتح اهـ والمراد بالشاذ هنا الخارج
عن القياس وإن كان فصيحا في الاستعمال **قوله** وخلق الله الزرافة يديها أطول
من رجليها الزرافة مفعول خلق ويديها بدل بعض وأطول حال لازمة من يديها
وفي شرح الشذور أنه حال من الزرافة قال أبو البقاء وبعضهم يقول يداها
أطول من رجليها بالرفع فيداها مبتدأ وأطول خبره والجملة حالية اهـ وكما
تتعين الحالية يجوز الوصفية لأن الزرافة معرف بأل الجنسية والزرافة بفتح
الزاي وضمها كما نقله الجوهري وغيره ولم يذكر ابن مكي إلا الفتح وجعل الضم
من لحن العوام والعرب كما قال وهي كما قال السهيلي حيوان طويل العنق قيل إنها
تخلقت بين الضرب يعني بين الإبل الوحشية والبقر الوحشية والنعام والله أعلم
لأنه من هذه الأجناس الثلاثة وكذلك ذكر الزبيدي وأنكر الجاحظ هذا في
كتاب الحيوان له وقال إنما دخل عليهم الغلط من تسمية الفرس لها اشترد
اشتركا وهما والفرس إنما سمته بذلك لأن خلقتها تشبه من جمل ونعامة وبقر
فاشتر هو الجمل وكا هو النعامة وما هو البقر والفرس تركب الأسماء وتمزج لما دلالة
إذا كان في المسمى شبه من شيئين أو ثلاثة وفي الزرافة تشديد الفاء
حكاه أبو عبيدة **قوله** وخلق الله اليربوع يديه أقصر من رجليه اليربوع مفعول
خلق ويديه بدل بعض وأقصر حال لازمة واليربوع بفتح أوله وسكون ثانيه
وضم ثالثه جمعه يرابيع قال أبو السعادات اليربوع هذا الحيوان المعروف
وقيل

وقيل هو نوع من الفأر وفي المشارف اليربوع دويبة مثل الجرذ وهو الذكر من
الجرذان له رأس مدور وعين ضخمة مستديرة وهو أصبغ اللون ورجلاه
طويلتان ويداه قصيرتان وله ذنب طويل مقدار شبر والياء والواو فيه زائدتان
قوله وفي الجامدة بداية قوله في الحد الوصف لأن أوله بوصف **قوله** فتمثل
لها بشرا سويا على الحال يقتضي أن المعنى فتصور لها في حال كونه بشرا ولا يخفى أنه
وقت التمثيل ملك لا بشر ولهذا قرب أنه منصوب بإسقاط الخافض أي فتمثل
لها ببشر أي فتشبه به وتصور بصورته **قوله** نحو ادخلوها خالدين أي
كون الحال مقدرة فيه بواضح ضرورة أن الخلود غير مقارن للدخول وتقديره
مقارن ولذلك جعل الحال فيه من قبيل المقدرة أي ادخلوها مقدرا خلودكم
قوله جاء زيد أمس راكبا فيه إشارة إلى أن الرملي(؟) كون الحال فيه محكية مع
إمكان جعلها مقارنة بأن يكون راكبا أريد منه المعنى المقارن لعامله **قوله**
ومتعددة لمتعدد نحو لقيته مصعدا منحدرا الرماح(؟) قال الرضي اعلم أن
الحال قد يكون عن الفاعل وحده نحو جاء زيد راكبا فإن كان هناك قرينة حالية
أو مقالية تبين صاحب الحال جاز تحويلها إذا أمن له من الفاعل والمفعول وإن
لم تكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه بجنب صاحبه لإزالة اللبس نحو
لقيت راكبا زيدا وإن لم تقدمه فهو عن المفعول وأما إن جاء حالان عن الفاعل
والمفعول معا فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما فإنه أخصر نحو لقيت زيدا
راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا
وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما
جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدا منحدرة وإن لم تكن فالأولى
جعل كل حال بجنب صاحبه نحو لقيت مصعدا زيدا منحدرا ويجوز على ضعف جعل

حال المفعول بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيداً مصعداً منحدراً والمصعد
زيد وذلك لأنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحالين وقدم
ما حال المفعول على حال الفاعل إذ لا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه لما لم يكن
كل واحد بجنب صاحبه ويجوز عكسه أعني حال الفاعل على حال المفعول على ما اختاره كقولك لقيت
زيداً راكباً ماشياً قال وإنا سوف تدركنا المنايا . مقدرة لنا ومقدرينا .
قوله عدة سعادة أي الشاهد فيه ظاهر كما بينه المصنف ومعنى البيت
في الحب وسلواناً ما تميز بمعنى السلوة أي زدت سلوة وزادت عزاماً
ومنه من عكس الزمان حيث يأتي بضد المقصود قوله بجملة أمشي حال من
التاء في خرجت وذلك لأن أمشي للمتكلم بسبب راجع الى الفاعل المتكلم قوله وجملة
تجر ذيلاً الواقعة حال من ها وذلك لأن تجر للغائب المؤنثة بسبب راجع الى ضميرها
قوله هذا كله أي ما ذكر من التعريف وما بعده قوله وبين المؤسسة تسمى
ما يستفاد معناها بدون ذكرها قوله مؤكدة هي التي يستفاد معناها بدون
ذكرها قوله مؤكدة لعاملها المؤكدة لعاملها هي التي يستفاد معناها من
صريح ذكرنا لفظ عاملها قوله فتبسم ضاحكاً مثال للمؤكدة لعاملها معنى
لا لفظاً ومعناه فتبسم شارعاً في الضحك أخذاً فيه لأن التبسم أول الضحك
وهو منه إذا انبسط الوجه حتى تظهر الأسنان من السرور إذا كان بصوت
وكان بحيث يسمع من بعيد فهو القهقهة وإلا فالضحك وإن كان بلا صوت
فهو التبسم ومثال المؤكدة لعاملها لفظاً ومعنى نحو وأرسلناك للناس رسولاً
قوله ومؤكدة لصاحبها المؤكدة لصاحبها هي التي يستفاد معناها من
صريح لفظ صاحبها قوله لآمن من في الأرض كلهم جميعاً فجميعاً
بالتمثيل إشارة الى الرد على ابن مالك في تمثيله به للمؤكدة لعاملها قوله ومن
مؤكدة

ومؤكدة لمضمون جملة قبلها هي الآتية بعد جملة معقودة من اسمين معر
فتين جامدين ويجيء دالة على وصف ثابت مستفاد من تلك الجملة وأشار بقوله
قبلها الى أنه لا يجوز أن تتقدم هذه الحال على الجملة ولا على أحد جزئيها فلا
يقال عطوفاً زيد أبوك ولا زيد عطوفاً أبوك قوله وعامل الثالثة أي المؤكدة
لمضمون جملة قبلها محذوف وجوباً قال بدر الدين ابن مالك والعامل في الحال
من هذا النوع الحال المؤكدة لمضمون جملة مضمر تقديره أحقه أو أعرفه إن
كان المبتدأ غير أنا وإن كان أنا فالتقدير أحق أو أعرف أو اعرفني وقال الزجاج
العامل هو الخبر لتأوله بمسمى وقال ابن خروف العامل هو المبتدأ لتضمنه معنى
تنبه وكلا القولين ضعيف لاستلزام الأول جواز والثاني جواز تقديم الحال على
الخبر وأنه ممتنع في العامل إذا مضمراً كما ذكر وإنما لزم الإضمار لتنزيل الجملة
المذكورة منزلة البدل من اللفظ به كما التزم إضمار عامل الحال في غيره لذلك
وقوله فالتقدير أحق أو أعرف بيانه للمفعول أو اعرفني بالدرج له وقال الرضي
واختلف في العامل في المؤكدة التي بعد الاسمية فقال سيبويه العامل مقدر
بعد الجملة تقديره زيد أبوك أحقه عطوفاً فقال حقيقته الأمر أي تحققته
وعرفته أي أحققه وأثبته عطوفاً وفيه نظر إذ لا معنى لقولك تيقنت الأب وعرفته
في حال كونه عطوفاً إذ أراد أن المعنى أعلمه عطوفاً فيسمى معنى إثبات لا حال وقال
الزجاج العامل هو الخبر لكونه مؤولاً بمسمى نحو أنا حاتم سخياً وليس بشيء لأنه
لم يكن سخياً وقت تسميته بحاتم ولا بقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى
وأيضاً يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو الحق مصدقاً وغير
ذلك مما ليس الخبر فيه علماً وقال ابن خروف العامل المبتدأ لتضمنه معنى التنبيه
نحو أنا عمرو شجاعاً وهو بعيد لأن عمل المضمر والعلم في نحو أنا زيد وزيد أبوك

مما لم يثبت تفسيره بشيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك ونحوه
ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه ولغيره كانه قيل يعجب
عليك عمرو فيا ويرحم مرحوما ونحو ذلك مصدرا ولذلك كان الجملة وان كان ح
جامدا من جهة امرها فلا شك انه يعمل من اسناد احد جزءيه الى الاخر معنى من
معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كاين فعلى هذا لا تتقدم المركدة على
جزء من الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك لخفاء معنى الفعل فيها

هـ **باب التمييز** ويقال له التفسير والتبيين اعلم ان التفسير والتمييز والتبيين
الذي كان مترادفة لغة واصطلاحا وهي في اللغة بمعنى فصل الشيء عن غيره قال
الله تعالى وامتازوا اليوم ايها المجرمون اي انفصلوا من المؤمنين وكذا تميز من
الغيظ اي ينفصل بعضها من بعض وفي الاصطلاح ما ذكره المصنف ويقال له ايضا
المميز والمفسر والمبين **قوله** وهو اسم هو جنس لان التمييز لا يكون جملة **قوله**
نكرة ان **قلت** فما تصنع في قولهم في العدد المركب احد عشر من الدراهم
وفي العقود عشرون من الدراهم ونحو ذلك **قلت** اجيب بانه ليس المجرور من
تمييز اصطلاحا لانه معرفة ولانه غير المنصوب وشرطه الانفراد ومن ثم قالوا
في وقطعنا هم اثنتي عشرة اسباطا ان اسباطا بدل مما قبله والتمييز محذوف
اي فرقة **فان قلت** فما تصنع في قول الشاعر رايتك لما ان عرفت وجوهنا
صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو **قلت** غير معمول عند البصريين
لما زياد زايدة وذهب الكوفيون وابن الطراوة الى جواز تعريف التمييز **قوله**
بمعنى من اي البيانية كما سيصرح به والبيانية هي يكون المجرور بها عين
المميز بها ولهذا لا يجوز جر مميز احد عشر بمن للعدم صحة فيه على احد عشر
لا محل التمييز في نحو كما زيد ذهبا الا النظر ليس زيد او كذا علما ودارا
وابوه

وابوه وعلي هذا فهذه التمييزات ليست بمعنى من البيانية فلا يكون منصبا
عينه فلا يكون منعكسا فتامله كذا قيل والتحقيق ان من البيانية عند هم
لبيان ان المميز جنس من اجناس الامور وانواعها لا لمجرد انه هو **قوله**
يقع في اربعة مواضع اي مع اربعة مواضع في بمعنى مع كما في قوله تعالى
ادخلوا في امم اي مع امم ومعية الكل لا من متكلم واحد بمعنى البعدية
فان قلت المميز لا يتم اسم الا بهم في هذه المنصوب **قلت** المصنف
لم يدع الحصر والعدد لا مفهوم وفايدة ذكر العدد ضبط الاقسام حتى لا
... بذلك ان المميز لا يتم اسم يقع بعد ما يشبه المقدرات كالامة التي يكال
بها نحو له صفيا بنا وكوز ماء وكشبه الموزون نحو مثقال ذرة خيرا وذنوب
ماء وحب برا ورافود خلا او لا يشبه واحدا منها كما اذا كان فرعا للتمييز
نحو خاتم حديدا او بابا ساجا وجبة خزا فان الخاتم فرع الحديد وقيل انه حال
وكذلك ما اشبه غيرية نحو لنا غيرها ابلا او مثلية نحو اما لنا شاء او تجبا
نحو له دره فارسا **قوله** والمعطوف يقع مع المعطوف عليه **قوله** بتمام اسم
مبهم وذلك لان المراد بالمقادير في هذه الصور المقدرات لان قولك عندي عشرون
درهما وقفيزان برا وارطب فيما وشبرا ارضا المراد به المعدود والموزون والمكيل
والمذكور بالشبر **قوله** تشبيها بالمشتق لعل وجه الشبه ما يرجح من كلام
الرضي من ان الاسم انما عمل النصب في التمييز لان الاسم بعد تمامه بالتنوين المذكور
والمقدر او نون التثنية او نون الجمع او الاضافة شابه الفعل الذي تم بفاعله
فنصب الاسم الواقع بعد ذلك الاسم التام على التمييز كما نصب الاسم الواقع
بعد الفعل التام على المفعول به **قوله** والثاني في اربعة مواضع الخ فكان والثاني
اربعة اقسام لكان لا يحصر ان ما ذكره اقسام للتمييز لا للمواضع التي يقع فيها

كما لا يخفى قوله والباعث على ذلك الى آخره من الباعث على ذلك ايضا ان يرى المتكلم
المعنى في صورتين مختلفتين احداهما مبهمة والاخرى موضحة وعلمان خير من علم
واحد ومنه ايضا ان تكمل لذة العلم بالمعنى لا يخفى من ان نيل الشيء بعد الشوق
والطلب الذي نحو رب اشرح لي صدري فان اشرح لي يفيد طلب شرح لشيء
ما للطالب وصدري يفيد تفسير ذلك الشيء. قوله اوقع في النفس اي اشد
وقعا وتمكنا فيها لما جبل الله تعالى عليه النفوس من ان الشيء اذا ذكر مبهما ثم بين
كان اوقع عندها قوله اصله فجرنا عيون الارض الخ هذا مذهب الجزولي وابن
عصفور وابن مالك واكثر المتاخرين وانكره الشلوبين وحجته ان سيبويه لم يمثل بالمنقول
بالمنقول عن المفعول وتبعه تلميذه الابذي وابن ابي الربيع وقال الشلوبين عيونا
انتصب في الاية على الحال مقدرة لانها حال التفجير لم تكن عيونا وانما صارت
عيونا بعد ذلك واوله ابن ابي الربيع على وجهين احدهما ان يكون بدل بعض من
كل على حذف الضمير اي عيونها مثل اكلت الرغيف ثلثا اي ثلثه والثاني ان يكون
مفعولا على اسقاط الجار اي بعيون ورده ابن هشام في شرح اللمحة .

. **باب المستثنى** . قوله واداة الاستثناء الثانية قوله وغير اصلها
اي اصلها واصل كل شيء . امه فائدة ذكر المفسرين ان الام في القرآن
على خمسة اوجه احدها الاصل ومنه قوله عز وجل في الزخرف وانه في ام الكتاب
لدينا لعلي حكيم والثاني الوالدة ومنه قوله عز وجل في سورة النساء فلامه
الثلث والثالث المرضعة ومنه قوله تعالى في سورة النساء وامهاتكم اللاتي
ارضعنكم اراد حرمت عليكم المرضعات بالرضاع تسمى اما والرابع مشابهة
الام في الحرمة والتعظيم ومنه قوله تعالى في الاحزاب وازواجه امهاتكم والخامس
المرجع والمصير ومنه قوله تعالى فامه هاوية وقيل اراد ام راسه وقال ابن قتيبة
فامه

فامه هاوية يعني النار له كالام ياوي اليها وسوى بلغاتها ما ذكر من
يستثنى بسوى نحو قياس كلام الاخفش ولم يمثل سيبويه الا بسوى بوزن رضى وقال
ابن عصفور في الشرح الصغير لم يشر الى معنى الا بسوى المكسورة السين
بانه استثنى بها على انها في القياس قوله منصوب بالا هو الصحيح واليه ذهب المبرد
والزجاج وممن صرح بانه الصحيح ابن مالك ورجحه ما قاله الرضي ان الاداة منه
لعمل الاستثناء ومفيدة له والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي للاعراب وان الا
نائبة عن استثني كما ان حرف النداء نائب عن ادعو وقال البصريون العامل
الفعل المتقدم او معناه بتوسط الا لانه شيء يتعلق به الفعل معنى وقد جاء .
بعد تمام الكلام فشابه المفعول قوله والمراد بالكلام التام ان يكون المستثنى
منه مذكورا وقال والمراد بالتام ان يكون المستثنى منه مذكورا الا ان اخصر واظهر
ولعله قدر المضاف اي والمراد بتمام الكلام التام ما ذكر او والمراد بالكلام التام
نحو ان يكون المستثنى منه مذكورا قوله فيلد الخير معتبرا في معنى التمام كما لا يخفى
على ذي مسكة قوله والمراد بالاستثناء المتصل الخ اعلم ان تعبير المتصل والمنقطع
بما ذكر فاسد لان قول القائل جاء بنو فلان الا زيدا منقطع مع انه من جنس الاول
والصواب تعبير المتصل بالذي يكون بعض المستثنى منه والمنقطع بالذي لا يكون
بعض المستثنى منه وقد نبه ابن مالك وغيره على ان تعبير بعضهم للمنقطع به
بكونه من غير جنس المستثنى منه فاسد قوله او شبهه المراد به النهي ولما
يشبهه المراد بالنفي ومثال النهي لا يقم احد الا زيد ومثال الاستفهام
ومن يغفر الذنوب الا الله واكثر ما يكون ذلك في نادر من قوله جاز فيه الا
تباع والنصب اتفاقا لم يبين الراجح منهما لكن تقديم الاتباع يشعر بانه ارجح
لكن يشير بعض الاول لكونه غير مراد به كلام يتضمن الاستثناء وان كان مراد به

في ذلك تعين النصب وقصد الاستثناء بين الكلامين كان يقول لك قائل قام القوم الا زيدا او
وانت تعلم خلافه فتقول ما قام القوم الا زيدا وكان تقول عندك مائة الا درهمين
وانت تعلم خلافه فتقول ما لك عندي مائة الا درهمين ولو رفعتهما كنت
مقرا بالدرهمين الثاني كون المستثنى غير متراخ عن المستثنى منه فان كان متراخيا
عنه ترجح النصب لان الاتباع انما كان مختارا لقصد التشاكل بين المستثنى والمستثنى
منه نحو ما جاءني احد حين كنت جالسا هنا الا زيدا ونحو ما ثبت احد في الحرب
ثباتا نافعا الناس الا زيدا الا الرفع حتى يضعف للتشاكل بطول الفصل بين البدل
والمبدل منه ومنه خبر البخاري المؤمن عندي جزاء اذا قبضت حبيبه من اهل
الدنيا ثم احتسبه الا الجنة **فائدة** اذا تعذر الاتباع على اللفظ اتبع على الموضع
نحو لا اله الا الله ونحو ما فيهما من احد الا زيد برفعهما وليس زيد بشيء الا شيئا
لا يعبأ به لان لا الجنسية لا تعمل في معرفة ولا في موجب ومن والباء الزائدتين
كذلك فان قلت لا اله الا الله واحد بالرفع ايضا لانها لا تعمل في موجب
قوله بدل بعض من كل عند البصريين قال ابن هشام في المغني وبعده انه لا ضمير
معه في نحو ما جاءني احد الا زيد كما في اكلت الرغيف ثلثه وانه مخالف للمبدل
منه في النفي والايجاب ثم **واجاب** الدماميني عن الاول بانه لم يشترط الضمير
في بدل البعض من حيث هو ضمير وانما اشترطوه من حيث هو رابطة فاذا وجد
الربط بدونه حصل الغرض من غير جمود على اشتراط وجوده وهنا الربط متحقق
بدونه وذلك لان الا وما بعدها من تمام الكلام الاول والا لاخراج الثاني من الاول
فعلم انه بعضه فحصل الربط بذلك ولم يحتج الى ضمير وعن الثاني بان الرفع فلا
ولا منع من التخالف مع الحرف المقتضي لذلك كما جاز في الصفة نحو مررت برجل لا طويل
ولا كريم جعلت حرف النفي مع الاسم بعده صفة لرجل واجراء اعرابه على الاسم كذلك
قوله

قوله بمنزلة لا قال ابن هشام في المغني وهو عندهم بمنزلة لا العاطفة في ان
ما بعدها مخالف لما قبلها لكنه لا يستثنى بعد الايجاب ومنه اسمعني بعد ذمي
وراء قولهم ما قام الا زيد وليس بشيء من جواب العطف يلي العوامل وقد يجاب
بانه ليس تاليها في التقدير اذ الاصل ما قام احد الا زيد **قوله** وان امكن تسليط
العامل على المستثنى منه اي استثني من المستثنى منه فالصفة مستندة الى الضمير المستتر
الراجع الى الموصول لا الى المذكور الذي بعده **قوله** والتميميون يجيزون فيه الاتباع
المستثنى منه حمل عليه الزمخشري قل لا يعلم من في السموات والارض الغيب الا الله
قوله واي ابه ما نافية الخ اذ فيل ذكرها الثانية في مقام الايجاب مستدرك لانه
لا يكون الا جوابا فلا بد للجواب له اصلا وعند ذلك لا الا انه لا يكون الا جوابا **فالجواب**
عن الاستدراك انه ليس المراد بالايجاب هنا مقابل النفي حتى يكون ذكر بعض المثالات
مستدركا بل المراد به تطبيق المركب على القواعد النحوية سواء كان مثبتا او غير
مثبت **قوله** وبذلك يوجه قولهم الا انه ويذلك لانهم جعلوا في ذا هو بدلا
اي بدل كل من كل لان العامل فرغ لما بعد الا والموضع علم اريد به خاص فيصح
ابداله من المستثنى **قوله** او شبهه وهو النهي نحو ولا تقولوا على الله الا الحق ولا تجادلوا
اهل الكتاب الا بالتي هي احسن والاستفهام الانكاري نحو فهل يهلك الا القوم الفا
سقون واما قوله تعالى ويابى الله الا ان يتم نوره فحمل يابى على لا يريد لانها بمعنى
قوله قد يقع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما خبر مبتدا نحو ما زيد
الا يقوم او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاء في
زيد الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو **قوله** على
حسب ما يقتضيه العامل الذي يعني على قدر العامل الذي قبل الا **قوله** لان ما قبل الا
من العوامل فرغ للعمل فيما بعدها غير مكرر لتخلله في نحو ما في الدار الا زيد

كان ما قبل الا فيه ليس عاملا فيما بعدها بل ما بعدها عامل فيما قبلها **قوله** فزيدا
منصوب على المفعولية برايت فيه حكاية المفرد بغير شاذة وانما نسب عمل النصب
الى رايت مع ان العامل الفعل وحده ليعلم ان مطلوبه رايت ونسبه المنصوب
لتضمنه المرفوع **قوله** وان كان ما قبل الا يحتاج الى غيره بحيث يتعلق بما قبل الا
قوله ويجيئ لغير وسوى احكام قال ابن هشام في شرح اللمحة واختلف في نصب
غير حيث نصب في غير تفريغ فقال ابن خروف انتصب بما قبلها على الاستثناء كما
انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان النصب في قام القوم الا زيدا
ليس بالا لان الا قد عدمت مع غير مع وجود النصب وقال الفارسي على الحال وفيها
معنى الاستثناء وبني على ان المستثنى منصوب على الحال لان غير لا تتعرف بالاضافة
وفيه التشبيه بظرف المكان والجامع بينهما الابهام **قوله** برفع غير وسوى
ما لا يمنع من ان سوى كغير معنى واعرابا هو ما قاله الزجاجي وابن مالك ويؤيده
حكاية الفراء اتاني سواك وقال سيبويه والجمهور سوى ظرف بدليل وصل الموصول
بها كجاء الذي سواك فالواو لا تخرج عن النصب على الظرفية الا في الشعر كقوله
• ولم يبق سوى العدوان • دناهم كما دانوا • وقال الرماني والعكبري
تستعمل ظرفا غالبا وكغير قليلا قال ابن هشام والى هذا اذهب **فائدة**
يجوز في المعطوف على المستثنى بغير مراعاة اللفظ فيجر ومراعاة المعنى فينصب
تقول قام القوم غير زيد وعمرو وعمرا وما قام احد غير زيد وعمرو وعمرو
وظاهر كلام سيبويه ان ذلك من العطف على الموضع وقال الشلوبين يعوض
باب التوهم ولا يجوز جر المعطوف على المستثنى بالا نحو قام الا زيدا وعمرو في عمرو
واجازه بعضهم **قوله** عائد على اسم الفاعل غير مكرر لتغليبه في نحو القوم
اخوتك ليس او لا يكون زيدا الا انه لم يتقدم فيه فعل ولا شبهه وحمل ما قاله

انه اذا كان الفعل السابق مبنيا للفاعل وان كان مبنيا للمفعول عاد الضمير المذكور
على اسم المفعول المفهوم من الفعل السابق نحو القوم ضربوا بضم الضاد وكسر
الراء ليس زيدا او لا يكون زيدا اي ليس هو او لا يكون هو اي المضروب زيدا ولو
عبر بالوصف لكان اولى **قوله** من الفعل السابق ومثله الوصف نحو القوم
ضاربون ليس زيدا او لا يكون زيدا **قوله** او البعض الخ لا يرد على نحو ما اورد
على قاموا ما خلا زيدا عند من جعل الفاعل فيه ضميرا يعود على البعض المفهوم
مما سبق لان البعض هاهنا في سياق النفي فيشمل كل بعض من القوم بخلاف
المقصود من الاستثناء بخلافه فيما خلا وتشديده **قوله** واما المستثنى بخلا وعدا
الخ اعلم ان المنصوب بخلا وعدا مفعول به لانهما فعل متعد واما خلا فانه
فانه وان كان بحسب اصل الوضع قاصرا الا انه يقال الدماميني ان الا انه ضمن معنى
جاوزت حيث جعل ادات استثناء فتعدى بنفسه **قوله** وفي مفسر الخلاف السابق في
فاعلها واسم الفاعل المفهوم من الفعل السابق وفيه ما تقدم وعلى الثاني
البعض المدلول عليه بكله السابق قال الدماميني وفيه لان المقصود من قولك
قام القوم حاشا زيدا او خلا زيدا او عدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم اصلا
ولا يلزم من خلو بعض القوم منه ومجاوزة بعضهم اياه خلو الكل قاله الرضي و
يقال يجوز ان يراد ببعضهم من غير المستثنى فلا يتم ما قاله لكن الملا في البعض
على الاكثر وليس واعترض بانه لا حاجة الى هذا الا عند الذي ليس بتام بل الجواب
ان البعض الذي هو الفاعل بعض مبهم ومجاوزة البعض المبهم لزيد مثلا وخلو
ذلك البعض عنه لا يتحقق الا بمجاوزة الكل وخلو الكل عنه فيتناول **قوله** وجوز الفراء
تشبيها بحروف الجر لان المستثنى بكل منهما ولم ينصب مع ان نصبه هو الاصل للفرق بينها
حروفا وبينها افعالا واغتفر الجر بالجر والفعل النصب لان الفعل لا يعمل الجر وكان

عمل الجر والنصب بالحمل عليه فلأبي جوّز به نحو قام القوم حاشاك وحاشاه
كون الضمير منصوبا وكونه مجرورا فإن قلت حاشاي تعين الجر أو حاشاني تعين
النصب وكذا القول في خلا وعدا قوله ما لم يحكم بزيادة ما فإنه يجوز الجر على
تقدير الزيادة أشار به إلى ما حكاه الجرمي في الفرخ أن بعض العرب يقولون ما
خلا زيدٍ وما عدا عمرٍو على زيادة ما ووجهه بشذوذه أنها إذا زيدت مع حرف
الجر لا يتقدم عليه بل يتأخر عنه نحو فبما رحمة من الله وعما قليل •

• **باب اسم لا النافية للجنس** • **قوله** النافية للجنس أي لجنسه وحكمه
إذا لا رجل ضارب مثلا لنفي الضرب عن الرجل لا لنفي الرجل وإسناد الفعل إليها
مجاز من إسناد الشيء إلى آلته لأن النافي حقيقة هو المتكلم **قوله** إذا كان مضافا
الخ كان عليه أن يترك التقييد بذلك لأن الكلام في المنصوبات الشاملة
للمنصوبات محلا بدليل تقسيمه المفعول به إلى ظاهر ومضمر والمضمر إنما
ينصب محلا كما لا يخفى وأن يقول وإنما ينصب لفظا أو تقديرا إذا كان مضافا أو
شبيها بالمضاف وأما إذا لم يكن كذلك فإنه يبنى على ما ينصب به وهو مع
ذلك منصوب محلا وقد يكون منصوبا محلا إذا كان مضافا وقد قال الرضي في
قولهم لا كزيد إن جعلت الكاف اسما جاز أن يكون كزيد اسما والخبر محذوف
أي لا مثله موجود وجاز أن يكون كزيد خبرا أي لا أحد كزيد وإن جعلت الكاف
حرفا فالاسم محذوف أي لا أحد كزيد **قوله** وغلام سفر اسمها فيه تسمح
والمراد وغلام من غلام سفر اسمها **قوله** في العمل فيما بعده فيه قصور لأنه
لا يثبته أو نحوها ثلاثة وثلاثين منها **قوله** فيبنى على الفتح في نحو لا رجل الخ
قيل إنما بني لتركبه مع لا تركيب خمسة عشر وقيل لتضمنه معنى من الجنسية بدليل
ظهورها في قول الشاعر • • •

فقام

• فقام يجود الناس عندها بسيبه • وقال ألا لا من سبيل إلى هند • وذهب
الكوفيون والزجاج إلى أن فتحة لا رجل فتحة إعراب والمبرد إلى أن المثنى والمجموع معر
بان **قوله** على وتيرة الوتيرة بالتاء المثناة فوق الطريقة • **باب المنادى** •

قوله وهو المطلوب إقباله أي توجهه إليه بوجهه أو بقلبه كما إذا ناديت
مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد أو حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا أرض
فإنها نزلت أولا منزلة من له صلاحية النداء ثم أدخل عليها حرف النداء وقصد
نداؤها وهي في حكم ما يطلب إقباله بخلاف المندوب لأنه المتفجع عليه
داخلا عليه حرف النداء المجرد المتفجع لا تنزيله منزلة المنادى وقصد نداء
فإن قيل يخرج من هذا التعريف نحو يا زيد لا تقبل فإنه منهي عن الإقبال لا أنه
لا مطلوب به قيل في الجواب أنه مطلوب الإقبال لسماع النهي ومنهي عن الإقبال
بعد توجهه وباختلاف الجهتان وبأنه مطلوب الإقبال حكما لكونه مسئول
الإجابة كما قيل في يا الله **قوله** بحرف مخصوص متعلق بالمطلوب أي بواسطة
حرف من حروف النداء الخمسة نائب مناب أدعو وهي يا وأيا وهيا وأي والهمزة
واحترز به عن الطلب أقبل زيد وأنا أدعو زيدا أو أدعوك ونحو ذلك فإنه وإن
كان مطلوب الإقبال لكن لا بواسطة حرف مخصوص **قوله** وإنما ينصب يعني
لفظا أو تقديرا وأما المفرد فإنه منصوب محلا لأن المنادى مطلقا مفعول به لفعل
محذوف مع أنه يخرج عن الحكم المذكور نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا مثل
ما ينفع ويا غيرها ونحو ذلك مما هو مبني على الفتح ولم ينصب لفظا ولا تقديرا
بل محلا مع أنه مضاف وكان ينبغي أن لا يقيد كون المنادى من المنصوبات بقوله
إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف لأن الكلام في المنصوبات الشاملة
للمنصوب محلا بدليل ما تقدم **قوله** وهو ما عمل فيما بعده أي [illegible] به

فصوركانه لا يتناول نحو يا الذي فيه وذلك غير ذا الموصوف بجملة او ظرف نحو يا
حافظ لما يبصر ولما يا غافلة من ذات عرق بخلاف الموصوف بصفة مفردة
فانه مفرد **قوله** اوان اقرب فيه ذكرنا ان المنادى في نحو يا رفيقا بالعباد
ليس على الجاهلة لا بنفسه ولا بواسطة **تنبيه** لو قلت يا ضاربا بيننه على
الضم ولا تكرار الضمير المستكن فيه ولو قلت يا ضارب وزيد فان عطفته على ضاربا
بيننه ايضا او على الضمير نصبت ضاربا لعمله في زيد بواسطة الحرف ولذا وجب
ذهب مشتركا من قولك يا مشتركا وزيد عطفا على الضمير لعدم استغنائه به بواحد
قوله لو كان معربا نبه على نحو مكرمان لا استعمال له الا في النداء **قوله** يبنى على
الضم في نحو يا زيد هذا مذهب الجمهور وذهب الكسائي والفراء الى ان
ضمة يا زيد ونحوه ضمة اعراب ونقله ابن الاعرابي عن الكوفيين **قوله** نحو
يا زيدان ويا زيدون فان قيل العلم اذا ثني او جمع لزم فيه اللام فكيف
يقع يا زيدان ويا زيدون بلا لام **قيل** انما جوز ذلك لقيام يا مقام اللام وكونها
في معناها في افادة التعريف ولو استعمل مع اللام هنا يلزم اجتماع اداتي
تعريف وهو محذور وذهب بعض الكوفيين الى نداء المثنى والجمع على حده دائما
تشبيها بالمضاف فان في البسيط وهو داسمه مركبا ولهذا اقول في
نداء اثنى عشر واثنتي عشرة بالياء على هذه الصورة اجراء لهما مجرى المضافين
وقال البصريون نداؤهما بالالف تقول يا اثنا عشر ويا اثنتا عشرة **قوله** لمعين
حال من جزاي حال كونه دقوا المعين **قوله** والحقت بالشبيه بالمضاف **ان قيل**
ما السر في ان الموصوف بجملة او ظرف من الشبيه بالمضاف في باب النداء دون
ذا ب لا نحو لا حليم يجهل وفي ان الموصوف بالمفرد نحو يا زيد الظريف ليس من
الشبيه بالمضاف والجواب ان الموصوف بالجملة او الظرف لا بد وان يجعل
من

من تتمة الموصوف لا من وصف المنادى وللزوم وصف المعرفة بالجملة او الظرف
ونحوه لا يجوز بخلاف اسم لا فانه لو جعل من وصف المنفي لا من تتمة الموصوف لم يلزم
وصف المعرفة بالجملة لان اسم لا لا يكون معرفة • **باب كاد
واخواتها** • **قوله** المقاربة مصدر قارب بمعنى قرب والمفاعلة غير
مرادة بقرينة قوله الاتي ما وضع للدلالة على قرب الخبر **قوله** وهو من
باب تسمية الكل باسم جزئه اي من نوع هو تسمية الكل باسم جزئه ورد
ما ذكره بان تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن اطلاق اسم الجزء على ما تركب
منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة وتسمية الاشياء المجتمعة من غير تركيب
باسم بعضها تسمى تغليبا كالعمرين والقمرين اذا تقرر هذا فهذا ان تسمية
جميع افعال الباب بافعال المقاربة من التغليب لا من تسمية الكل باسم الجزء •
فليتامل **قوله** انها ثلاثة اقسام اي ان افعال المسماة بافعال المقاربة على
تجوز فلا يرد انه يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره ولا جعل قسم الشيء قسيما
له **قوله** ما وضع للدلالة على قرب الخبر فيه تجوز والحقيقة ما وضع لقرب الخبر
لان الدلالة عارض للموضوع اي لا موضوع له كذا قيل وقد يقال ان اللام للغ
للغاية لا صلة الوضع اي ما وضع لاجل الدلالة على قرب الخبر **قوله** كاد يكاد ابدا
لانها اشهر افعال المقاربة ويقال كاد يكيد كيدا ومكادة كعدا بيعا ب
بيعا ومقابلة وحكى الاصمعي كود بالواو ويكون كخاف يخاف خوفا ومخافة
قوله بفتح الراو وكسرها والفتح افصح **قوله** وما وضع للدلالة على رجائه تجري
فيه نظير ما تقدم **قوله** على رجائه اي الطمع في المحبوب منه والاشفاق اي
الخوف في المكروه منه نحو عسيت ان امرأة فالطمع والرجاء عليهما مجاز للتغليب
قال الرضي وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن ان يبدله ازواجا خيرا منكن للتحويف

لا للحوق كما أن رب كلامه تعالى للتشكيك لا للشك وقد اجتمع الطمع والاشفاق في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم

قوله وما وضع لدلالة على الشروع فيه أي الخبر بأن أخذ فيه ويجري فيه أيضا مثل ما تقدم **قوله** وكرب في الماضي بفتح الراء وكسرها **قوله** وعلق بكسر اللام وهي غريبة ومن شواهده استعمالها قول الشاعر ▪ بأخذة أسارى الرسوم تجيبني ▪

وقال أراك علقت تظلم من أجرنا ▪ **قوله** وجعل وأخذ بفتح العين فيهما **قوله** وقام نحو قام زيد يفعل **قوله** وكلها تعمل عمل كان وإنما أفردت بباب لاختصاصها خبرها بأحكام ليست في خبر كان كما ذكره بعد ذلك وما ذكره من أن عسى تعمل عمل كان وإنما أفردت بباب هو ما ذهب إليه المتأخرون وسيأتي الكلام عليهما

قوله لما في اقتران الخبر بأن المصدرية لا يخبر كما قاله بعض مشايخ شيخنا أن الحرف المصدري يخرج به عن الجملة المراد بها ليل امتناع وقوعه جواب شرط أو قسم أو خبرا عن جثة واشتراط الجملة غير صحيح بل الوجه أن يقال يشترط في خبرها كونه فعلا **قوله** يمتنع مع أفعال الشروع وذلك لأن بين الحال وأن للاستقبال بينهما تناف وقال الرضي وإنما لزم كون أخبار أفعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن أن دون الاسم والماضي والمضارع المقترن بأن لأن المضارع المجرد عن علامة الاستقبال كما مر في الحال فهو من حيث الفعلية يدل على التجدد دون الاسم بدليل أنك إذا قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت ومن حيث حضوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل أنك إذا قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على أنه كان فرغ من القيام في ذلك الوقت وإذا قلت كان زيد وقت الزوال يقوم دل على اشتغاله بالقيام في ذلك الوقت مع حدوث القيام فلما حصلت هذه لأفعال على كان وقصد المعنيان

أي حدوث

أي حدوث مضمون خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب أن لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا مقترنا بأن **قوله** ويجب مع حرى واخلولق وجهه ما قال الرضي أن أصلهما حرى بأن يفعل واخلولق بأن يقوم فحذف حرف الجر كما هو القياس مع أن وأن ولم يسمع حذف خبر واحد منهما في شعر ولا في غيره وقال من ذكر هذا **قوله** ويقل مع عسى يعني أن الغالب في المضارع الواقع خبر عسى اقترانه بأن ويقل كونه أن ومنه ▪ عسى الكرب الذي أمسيت فيه ▪

يكون وراءه فرج قريب ▪ وجمهور البصريين على أن حذف أن بعد عسى ضرورة ولكن ظاهر كلام سيبويه أنه لا يختص بالشعر وفي التسهيل ونسبه المفرون دال خبرا عنه سيبويه وذلك لأن أن وما بعدها في تأويل المصدر فيلزم في مثل قولك عسى زيد أن يقوم الإخبار بالحدث عن الجثة وإنما المفرون دال عند سيبويه مفعول به منصوب على إسقاط الخافض والفعل بمعنى قرب والتقدير في المثال المذكور قرب زيد من أن يقوم ثم حذف الجار توسعا أو يجعل الفعل بمعنى قارب زيد القيام وأما القائلون بأن أن وما بعدها خبر فيقدرون مضافا إما في الاسم أي عسى حال زيد أن يخرج أو في الخبر أي عسى زيد صاحب أن يخرج وفي هذا التقدير تكلف إذ لم يظهر المضاف الذي قدروه يوما من الدهر لا في الاسم ولا في الخبر واعتذر بعضهم بأنه من باب زيد عدل وصوم وبعضهم بأن أن زائدة وليس بشيء لأنها قد نصبت ولأنها لا تسقط إلا قليلا والكوفيون يريدون أن عسى في ذلك بمعنى قارب وأن والفعل بدل اشتمال من فاعلها ورد بأنه يكون حينئذ بدلا لأن ما يتوقف عليه فائدة الكلام وليس هذا شأن البدل وأجيب بأنه لا مانع من أن يكون البدل لازما لكونه هو المقصود بالكلام وكونه تابعا بحسب دفع في اللزوم فقد يكون بعض التوابع لازما كوصف مجرور رب إذا كان نكرة **قوله** وأوشك يعني أن الغالب

في اوشك ان يقترن خبرها بان كقوله ﴿ ولو سُئل الناس التراب لأوشكوا ﴾ ﴿ اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا ﴾ ويقل تجرّده بالا ونها كقوله ﴿
﴿ يوشك من فر من منيته ﴾ في بعض غراته يوافقها ﴾ ويقل مع كاد وكرب
قال الرضي واما كاد وكرب واوشك فتستعمل اخبارها مع ان ومجردة مع كاد وكرب
اكثر وان كانت مع ان فمن تدخل من حروف الرجا كاد وكرب من ان يقوم واوشك
في ان يقوم ثم حملا بحروف الرجا على القياس واوجبوا انما حذفوه لكثرة الاستعمال
وان ما صحت بان مجردة كما مر وانما جاز ان من اخبار هذه الافعال الثلاثة
باما ان يقترن مع الحذف كما في قولهم تسمع بالمعيدي واما ان تحذف راسا
بلا تقدير لها ثم قال وانما غلبت في افعال المقاربة اعني كاد ومرادفاته ان يكون
اخبارها كذلك اي مجردة وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب الذي
فيها كانها للاشتغال والشروع ﴿ واستشكل كون اوشك مشاركة لكاد
وكرب في الدلالة على القرب والتعدية في الافعال الى الجمع اختصا هذا عقيبها
بغلبة الاقتران بان وقد يقع بان القرب المرجح للتجرد عارض فيهما دونهما.
• باب خبر ما الحجازية • قوله وقد تعمل بعض ليس اذا ذكر من اعمال
ليس اذا اقترن الخبر بعد ما بالا نحو ليس الطيب الا المسك لغة بني تميم فانهم
يرفعونه حملا على ما في الاهمال عند انتقاض النفي كما حمل اهل الحجاز ما على
ليس عند استيفائها حكي ذلك عنهم ابو عمرو بن العلا فبلغ ذلك عيسى
ابن عمر الثقفي فقال يا ابا عمرو ما شيء بلغني عنك ثم ذكر ذلك له فقال ابو
عمرو نمت وادلج الناس ليس في الارض تميمي الا وهو يرفع ولا حجازي الا وهو
ينصب ثم قال لخلف الاحمر واليزيدي اذهبا الى ابي مهدي فلقناه الرفع فانه
لا يرفع والى المنتجع التيمي فلقناه النصب فانه لا ينصب فاتيا بهما

وجهدا

وجهدا بكل منهما ان يرجع كل واحد عن لغته فلم يفعل فاخبرا ابا عمرو
وعنده عيسى بهذا فقال له عيسى بهذا فقت الناس وخرج الفارسي ذلك
على اوجه احدها ان في ليس ضمير الشان ولو كان كما زعم لدخلت الا على اول
الجملة الاسمية الواقعة خبرا فقيل ليس الا الطيب المسك واجاب بان الا
قد توضع في غير موضعها الثاني ان الطيب اسمها وان خبرها محذوف اي في
الوجود وان المسك بدل من اسمها الثالث انه كذلك لكن الا المسك نعت للاسم لان
تعريفه تعريف الجنس اي ليس طيب غير مسك طيبا ولابي نزار الملقب بملك
النحاة توجيه اخر وهو ان الطيب اسمها وان المسك مبتدا حذف خبره والجملة
خبر ليس والتقدير الا المسك افخره وما تقدم من نقل ابي عمرو وان ذلك لغة تميم
يرد هذه التاويلات وزعم بعضهم ان قايل ذلك قدرها حرفا وان من ذلك
قولهم ليس خلق الله مثله وقوله ﴿ هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها ﴾
وليس منها شفاء النفس مبذول ﴿ ولا دليل فيها لجواز كون ليس فيهما شانية كذا في المغني • باب الفعل المضارع المنصوب • قوله ولم يتصل ذا في شيء
يوجب بناءه لما لم نزد ذلك لان الكلام في المنصوبات التي ملت للمنصوب
محله كما تقدم قوله المذهب عليه اي فيه نظر فان النصب باذن هو الصحيح وذ
وذهب الخليل فيما رواه عنه ابو عبيدة والزجاج والفارسي الى ان الناصب بعدها
ان مضمرة قوله ان بدا به لانها الاصل والباقي فرع عليه وانما كان اهلا للعمل
كان ظاهرا ومضمرا وانما كان الباقي فرعا لانه حمل عليه لشبهه به في نفي الفعل الى
المستقبل مع ما في كي ولن من الشبه اللفظي وانما عمل ان النصب لكونه مشابها
ان في اللفظ ولما اختصا بنوع واحد ولم تنصب الاسماء فبقيت تنصب الافعال
وانما لم تعمل الرفع والنصب لانها فرع فان قيل فلم لم تعمل الرفع دون النصب

مع انه عمل لا عملنا قيل ليس في كلام العرب حرف يرفع ولا ينصب ولهذا انكر قول
من قال ان لا التي للتبرئة الرافعة للاسم وانما الرفع بالابتداء ولم يظهر لها عمل فأما اذن فحكى بعض
النحويين وابو عبيدة ان بعض العرب يجزم بإذن ونقل اللحياني عن بعض بني صباح
انشدوا • اذا اما غدونا قال ولدان اهلنا • تعالوا الى ان يأتنا الصيد نحطب •
وقد يرفع الفعل المضارع بعدها فتكون مهملة كقراءة ابن محيصن لمن اراد
ان يتم الرضاعة بضم الميم حملا على اذن فلا تعمل وتكلف بعضهم لاحتمال
ان يكون المضارع مسندا الى ضمير الذين عائدا على من رعاية لمعناها بعد
رعاية لفظها فان قلت لو كان كذلك لم ترسم بالواو والالف على ما تقرر
في علم الخط قلت الجواب ان رسم المصحف لا يجري على القياس المقرر في علم الخط
وانما هو سنة تتبع وكم فيه اشياء تتبع خارجة عن قياس الخط المصطلح عليه
وذكر ابن هشام في الباب الخامس في الجهة الرابعة ان بعضهم في الاية الاولى
لما كان ان يتموا بالجمع وهو حسن ثم قوله ولن مذهب سيبويه والجمهور ان
معناها نفي الفعل وهو النفي عندنا ابن مالك وغيره وذكر الزمخشري في المفصل
وفي الكشاف عند قوله تعالى ولن تفعلوا انها تفيد تأكيدا وبه جزم ابن
الخطيب وغيره وقال في الانموذج نقلا عن جماعة انها تقتضي تأبيدا قال
في المغني وكلاهما دعوى بلا دليل قوله واذن قال سيبويه معناها الجواب
والجزاء قال ابو علي الشلوبين هذا الامر ثابت لها في كل موضع وقال الفارسي في
الاكثر وقد تتمحض في الجواب بدليل انه يقال لك احبك اي انا متصف في الحال الحقيقي
لك فتقول في جواب هذا الكلام اذن اظنك صادقا اذ لا مجازاة هنا ضرورة
ان الظن الصادق واقع في الحال ولا يصلح ان يكون جزاء لذلك الفعل وتكلف الشلوبين
في جعل هذا امثاله للجزاء اي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها
للجواب

للجواب انها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظا او مقدرا سواء وقعت في
صدره او حشوه او آخره ولا تقع في ابتداء ليس جوابا عن شيء فباعتبار وقوعها
بعدها للجواب على هذا الوجه سميت حرف جواب والمراد بكونها للجزاء ان يكون
مضمون الكلام الذي هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر وليس المراد من الجزاء في قولهم
حرف جواب وجزاء ما يراد بجزاء الشرط من كونه مسببا عن شيء واقع بعد
اداة الشرط المفيدة للتعليق بل المراد ما هو اعم من ذلك كما يؤخذ من كلام
الزمخشري في الكشاف في تفسير قوله تعالى في الشعراء قال فعلتها اذا وانا من الضالين
قوله للاستقبال اي المستقبل قوله فلا تنفي الحدث اي موضوعة لانتفاء
الحدث وصيغة له قوله ان تكون مصدرة في اول الجواب اي واقعة صدرا في
جملة الجواب بحيث لا يسبق عليها شيء له ارتباط بها وتعلق بما بعدها فإن
فان جاء عنه من النحويين اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء جاز فيها الاعمال والالغاء
وصرح بعضهم بان الالغاء اكثر فحصر الاعمال ذو به جاء القرآن نحو واذا لا يلبثون
خلافك الا قليلا واذا لا يؤتون الناس نقيرا وقرئ شاذا بالنصب فيهما قال في
المغني والتحقيق انه اذا قيل ان تزرني ازرك واذن احسن اليك فإن قدرت
العطف على الجواب جزمت وبطل عمل اذا لوقوعها حشوا او على الجملتين جاز
الرفع والنصب لتقدم العاطف وقيل يتعين النصب لان ما بعدها مستأنف
او لان المعطوف على الاول اول ومثل ذلك زيد يقوم واذن احسن اليه ان عطفت
على الفعلية رفعت او على الاسمية فالمذهبان ثم قوله وان يكون الفعل الداخل
عليه مستقبلا اي مستقبلا زمانه قال الموفق سعد الدين المشهور المستقبل بفتح
الباء اسم مفعول والقياس يقتضي كسرها ليكون اسم فاعل لانه يستقبل كما ان
الماضي والحال يمضي والحال الزمان يستقبله بل مستقبل اسم مفعول لكن

لما ولو ان يقال المستقبل بكسر الباء لانه الصحيح وتوجيه الاول لا يخلو عن عسر ثم
قوله ولا يفصل بينها وبينه الا بالقسم مثل الفعل لا القسم الفعل بلا النافية كما في المغني
والشذور وذلك لان النافي كالجزء من المنفي فكانه لا فاصل قوله وان وقعت حشوا
اي معتمدا ما بعدها على ما قبلها فان الرفع وذلك في ثلاثة مواضع الاول ان يكون
ما بعدها خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك والثاني ان يكون جزاء للشرط
الذي قبلها نحو ان تأتني اذن اكرمك الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها نحو والله
لا اخرجن وقوله • لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها • وامكنني منها اذا لا اقيلها •
ولا يقع المضارع في غير هذه المواضع الثلاثة معتمدا على ما قبلها باستقرا بل
تقع متوسطة في غيرها فتقول اذن زيد عمرو او ليس الرجل اذا زيدا هـ قوله اي
اصبح من الحب اي منتصب في الحال بجيئتي لك قوله ابطلت في الامثلة الثلاثة يعني
نحو اني اذا اكرمك ونحو اذا تفعل ونحو الابي اذا اكرمك قال ابن الحاجب في شرح
المفصل وانما لم تعمل معتمدا ما بعدها على ما قبلها لانه اي لان الرافع بعدها
ذا بقي لما قبلها فلو نصبتها وجئت بها في مثله تعرض معنى يجوز بل […] معهودا
المعنى الاول قبلها كما كان عليه قبل مجيئها اذ انها بدفع المعنى […] ان يتوهم
تغيير المعرفية بسببها خلافا فرق زيد لم اكرمه ونصبته وانه ليس كذلك
وقال تلميذه انما لم تعمل مع الاعتماد لضعفها بسبب وقوعها حشوا وقال ابن
الحاجب في شرح المفصل وانما لم تعمل الا في المستقبل اجراء لها مجرى النواصب كلها
وقال تلميذه الاستقبال شرط في النواصب لان فعل الحال له تحقق في الوجود كالاسم
فلا تعمل فيها عوامل الافعال قوله فلانها تؤول مع الفعل بعدها بمصدر
لكنا نمنع ان المراد من ذلك انها على الاعتماد […] المصدر […]
[…] قوله اي لعدم […] قوله وعلامة كونها
مصدرية

مصدرية تقدم اللام عليها لفظا او تقديرا ولم تقع بعدها ان وذلك لدخول
حرف الجر عليها وحرف الجر لا يباشر مثله اي عند امكان الاحتراز عن ذلك فان
وقعت ان بعدها او لا يكون الا في الضرورة كقوله •
• اردت لكيما ان تطير بقربتي • وتتركها شنا ببيداء بلقع • احتمل كونها
مصدرية مؤكدة بان واحتمل ان تكون حرف جر مؤكدة للام وهو الارجح لان ان
ام الباب فلا تكون مؤكدة لغيرها وايضا ما كان اصله في بابه لا يجعل مؤكدا لغيره
وايضا فان ان وليت الفعل فتكون اولى ولو جردت كي من اللام حيث كي تجعل
جاز الامران فان جعلتها ناصبة كانت اللام مقدرة قبلها وان جعلت جارة
كان الفعل بعدها منصوبا بان مضمرة كما ينتصب بعد اللام […]
في الضرورة كقوله • فقالت اكل الناس اصبحت مانحا • لسانك كيما ان تغر وتخدعا •
وما تقدم من كون كي تكون مصدرية وتكون حرف جر هو مذهب سيبويه و[…]
وجمهور البصريين وقال الاخفش لا تكون الا حرف جر وقال الكوفيون لا تكون الا ناصبة
للفعل […] قوله لا يجوز تقديم معمول معمولها
عليها عند الجمهور خلافا للكسائي حيث اجاز جئت النحو كي تعلم […] بين
كي والفعل لم يبطل عملها خلافا له ايضا يمنع جئتك كي فيك ارغب بالنصب
ويجيز الرفع والصحيح ان الفصل بينهما يجوز في الاختيار قوله وتضمر ان بعد
اربعة من حروف الجر وثلاثة من حروف العطف ليس في كلامه ما يفيد الحصر فلا
يرد ان تضمر ايضا بعد الفاء والواو واو وثم ان عطفت على اسم خالص من […] وقوله
بالفعل مثاله بعد الفاء • لولا توقع معتر فارضيه •
ما كنت اوثر اترابا على ترب • ومثاله بعد الواو قوله •
• ولبس عباءة وتقر عيني • احب الي من لبس الشفوف • ومثاله بعد او

قوله تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب أو يرسل رسولا في
قراءة من قرأ يرسل بالنصب بأن مضمرة لعطفه على وحيا ومثاله بعد ثم قوله
أي وقتلي سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر وخرج بالظاهر نحو
قولهم الكلاب زيد الذباب فلا ينتصب الفعل بأن إلا مع المعطوف عليه من ول
بالفعل الذي بصير وقد ورد من مواضع نصب الفعل بعدها بأن مضمرة وليست مما مر
كقولهم خذ اللص قبل أن يأخذك وقولهم تسمع بالمعيدي خير من أن تراه وقراءة
بعضهم بل نقذف بالحق على الباطل فيدمغه ونحو ذلك يحفظ ولا يقاس عليه واعلم
أن مراضعها أن بعد لام الجر إذا لم يقترن الفعل بعدها بلا نحو لئلا يكون للناس على
الله حجة لئلا يعلم أهل الكتاب وجب إظهار أن لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثلين قوله كلام التعليل نحو لتبين للناس أعلم أن لام العاقبة نحو فالتقطه
آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا داخلة في لام التعليل عند كثير واختار
بعضهم دخول اللام المؤكدة فيهما أيضا نحو إنما يريد الله ليذهب عنكم
الرجس فلا يرد أن في المعدد لها ولو ما صنعه بعضهم من عدها بالجمع
حيث قال وتضمر بعد اللام التعليلية والجحودية والتي للعاقبة والزائدة
قوله ولام الجحود وسميت بذلك لملازمتها للجحد أي للنفي قال النحاس
والصواب تسميتها لام النفي لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق
الإنكار ومعناها توكيد النفي ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين أن أصل
ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما أدخلت
الباء في ما زيد بقائم لذلك فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار ولكنه
ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته يكيف وهو غير جار ووجهه
عند البصريين أن الأصل ما كان قصد الفعل ونفي قصد الفعل أبلغ من نفيه
والله

ليغضب

ولهذا كان قوله يا عاذلاتي لا تردن ملامتي إن العواذل لسن لي بأمير
أبلغ من لا تلمني لأنه نهي عن السبب وعلى هذا الخبر عندهم محذوف معه متعلق
الخبر كان المحذوف والنصب بأن مضمرة وجوبا قوله ونفي المسبوقة بما كان أو لم
يكن أي يكون ماضيا لفظا ومعنى أو معنى فقط مسندا لما أسند إليه الفعل المقرون باللام كما
في المثال سنبين بما أو لم والحق بعضهم بلم لما وبما أن وشرطها الذي أن يتقدم بها
فيمتنع ما كان زيد إلا ليفعل ولا يدخل في نحو الكلام دفعة أخواتها كان كظنها المن
أخوات قياسا في أخواتها ولمن أجاز في نحو ذلك قال في المغني وزعم كثير من الناس
في قوله تعالى وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال في قراءة غير الكسائي بكسر اللام الأولى
وفتح الثانية أنها لام الجحود وفيه نظر لأن النفي على هذا غير ماض ولا منفي بلم ولاختلاف
فاعل كان وتزول والذي يظهر لي أنها لام كي وأن إن شرطية أي وعند الله
جزاء مكرهم وهو مكر أعظم منه وإن كان مكرهم لشدته معدا لإزالة الأمور
العظام المشبهة في عظمها بالجبال كما تقول أنا أشجع من فلان وإن كان معدا
للنوازل وقد تحذف كان قبل لام الجحود كقوله
فما جمع ليغلب جمع قومي مقاومة ولا فرد لفرد أي فما كان جمع وقرأ أبي الدرداء رضي الله تعالى عنه في الركعتين بعد العصر ما أنا لأدعهما قوله ثم إني
التي ينصب الفعل بعدها مكسورة وحكى فتحها في التسهيل لغة لعكل ولعنبر وقال
أبو زيد سمعت من يقرأ وما كان الله ليعذبهم وأجاز بعض النحويين حذف لام الجحود
وإظهار أن وجعل منه وما كان هذا القرآن أن يفترى والصحيح المنع لأن يفترى في
تأويل مصدر وهو الخبر والقرآن ليس مصدرا ولا خبر عن مصدر ولعله بمعنى الجزي
وهو القرآن نحو بعد الفقير قوله إذا كان الفعل مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها
قال في المغني ولا ينتصب الفعل بعد حتى إلا إذا كان مستقبلا بالنسبة إلى ما قبلها

عن

ثم ان كان استقباله بالنظر الى زمن التكلم فالنصب واجب نحو قوله تعالى لن نبرح عليه
عاكفين حتى يرجع الينا موسى وان كان بالنظر الى ما قبلها خاصة فالوجهان
نحو وزلزلوا حتى يقول الرسول الآية فان قولهم انما هو مستقبل بالنظر الى الزلزال
لا بالنظر الى زمن قص ذلك علينا ولذلك لا يرتفع الفعل بعد حتى الا اذا كان حالا ثم
ان كانت حالية بالنسبة الى زمن التكلم فالرفع واجب كقولك سرت حتى ادخلها اذا
قلت ذلك وانت في حالة الدخول وان كانت حالية ليست حقيقية بل محكية
رفع وجاز نصبه اذا لم تقدر الحكاية نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول
قرأ نافع بالرفع على تقدير حتى حالتهم ان الرسول والذين امنوا معه يقولون كذا وكذا
واعلم انه لا يرتفع الفعل بعد حتى الا بثلاثة شروط احدها ان يكون حالا او
مؤولا بالحال كما مثلنا والثاني ان يكون مسببا عما قبلها فلا يجوز سرت حتى تطلع
الشمس ولا ما سرت حتى ادخلها وهل سرت حتى تدخلها اما الاول فلان طلوع
الشمس لا يتسبب عن السير واما الثاني فلان الدخول لا يتسبب عن عدم السير
واما الثالث فلان السبب لم يتحقق وجوده ويجوز ايهم سار حتى يدخلها ومتى
سرت حتى تدخلها لان السير محقق وانما الشك في عين الفاعل وفي عين الزمان
واجاز الاخفش الرفع بعد النفي على ان يكون اصل الكلام ايجابا ثم ادخلت اداة
النفي على الكلام باسره لا على ما قبل حتى خاصة ولو عرضت هذه المسألة بهذا
المعنى على سيبويه لم يمنع الرفع فيها وانما منعه اذا كان النفي مسلطا على السبب
خاصة وكل واحد يمنع ذلك والثالث ان يكون فضلة فلا يصح في نحو سيري حتى ادخلها
لئلا يبقى المبتدأ بلا خبر ولا في نحو كان سيري حتى ادخلها ان قدرت كان ناقصة
فان قدرتها تامة او قلت سيري امس حتى ادخلها جاز الرفع الا ان علقت امس
بنفس السير لا باستقرار محذوف ثم قوله وكي التعليلية اي الدالة على التعليل

الغاية

الغايية ذلك تبصر امضى من اللام قوله منصوبا بان مضمرة بعد كي اضمارا لازما
ما ذكره من لزوم اضمار ان بعد كي التعليلية هو مذهب البصريين فلا يجوز اظهار
ان بعدها الا في الضرورة كقوله ❊ فقالت اكل الناس اصبحت مانحا ❊
لسانك كيما ان تغر وتخدعا ❊ وجوزه الكوفيون في السعة قوله وفاء السببية
اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية
حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة
عليها وخرج بفاء السببية الفاء الاستئنافية بان يقدر ما بعدها مبنيا على مبتدأ
محذوف نحو ما تأتينا فتحدثنا على معنى ما تأتينا فانت تحدثنا اذا كنت كارها لاتيانه
والعاطفة نحو ما تأتينا فتحدثنا على معنى ما تأتينا فما تحدثنا ونحو ولا يؤذن لهم
فيعتذرون يجب الرفع فيهما وواو المعية اي المفيدة مصاحبة ما قبلها لما بعدها
وخرج بها الواو الاستئنافية وعند الرفع كان المعنى لا تأكل السمك وتشرب اللبن
بان جعلت الواو استئنافية وجب الرفع لان المعنى لا تأكل وانت تشرب اللبن وان جعلتها
عاطفة وجب الجزم فيكون نهيا عن كل واحد منهما كما سيأتي فاما اذا جعلتها
بمعنى مع يجب النصب على معنى لا يكن منك اكل السمك مع شرب اللبن فيكون نهيا عن
الجمع بينهما قوله في الاجوبة الثمانية قوله وهو طلب ما لا طمع فيه لتقدم
الكلام عليه مستوفى في باب حروف الجر فليرجع اليه من احب الوقوف عليه وهذا
التعريف الذي ذكره قد يشمل صيغة افعل المطلوب بها ما ذكره والظاهر انه
لا يسمى عندهم تمنيا ولو قيل وهو طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر بليت كان كافيا
وكذا ينبغي ان يزاد في الترجي قوله وهو طلب الامر المحبوب تقدم الكلام على ما
يتعلق به في باب حروف قوله وهو الطلب بلين ورفق الظاهر ان عطف الرفق
على اللين تفسيري والمراد الطلب الغير المتاكد قوله وهو الطلب بحث وازعاج الظا

والعاطفة نحو

الكلام ان عطف الانشاء على الخبر بتقديره والمراد الطلب المتاكد قوله هلا احـ
احسنت الى زيد اي احسن الى زيد ولا بد قوله وهو طلب القسم بوفق طلب الاقدام
لكان له وجه اذ لا يطلب من المستقسم الا ما يمكن ان يفعله وانما يفعل الاقدام لا ال
القسم القائم بغيره فيكون الاقدام هو المطلوب منه واجيب بان المطلوب
الحقيقي في الاستقسام هو القسم اي قسم المتكلم ما في ضمير المخاطب والاقدام
وسيلة الى ذلك المطلوب واعتبار المقاصد اولى من اعتبار الوسائل ولذلك جعل
القسم لا الاقدام فان قيل ينتقض بنحو اقسم فان حقيقته طلب القسم والمراد
بالاستقسام فالجواب ان المراد طلب الانسان قسمه وذلك لان الطلب قسم
مصدر اضيف الى المفعول فلا بد له من فاعل الا من هو طلب الانسان قسمه
بحذف الضمير اليه وعوض عنه لا التعريف كما راي الكوفيين او نقول بين العهد
والتعريف اللامي قائم مقام التعريف الاضافي من غير حذف وتعويض فالمقصود
مجردا عن الطلب فانه لا يرد الذكر بالقسم فانه وان كان طلب القسم لكنه
لطلب قسم غيره اي غير الطالب ولا يرد الذكر بجموع علمني وفهمني اذ
الطلب فيه علم وفهم لا مجرد علمني وفهمني ولا مجرد علم وفهم اذ المطلوب
فيهما حصول امر في الذهن يحدثه في ذهن الطالب بغير المطلوب فيهما قسم
الطالب بل القسم حدثا ولنا قول من قوله ولم يسمع النصب بعدها والمعية لا بعد
اربعة فيه نظر لانه قد سمع بعد الاستقسام ايضا كقوله
• الم اك جاركم ويكون • بيني وبينكم المودة والاخاء • ويشترط في الاستقسام
ان لا يكون تاويله انه يليها جملة اسمية خبرها جامد فلا يجوز هل اخوك زيد فاكرمه
بالنصب وشرطه في التسهيل ان لا يتضمن الاستقسام وقوع الفعل احترز
به عن نحو لم ضربت زيدا فيجازيك لان الضرب قد وقع فلا يمكن طلب فهمه

مستقبل

مستقبل منهم وهذا اشرطه ابو علي خلافا للمغاربة فائدة الحق الكوفيون
بذلك الواو بعد النهي في قوله صلى الله عليه وسلم لا يبولن احدكم في الماء الدائم ثم يغتسل
منه وجوز ابن مالك فيه الرفع والنصب ورد بانه يفيد النهي عن الجمع
بين البول والاغتسال وليس الحكم خاصا به بل لو بال في الماء وقد كان في اغتسل تحت
النهي ويجوز فيه الجزم ايضا باب الجوازم • قوله على قسمين لان منها كلمة
على لكان ان الجزم والنهي قوله ما يجزم فعلا واحدا يعني لا والطلبية واللام الطلبية
المجزوم بالعطف او غيره قوله وما يجزم فعلين اي ما قد يجزم فعلين ولا فقد
يجزم فعلا وجملة وقد يجزم فعلا واحدا الى اذا جيء به في مقام التاكيد مع
واو الحال في الوصل والربط ولا بد ان جح له جزاء نحو زيد وان كثر ماله بخيل
وعمرو وان اعطي جاها لئيم وقد صرح كثير من النحاة بان مثل هذا الشرط
الواقع حالا لا يحتاج الى الجزاء قوله لم في اي المضي وقد يرتفع الفعل بعدها
كقوله • لولا فوارس من نعم واسرتهم • يوم الصليفاء لم يوفون بالجار •
وقيل ضرورة وقال ابن مالك لغة وزعم اللحياني ان بعض العرب ينصب بها
كقراءة بعضهم الم نشرح بالنصب وقوله •
• في اي يومي من الموت افر • ايوم لم يقدر ام يوم قدر •
وخرجا على ان الاصل نشرحن ويقدرن ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة
وبقيت الفتحة دليلا عليها وفيه شذوذان توكيد المنفي بلم وحذف
النون لغير وقف ولا ساكن ما اردنا قوله اختصاصها بذلك احترازا
عن لما اذ دخلت على المضارع الجازمة قوله لما الحينية اي التي بمعنى حين
عند بعضهم قوله بانهما يدخلان على الماضي اما الحينية فتدخل
على الماضي دون غيره وعلى الجملة الاسمية نحو ولما نصرنا عليها

عاقلًا فيمن شدد الميم ولو قرأ فلما في دخلت على المضارع لكان الخبر
وكلام الماتن في اللام الموضوعة للامر في طلب الفعل بشرط ان يكون الطالب اعلى
رتبة من المطلوب منه فلا ينافي انها قد تستعار لغيره كما في اللام التي يراد بها
ويجوز بها الخبر نحو قل من كان في الضلالة فليمدد له الرحمن مدا ولنحمل خطاياكم
اي يمد ونحمل او التهديد نحو من شاء فليكفر واما قوله تعالى ليكفروا بما آتيناهم
وليتمتعوا فيحتمل الامر فيه التعليل فيكون ما بعدها منصوبا والتهديد فيه
فيكون مجزوما قوله وكذا في النهي مع كونه مستعملا في النهي الذي هو طلب
ترك الفعل وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كي نحو جئته لا يكن
له علي حجة والمصنف لم يتعرض له لقلته قوله فلم تنفي الفعل المراد بالنفي
هنا ونفيها اياه لما تقدم ان كلا من لم ولما وغيرهما من ادوات النفي انما يحار بها
انتفاء الحدث كان نفيها نفيا وانما اثبتنا على ذلك لو نحوه كما سمعنا عن
بعض من يدعي الفضل انه توقف في ذلك بل انكره وهذا افاده لنا بعض الثقات
وقاله مطاعنه قوله وقد تلحق لم ولما الهمزة للاستفهام اي الهمزة الموضوعة
للاستفهام وان استعملت في غيره وان الهمزة تدخل على منفي فيخرج عن
الاستفهام الى التقرير اي حمل المخاطب على الاقرار بما بعد النفي نحو الم نشرح
لك صدرك فيجاب ببلى كما في حديث البخاري بينما ايوب يغتسل عريانا خر عليه
جراد من ذهب فجعل ايوب يحثي في ثوبه فناداه ربه يا ايوب الم اكن اغنيتك
عما ترى قال بلى وعزتك ولكن لا غنى بي عن بركتك وقد تبقى على الاستفهام كقولك
لمن قال الم افعل كذا الم تعطه اي احسنت فيجاب بنعم او لا ومنه قوله
• الا اصطبار لسلمى ام لها جلد • اذا الاقي الذي لاقاه امثالي •
فيجاب بمعين منهما قوله فمن الماعلى اولاد امر ونهي اي فطلب الفعل وطلب الترك
من

من الماعلى اولا دنو قوله امر راجع الى طلب الفعل وقوله نهي راجع الى طلب الترك
واما قوله تعالى حكاية عن فرعون فماذا تامرون فمجاز عن ماذا تشيرون وقد يقال
انه اخضع نفسه منزلة المادون قوله ان وايان قد ذكر ان الشرطية
بلا النافية فيه من لا معرفة له انها الاستفهامية من جهة انه يليه فعل نحو
ان لا اما وادغاما في كلام الذي بعدها فيصير مجموعها في التلاوة كالا
استفهامية نحو الا تنصروه فقد نصره الله الا تنفروا يعذبكم عذابا اليما
والا تغفر لي وترحمني اكن من الخاسرين والا تصرف عني كيدهن وقع لبعض
من يدعي الفضل ونحوه كذا في دعواه انه سال في الا تفعلوا فقال ما تقدمه
الاستثناء امتصل هو ام منقطع وكذا ينبغي ان يجاب بان الاستثناء يحتمله
متصل بالجنس ومنقطع عن الفصل قوله وقيل فيها اسم نحو قول المبرد وابن السراج
والفارسي قالوا انها ظرف زمان واحتجوا بانها قبل دخول ما كانت اسما والاصل
عدم التغيير واجيب بان التغيير قد تحقق قطعا بدليل انها كانت للماضي فيه
صارت للمستقبل بدليل انها تلزم معناها لازم المعنى البتة وفي الجواب نظر
قوله وهي موضوعة ان مجرد الدلالة على تعليق الجواب على الشرط كان الدلالة عارضة
للوضع لا موضوع له وقد يقال ان اللام للتعليل والغاية فتما صالحة الوضع والمعنى
والمعنى ما وضع لاجل الدلالة الخ وفرع على هذا اما انشده ثم رايت في نسخة
ما وضع لمجرد تعليق الجواب على الشرط وهذه لا اشكال فيها قوله وكيفما
ما ذكره من انها تعمل الجزم هو مذهب الكوفيين وقطرب ومذهب سائر
البصريين الجازات انها معنى لا عملا وذلك لمخالفتها لادوات الشرط بوجوب
موافقة جوابها لشرطها فيمتنع كيفما تجلس اذهب باتفاق قاله في المغني
قوله للاقسام الخمسة هو ابن ... راجع الى الخبر ورد على ذلك ما ذكره بعد

في ذلك **قوله** امثلة في ذلك ظاهر كلامه انه لم يمثل الماضيين فعلا واحدا فيما مر وليس
كذلك بل مثّل له بقوله نحو لم يلد ولم يولد ولما يأتكم مثل ونحو ليغفر ونحو ان تجب
ولا تحزن **قوله** والثن اثما ثانية ان الخ نائبة وانتبها من الماضيا زوروي بدلها
تاب واتيا **قوله** ويعمل وبا عليه ان الخ في توضيح ذلك قال ابن هشام في المغني
واذا ارتفع اسم الشرط مبتدا فقيل خبره فعل الشرط وعنده لانه اسم تام وفعل
الشرط مشتمل على ضميره وقولك من يقم لو لم يكن فيه معنى الشرط بمنزلة قولك
كل من الناس يقوم او فعل الجواب لان الفايدة به تمت ولالتزام عود ضمير
منه اليه على الاصح ولان نظيره هو الخبر في الذي ياتيني فله درهم او مجموعهما
لان قولك من يقم اقم معه بمنزلة قولك كل من الناس من يقم اقم معه والصحيح
الاول وانما توقفت الفايدة على الجواب من حيث التعلق فقط لا من حيث الخبرية
انتهى **قوله** وما تفعلوا من خير يعلمه الله قال السمين اي ايه كلما قلنا في اعراب
ما ننسخ ما ياتي هنا والذي قاله هناك ان في ما قولين احدهما وهو الظاهر انها
مفعول مقدم لننسخ وهي شرطية جازمة والتقدير اي شيء ننسخ شرطه
نعم لما ساد مسد دليله والثاني انها شرطية ايضا جازمة لننسخ ولكنها واقعة
موقع المصدر ومن اية هو المفعول به والتقدير اي نسخ ننسخ اية قال ابو
البقا وغيره وقال ابو حيان ما مصدر اجاز هذا وقال عن ابي البقا انه بزاد في وما
تفعلوا من خير وجه اخر وهو ان يكون من خير في محل نصب نعتا للمصدر محذوف
وما تفعلوا فعلا كاينا من خير ويعلمه جزم على جواب الشرط ولا بد من مجاز
في الكلام فاما ان يكون عبر بالعلم عن المجازاة على فعل الخير كانه قيل يجازيكم
واما ان يقدر المجازاة بعد العلم فيشتمل عليه **قوله** وضميرا اسم شرطها الا لابد على
الاصح اسم عود الضمير اليه فيما مثلها تاتنا به من اية لتسحرنا بها وقال الزمخشري

علي عليها ضمير به وبما حمله على اللفظ وعلى المعنى قال في المغني والحواشي
ان يعود ضمير بها على اية **قوله** حركة الروي هو الحرف الذي تعزى اي تنسب
له القصيدة كقولك قصيدة لامية اذا كان روي ماصا لا وما يجب عليك تعريفه
بذلك يقتضي الدور ضرورة ان معرفة الروي متوقفة على نسبة القصيدة
اليه ونسبة القصيدة متوقفة على معرفة كونه رويا **قوله** ومحل الجملة لها
بقدا يفيد جزم بعض المراد بها ابتدائية المستانفة لان المستانفة لا محل لها
من الاعراب وانما المراد بها المصدرة بالمبتدا او ان كان لها محل **قوله** كيفما تتوجه
تصادف خيرا فيه نظر وفي المغني وتستعمل كيف على وجهين احدهما ان
تكون شرطا فتقتضي فعلين متفقي اللفظ والمعنى غير مجزومين نحو كيف تصنع
اصنع ولا يجوز كيف تجلس اذهب باتفاق ولا كيف تجلس بالجزم عند البصريين
الا قطرب لمخالفتها ادوات الشرط بوجوب موافقة شرطها لجوابها كما مر
وقيل يجوز مطلقا واليه ذهب قطرب والكوفيون وقيل يجوز بشرط اقترانها
بما قالوا ومن ورودها شرطا قوله تعالى ينفق كيف يشاء يصوركم في الارحام
كيف يشاء وجوابها في ذلك محذوف لدلالة ما قبلها وهذا يشكل على اطلاقهم
ان جوابها يجب مماثلته لشرطها **قوله** متواضع العمامة تعرض في
بيت لسحيم بن وثيل حيث قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا وبعد هذا البيت فان مكا
مكاننا من حميري مكان الليث من وسط العرين والظاهر ان الياء المشددة في
حميري زائدة كما في دواري واحمري ونحوهما اي فان مكاننا من حميري
وهي قبيلة من اليمن منها كانت الملوك في العصور الماضية ويحتمل ان تكون للنسبة
وحذف الموصوف اي فان مكاننا من نسب حميري والليث الاسد والعرين ماواه
الذي يأوي اليه يقول انا المقتحم للامور العظام متواضع العمامة عن راسي

تعرفوني بلست بمحسور فانزمكا فنام عمير مكان البيت مزورة عينيه اي
انا اسرة بني عمير ويقال ان الحجاج بن يوسف لما قدم العراق واليا امران ينادى
الصلاة جامعة فاجتمع الناس في المسجد الجامع فصعد المنبر متلثما فوقف
ساعة ثم انشد انا ابن جلا وطلاع الثنايا البيت **قوله** وحيثما تستقم
اي ان اي الحجاج الاذكر بالمقصود والغابر الغين المعجمة يطلق على المستقبل
وهو المراد هنا ويطلق على الماضي ايضا قال في المغني وهذا البيت دليل عندي
على مجيئه للزمان قال الدماميني كان ذلك جاء من قبل قوله في غابر الزمان
تصريح بالزمان وهو دفع لما يقال الظرف المذكور انما هو متعلق بيقدر واما
تستقم فجعله للحال ولذا يوجب ان يكون المراد حيث الزمان ايضا لما احتمل ان
ان يكون المراد ابنما تستقم يقدر لك الله النجاح في الزمان المستقبل **واجيب**
بان مراد ابن هشام ان حيث كما هو في الزمان وذلك الدماميني الفصيح لا يوجبها
ذلك **قوله** ويسمى الاول من الفعلين فعل الشرط ويسمى ايضا شرطا وذلك لانه
علامة على وجود الفعل الثاني والعلامة تسمى شرطا قال الله تعالى فقد جاء
اشراطها والاشراط في الاية جمع شرط بفتحتين لا جمع شرط بسكون
الراء لان فعلا لا يجمع على افعال قياسا الا في معتل الوسط كاثواب وابيات **قوله**
ويسمى الثاني جواب الشرط وجزاء الشرط انما سمي بذلك تشبيها له بجواب
السؤال وكما يقع الجزاء بعد الفعل الجازم في **باب الجر** وانه **قوله** لا ملاقاة على
ما هو الاضافة نسبة تقييدية بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما ابدا من
ان العامل في المضاف اليه هو المضاف اختاره ابن مالك وغيره وقيل العامل الحرف
المقدر واختاره ابن الحاجب وقيل العامل الاضافة وهو ضعيف قال الرضي وفي العامل
في المضاف اليه اللفظي اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المقدر الذي فيه
مدخل

مقدر وكذا ان قلنا ان العامل معنى الاضافة فيما تامل فيه معنى الاضافة اذ
لو ارد ذلك لوجب ان ان الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل تريد
الاضافة التي تكون بسبب حرف الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم
على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الجر لما لا ينبه عن الحرف العامل واذا لم
يكن حرف بكيف ينوب الاسم عنه ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف لك
الحرف في تجرده عن التنوين او النون لاجل الاضافة فان قال الاضافة مقتضية
للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وسر تغير العوامل يعني لمن العامل ما تقوم
به هذه المعاني المقتضية كما في اول الكتاب وانما نسب العمل الى ما تقوم المقتضي
لا الى المقتضي قيل الراجع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضي امرا خفيا
وما تقوم به المقتضي امرا ظاهرا محسوسا في الاغلب **قوله** والكثير منه والبيه نبه على
ان من الاول ان المضمر كما يجر ان المظهر في الاكثر وكل وبعض معرفتان ولم يجيء
عن العرب بالالف واللام وهو جائز لان فيهما معنى الاضافة اضيفت او لم تضف
ثم ورد في قوله معرفتان نكرتان لان معنى الاضافة الثابتة فيهما قد يفيد التعريف
ان كان المضاف اليه معرفة والتخصيص ان كان نكرة **قوله** ما يقدر باللام اي بان
تكون الاضافة المعنوية بمعنى اللام اي يستفاد منها الخصوصية والمناسبة ان
المستفادتان من اللام اذا ذكر مع المضاف اليه وان لم يفد المعنى للعرف الخاص
بحسب تعريف المضاف في الاضافة وتنكيره مع اللام بل هذا يجوز الفصل الله
كيوم الاحد وانما المراد على افادة المناسبة المخصوصة بين المضاف اليه وقسيمه
قسيمه **قوله** وما يقدر بمن اي بان يستفاد منها ما يستفاد من ذكر من مع
المضاف اليه من بيان الجنس **قوله** وما يقدر بفي وذلك في الاضافة الى زمن المضاف
ومكانه من حيث انه ظرف اي الاضافة بيان الظرفية فان اضيف الى الظرف

لقصد الاختصار والمناسبة كما في قصا   وبيع الدار بعض عمل الملام كما في
صرح به ابن الحاجب في الامالي **قوله** وبعضهم عد المجرورات في المضاف اليه
من سبق الجر وجر جر كلا من مضاف اليه سيبويه لكنه خلاف ما هو المشهور الان
من اصطلاح القوم فان اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما جر باضافة اسم
اليه بحذف التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت
بزيد مضاف اليه اذ افضيت اليه المرور بواسطة حرف الجر **قوله** واما الجر بالمجاورة
اي الملاصقة قال الدماميني حركة المشغل بالجر حركة اجتلبت للمناسبة بين
اللفظين المتجاورين وليست اعرابية ولا بنائية والاصل انها من جملة صور الاتباع
وفي قولهم بالجوار ما يشير اليه **قوله** نحو هذا جحر ضب خرب بجر خرب لمجاورته
للمجرور كما قال الشاعر • فلا يوخذ الجار بظلم الجار • ومرادهم بذلك ان
يتناسب المتجاورين في اللفظ وان كان المعنى على خلاف ذلك وعلى هذا الوجه
يوجه خرب بخفضه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة وليس ذلك
يخرج له عن تبعيته لمنعوته في اعرابه كما انا نقول المبتدا والخبر مرفوعان ولا
يمنع من ذلك قراءة بعضهم البصري الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسرة اللام
وقال الشيخ عز الدين بن جماعة ان الاصل خرب جحره فحذف المضاف واقيم
المضاف اليه مقامه فارتفع الضمير واستتر ولا يخفى عليك ان هذا انما يرضاه
بصري ولانه يلتزم ابراز الضمير عند جري الصفة على غير من هي له سواء البس
ام لا **قوله** فانهما يرجعان بعد التحقيق الى الجر بالمضاف والجر بالحرف اما رجوع الجر
بالتوهم الى الجر بالمضاف والجر بالحرف فلان المعطوف على خبر ليس وخبر ما مجرور
بحرف مقدر **باب الجملة واقسامها** **قوله** كل مركب اسنادي افاد اولم يفد
قلت الاسنادي ما فيه اسناد وهو ربط احدى الكلمتين بالاخرى على

وجه

وجه يفيد فالمركب الاسنادي لا يكون الا مفيدا **قلت** اراد بالاسناد ما فيه
اسناد في الامر او في الحال وفي شرح الحاجبية للرضي الفرق بين الجملة والكلام ان
الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها ام لا كالجملة التي
هي خبر المبتدا وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل والمفعول والصفة
والصفة المشبهة والظرف مع ما اسندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد الاصلي
وكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس **قوله** نحو الصدارة باسم في الاصل
او في الحال **قوله** ونحو الصدارة بالظرف اراد بالظرف ما يشمل الجار والمجرور نحو اعندك
زيد وافي الدار زيد اذا قدرت زيدا فاعلا بالظرف والجار والمجرور لا بالاستقرار
المحذوف ولا مبتدا مخبرا عنه بهما ووجه تسمية الجار والمجرور بالظرف ما قال
الرضي وغيره ان كثيرا من المجرورات ظروف زمانية او مكانية فاطلق اسم الاخص على
الاعم ثم وقيل ان معنى الاستقرار يعمل فيه وكل ما يستقر فيه غيره فهو ظرف وعورض
بان عروضه في شيء بعيد عن القوم مستبعد جدا اولا وجه لما صلح **قوله** ذلك
لمناهو بابا اسم التفضيل الخ ان **قلت** مقتضى هذا الجواب تخطئة النحويين في
قولهم جملة صغرى وجملة كبرى **قلت** قال في المغني انما قلت صغرى وكبرى
موافقة لهم وانما الوجه استعمال فعلى افعل بال او بالاضافة ولذلك لحن من قال
• كان صغرى وكبرى من فقاقعها • حصباء در على ارض من الذهب • وقول بعضهم
ان من زائدة وانهما مضافان على حد قوله بين ذراعي وجبهة الاسد يرده ان
الصحيح ان من لا تزاد في الايجاب ولا مع تعريف المجرور ولكن ربما استعمل افعل التفضيل
الذي لم يرد به المفاضلة مطابقا مع كونه مجردا قال •
• اذا غضبتم اسود العين كنتم • كراما وانتم ما اقام لايم • لئاما بعلى
ذلك يتخرج البيت وقول النحويين وكذلك قول العروضيين فاصلة كبرى وفاصلة

صغرى ثم **قوله** والكبرى ما كان الخبر فيها جملة قال في المغني الكبرى هي الاسمية
التي خبرها جملة ثم قال ما فسرت به الجملة الكبرى هو مقتضى كلامهم وقد
يقال كما تكون مصدرة بالمبتدأ تكون مصدرة بالفعل نحو ظننت زيدا يقوم
ابوه ه **باب اقسام الجملة** . **قوله** فاذا ان صدرت بحرف شرط فهي فعلية
مشروطة بان لا تكون ادات الشرط لولا فانها تدخل على جملة اسمية **قوله**
وان قدرت فيها الظرف متعلقا بفعل اي او مشروطة بان يقدر الاسم المذكور
بعد الظرف فاعلا بالظرف فظرفية وح يكون السؤال فيها وقوله والا فهي
اسمية اي وان لم يجعل الظرف متعلقا بفعل بان جعل متعلقا بكائن او مستقر
وكذا اذا جعل الظرف متعلقا بفعل لكن جعل الاسم الذي بعده مبتدأ او فاعله
فليتأمل **باب الجملة التي لا محل لها من الاعراب** . **قوله** الجمل التي
لا محل لها من الاعراب سبع بدأ بها لانها لم تحل محل المفرد وذلك هو الاصل في
الجمل **قوله** الابتدائية تسمى المستأنفة ايضا قال في المغني وهذا اوضح لان الا
بتدائية تطلق ايضا على الجملة المصدرة بالمبتدأ ولو كان لها محل ا ه **قوله** جملة
الصلة الاسمية اي فلا محل لها من الاعراب قال في المغني وبلغني عن بعضهم انه
كان يلقن اصحابه ان يقولوا ان الموصول وصلته في محل كذا لان يعني من ان الموصول
وحده في محل كذا بدليل ظهور الاعراب في نفس الموصول في نحو ليقم ايهم
في الدار ولقيت من ايهم عندك وامرر بايهم افضل وفي التنزيل ربنا ارنا الله
الذين اضلانا وقرئ ايهم اشد بالنصب وروي فسلم على ايهم افضل بالخفض
وقال الشاعر فحسبي من ذي عندهم ما كفانيا . وقال العقيلي نحن اللذون
صبحوا الصباحا . وقال الهذلي هم اللاؤون فكوا الغل عني . ثم ذكر في المغني
ما يؤدي فيه فانه قال واعلم ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه المقصود

بالكلام

بالكلام وانما جيء بالصلة لتوضيحه **قوله** وصلة الحرف كما تقدم اليه يا تقي
ان عدم الاحتياج الى الرابط لا ينافي صحة تعلق الرابط به والمراد الثاني لا الاول
وكان الاولى التعبير بما يقتضيه **قوله** الثالثة المعترضة الذي يظهر كما قال
بعضهم انه يجوز ان يقال المعترضة ينبغي الراجح انه من باب الحذف والا يقال
اي المعترض بينها محذوف والجار وخبر الضمير المجرور مرفوعا او منصوبا على انه مفعوله
الدائم مقام الفاعل وبكسر الراء ايضا مسند الى الضمير المستتر فيه ايضا والجار
كما في قوله تعالى في عيشة راضية قال في المغني وهي الجملة الاعتراضية ما
تتوسط بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستأنفا لفظا على طريق الالتفات
كقوله . فانت طلاق والطلاق البتة . وقوله . ترى كل من فيها وحاشاك فانيا .
وقد تجيء بعد تمام الكلام كقوله عليه الصلاة والسلام انا سيد ولد ادم
ولا فخر **قوله** بين شيئين متلازمين متناسبين قال في المغني للبيانيين في الاعتراض
اصطلاحات مخالفة لاصطلاحات النحويين والزمخشري يستعمل بعضها كقوله
ونحن له مسلمون يجوز ان تكون حالا من فاعل نعبد او من مفعوله لاشتماله
على ضميره او ان تكون معطوفة على نعبد وان تكون اعتراضية مؤكدة اي ومن
حالنا انا له مخلصون التوحيد ويرد عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم كابي
حيان توهما منه انه لا اعتراض الا ما يقوله النحويون وهو الاعتراض بين
شيئين متلازمين وعلم ان التقييد بما ذكر اصطلاح النحاة **فان قلت** نعي ذي
المعترضة بالواقعة بين شيئين متلازمين صادق على صلة الاسم الموصول في
قولك الذي معنا اسمه زيد مع انها ليست اعتراضية **قلت** اجاب شيخنا الا
الشهاب ابن قاسم رحمه الله تعالى بان الصلة مع الموصول كشيء واحد والمراد
بين شيئين ليسا في حكم الشيء الواحد فليتأمل **قوله** نحو علي وان لم يجعل السلاح

شجاع الرازي في المطول ان الجملة فيه مقترنة بواو الحال ونحوه وكذا يجيء قد
تستعمل في غير الاستقبال فيما اذا جيء بها في مقام التأكيد مع واو الحال
المجرد للوقوع والربط ولا بد ان ح له من الغوز بقولان كنتم اله تجبر وعمرو وان
احتكموا ما بينهم وفي غيره لك فليلا كما في قول ابي العلا •
• فيا وطني وان فاتني بك سابق • من الدهر فلينعم لساكنك البال • وقوله ايضا •
• وان ذهلت عما لديه صدورها • وقد النبت وجدا بقوم رجال •
لكن ان المضارع المثبت دون الاستقبال قوله ان الثمانين وبلغتها الخ قائله
عوف بن محلم ... المنحلة النساء اي بضعوا كبرى وضعفه والترجمان بماء زن
الزعفران وفي الترجمان بضم الجيم ولك ان تضم التاء بضم الجيم بدا ان ترجم كلامه
اي فسره بلسان آخر كذا في الصحاح ومعنى البيت ان الثمانين سنة التي انتهت اليها
سنه احدثت في سمعه ثقلا يحوج معه الكلام فيحتاج الى مترجم يبلغه
اياه ويكرره اياه من قريب ولما احتاج الى اداء المسموع الى ان يعاد له الكلام بصوت
جهير جعل الاعادة بمنزلة التعبير بلسان آخر فاطلق عليه الترجمان قيل الدعا
للممدوح ببلوغ الثمانين فيه تأكيد لتحقيق مقالة الشاعر كانه اذا بلغ الثمانين
صدقه في احتياج سمعه الى ترجمان اي معيد ومكرر واعترض عليه بانه موهم للدعا
عليه بالضرورة الى ضعف سمعه واحتياجه الى ترجمان قوله ونحو فقلت اقسم الخ التمثيل
بذلك لغير المقترنة بالواو سبق فهم ان الجملة المعترضة فيه بين الجملتين مقترنة
بالواو قوله المعترضة بذلك لنا التعبيرية ايضا قوله لجملة خلقه من تراب فان في
المعنى اي مع ما بعده قوله تعبير للنثر فان في المعنى لا باعتبار ما يعقبه ظاهر
اللفظ من كونه قد وجد امن طين ثم كون بل باعتبار المعنى اي ان شان عيسى كشان
آدم في الخروج عن مستمر العادة وهو التولد بين ابوين واعترض بانه تعبير للنثر
فطوبا

ذكرها باعتبار ما يعقبه ظاهر اللفظ لا باعتبار المعنى الذي ذكره في ... كلامه
والظاهر انه اراد ذكر كلام الزمخشري ولم يعرف المقصود منه وذلك ان
الزمخشري قال خلقه من تراب جملة مفسرة لما له شبه عيسى بآدم فجعلها مع
مفسرة لوجه الشبه لا للمشابهة به فيحتاج ح الى ان يقال وجه الشبه المستفاد
المستفاد من هذه الجملة ليس هذا ما يعقبه ظاهر اللفظ من ذلك بره آدم في
جسد امن طين ثم تكوينه فان هذا ليس مشتركا بين آدم وعيسى عليهما الصلاة
والسلام وانما وجه الشبه ما يعطيه معنى الجملة من الخروج عن مستمر العادة
من التولد بين ابوين وهذا قدر مشترك بينهما وذكر ما في الكشاف ان مثل عيسى
شان عيسى وحاله الغريبة كشان آدم وقوله خلقه من تراب جملة مفسرة
لما شبه عيسى بآدم اي خلق آدم من تراب ولم يكن ثم اب ولا ام وكذلك حال
عيسى فان قلت كيف شبه به وقد وجد هو بغير اب ووجد آدم بغير اب ولا ام
قلت هو مثله في احد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر من
تشبيهه به لان المماثلة مشاركة في بعض الاوصاف ولانه شبه به في انه
وجد وجودا خارجا عن العادة المستمرة وهما في ذلك نظيران ولان الوجود
من غير اب وام اغرب واخرق للعادة من الوجود من غير اب فشبه الغريب
بالاغرب ليكون اقطع للخصم واحسم لمادة شبهته اذا نظر فيما هو اغرب
مما استغربه وعن بعض العلماء انه اسر بالروم فقال لم تعبدون عيسى قالوا لانه
لا اب له فقال فآدم اولى لانه لا ابوين له قالوا كان يحيي الموتى قال فحزقيل اولى
لان عيسى احيا اربعة وحزقيل احيا ثمانية آلاف فقالوا كان يبري الاكمه والابرص
قال فجرجيس اولى لانه طبخ واحرق ثم قام سالما انتهى كلامه قوله الشلوبين هو
بفتح اللام وضم الباء ... ابو علي ... لما ذكر الجبين ...

قوله إن فسرت مثالا محل لها وجملة من ذلك أن فسرت مثالا لا اعراب له لا لفظا ولا محلا
قوله نحو قام زيد وقعد عمرو اذا قدرت الواو عاطفة لا واو الحال •

• باب الجمل التي لها محل من الاعراب • قوله والجمل التي لها محل
من الاعراب سبع هذا الذي ذكره من انحصار الجمل التي لها محل في سبع جار على
ما قرروا قال في المغني والحق انها تسع والذي اهملوه الجملة المستثناة والجملة المسند
اليها اما الاولى فنحو لست عليهم بمسيطر الا من تولى وكفر فيعذبه الله قال ابن
خروف من مبتدأ ويعذبه الله الخبر والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع
وقال الفراء في فشربوا منه الا قليل منهم قليل مبتدأ حذف خبره اي لم يشربوا
وقال جماعة في الا المراد بالرفع اما مبتدأ او الجملة بعده خبر وليس من ذلك
ما مررت باحد الا زيد خير منه لان الاستثناء مفرغ والجملة حال من احد
باتفاق او صفة له عند الاخفش وكل منهما قد مضى ذكره وكذلك الجملة
في الا انهم ليأكلون الطعام وانشدك الله الا فعلت ونحو ما علمت زيدا الا يفعل الخير
وانما مفعول وكل ذلك قد ذكروا اما الثانية فنحو سواء عليهم أأنذرتهم الآية اذا اعرب
سواء خبرا وأأنذرتهم مبتدأ ونحو تسمع بالمعيدي خير من ان تراه اذا لم
يقدر ان لا صار ان تسمع بل قدر تسمع قائما مقام السماع كما ان الجملة بعد
الظرف في نحو يوم نسير الجبال وفي الذي تقدم في تأويل المصدر وان لم معنا
حرف سابك واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة ام لا فالمشهور
المنع مطلقا واجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل الفرا
وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا ان كان الفعل قلبيا ووجد معلق عن العمل نحو ظهر
لي اقام زيد صح والا فلا وحملوا عليه ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ومنعوا
يعجبني يقوم زيد واجازهما هشام وثعلب واحتجوا بقوله •

وما راع

• وما راعني الا يسير بشرطة • ومنع الاكثرون ذلك كله واولوا ما اورد مما يوهمه
فقالوا في بدا لهم ضمير البداء وتسمع ونسير على اضمار ان واما قوله
تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله لا حول ولا قوة الا بالله كنز من كنوز الجنة
وقول العرب زعموا مطية الكذب فليس من باب الاسناد الى الجمل لما بيناه في غير
هذا الموضع قوله الواقعة خبر يشمل الانشائية نحو زيد اضربه فيشمل في
محل رفع على الخبرية وهو صحيح وقيل في محل نصب بقول مضمر هو الخبر بناء على
ان الانشائية لا تكون خبرا قاله في المغني وقد مر ايضاحه قوله الواقعة مفعولا
للقول كان ينبغي ان يحذف قوله للقول قال في المغني وتقع الجملة مفعولا في ثلاثة ابواب
احدها باب الحكاية بالقول او مرادفه نحو قال اني عبد الله وهل هي مفعول
به او مفعول مطلق نوعي كالقرفصاء في قعد القرفصاء اذ هي دالة على نوع
خاص من القول فيه مذهبان ثانيهما اختيار ابن الحاجب قال والذي عند الا
كثرين انهم ظنوا ان تعلق الجملة بالقول كتعلقها بعلم في علمت زيدا منطلقا
وليس كذلك لان الجملة نفس القول والعلم غير المعلوم فافترقا انتهى والصواب
قول الجمهور اذ يصح ان يخبر عن الجملة بانها مقولة كما يخبر عن زيد من ضربت
زيدا بانه مضروب بخلاف القرفصاء في المثال فلا يصح ان يخبر عنها بانها
مقعودة ثم انها نفس القعود واما تسمية النحويين الكلام قولا فكتسميتهم
اياه لفظا وانما الحقيقة انه مقول وملفوظ والثاني نوعان ما معه حرف التفسير
كقوله • وترمينني بالطرف اي انت مذنب • وتقلينني لكن اياك لا اقلي •
وقولك كتبت اليه ان افعل اذا لم يقدر بالباء والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل
فلا موضع لها وما ليس معه حرف التفسير نحو ووصى بها ابراهيم بنيه ويعقوب
يا بني ان الله اصطفى لكم الدين ونحو ونادى نوح ابنه وكان في معزل يا بني اركب معنا

معنا وقراءة بعضهم فذ عارنا اي مغلوب بكسر الهمزة وقوله
• رجلا زمن مكة اخبرانا • انا رابنا رجلا عريانا • روي بكسر ان فتبقى الجملة
في موضع نصب ابتدا فاثم قال البصريون النصب بقول مقدر وقال الكوفيون بالفعل
المذكور ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو ونادى نوح ربه فقال رب
ان ابني من اهلي وقوله اذ نادى ربه نداء خفيا قال رب اني وهن العظم مني
وقال الفراء في قوله تعالى يوصيكم الله في اولادكم للذكر مثل حظ الانثيين
ان الجملة الثانية في موضع نصب بيوصي قال لان المعنى يفرض لكم او يشرع لكم
في اولادكم انما يصح هذا على قول الكوفيين وقال الزمخشري ان الجملة الاولى اجمال
والثانية تفصيل لها وهذا اقتضى عنده انها مفسرة لا محل لها وهو الكلام في
الباب الثاني من الابواب التي تقع فيها الجملة مفعولا باب ظن واعلم فانها
تقع مفعولا ثانيا لظن وثالثا لاعلم وذلك لان اصلهما الخبر ووقوعه جملة سائغ
كما مر الباب الثالث باب التعليق وذلك غير مختص بباب ظن بل هو جائز في
كل فعل قلبي ولهذا انقسمت هذه الجملة الى ثلثة اقسام احدها ان تكون
في موضع مفعول مقيدة بالجار نحو اولم يتفكروا ما بصاحبهم من جنة فلينظر ايها
ازكى طعاما يسالون ايان يوم الدين لانه يقال فكرت فيه وسالت عنه ونظرت
فيه ولكنها علقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ الى المفعول وهي من
حيث المعنى طالبة له على معنى ذلك الحرف وزعم ابن عصفور انه لا يعلق فعل غير
علم وظن حتى يضمن معناهما وعلى هذا تكون هذه الجملة سادة مسد مفعولين
والثاني ان تكون في موضع المفعول المسرح نحو عرفت من ابوك وذلك لانك تقول
• عرفت زيدا وكذا اعلمت من ابوك اذا اردت علم التي بمعنى عرف ما اردنا
منه قوله قال ابو عبد الله اعلم ان في المحذوف منه خلاف فذهب ابن
مالك

مالك الى ان المحذوف منه ومن اني ولكني وكاني هو نون الوقاية وهو مذهب الا
كثيرين من البصريين والكوفيين وذهب بعضهم الى ان المحذوف هو النون الاولى
وبعضهم ان المحذوف هو النون الثانية والصحيح الاول لانها طرف وقد ابدل لعل
وهو مذهب سيبويه واما نحو انا فقد حكى بعض النحويين فيه المذاهب الثلاثة
لكن الصحيح هنا حذف الثانية لان الثانية هنا من الضمير ولثبوت حذفها
من ان اذا خففت قوله اسم زمان او مكان في ربعها الغالب في المغني ولا يضاف
الى الجملة الا ثمانية احدها اسماء الزمان ظروفا كانت او اسماء الثاني حيث
وتختص بذلك عن سائر اسماء المكان واضافتها الى الجملة لازمة ولا يشترط
لذلك كونها ظرفا والثالث اية بمعنى علامة فانها تضاف جوازا الى الجملة
الفعلية المتصرف فعلها مثبتا او منفيا بما كقوله •
• باية ما تقدمون الخيل شعثا • كان على سنابكها مداما •
وقوله باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا هذا قول سيبويه وزعم ابو الفتح انها
انما تضاف للمفرد نحو قوله تعالى اية ملكه ان ياتيكم التابوت وقال انما هي
باية ما يقدمون اي باية اقدامكم كما قال • الا من مبلغ عني تميما •
باية ما تحبون الطعاما • ثم فيه حذف موصول حرفي غير ان وبقاء صلته
ثم هو مخير فيه في قوله • باية ما كانوا ضعافا ولا عزلا • والرابع ذو في
قولهم اذهب بذي تسلم والباء في ذلك ظرفية وذي صفة لزمن محذوف
ثم قال الاكثرون هو بمعنى صاحب فالموصوف نكرة اي اذهب في وقت صاحب
سلامة اي في وقت هو مظنة السلامة وقيل بمعنى الذي فالموصوف معرفة
والجملة صلة فلا محل لها والاصل اذهب في الوقت الذي تسلم فيه ويضعفه
ان استعمال ذي موصولة مختص بطيء ولم ينقل اختصاصها بهذا الاستعمال

بعضهم وان الغالب عليهما في القسم الثاني ولم يسمع دخولها على الجواب وان هذه في
الغاية الجرور وهو الموصول حرف متصلة الحين مشروط بالفعل المتعلق نحو ويشرب
مما تشربون والمتعلق هنا مفقود وان هذه الغاية لم يات في الوقت والمسمى
والسما [illegible] لدن وريث فانهما يضافان جوازا الى الجملة الفعلية التي فعلها
متصرف ويشترط كونه مثبتا خلافا [illegible] لما الذي هو اسم لمبدا الغاية
زمانية كانت او مكانية ومن شواهدها قوله

• لزمنا لدن سالتمونا وفاقكم • فلا يك منكم للخلاف جنوح •

واما ريث فهو مصدر راث اي ابطأ وعوملت معاملة اسماء الزمان في التوقيت
كقوله خليلي رفقا ريث اقضي لبانة •
من العرصات المذكرات عهودا • وزعم ابن مالك في كافيته وشرحها ان الفعل
بعدها على اضمار ان المصدرية وقوله في التسهيل وشرحه وقد تقرر في ريث انها
ليست زمانا خلافا لدن وقد يجاب بانها لما كانت لمبدا الغايات مطلقا لم
تخلص للوقت وفي الغرة لابن الدهان ان سيبويه لا يرى جواز اضافتها الى الجملة
ولهذا قال في قوله من لد شولا فالى اتلائها ان التقدير من لدن ان كانت شولا ولم يقدر
من لدن كانت والسابع والثامن قد وقائل كقوله

• قوائل الرجال يقينهن • مما سن بين الكهول والشبابا • وقوله وقائلة
• فاجبته قائل كيف انت بصالح • حتى مللت وملني عوادي • ثم اوردنا
منه قوله جواب الشرط جازم يرد عليه انه لا يخلو اما ان يريد بالشرط اداة
الشرط او فعل الشرط فان اراد الاول فالجملة الواقعة جوابا ليست جوابا لاداة
الشرط وانما هي جواب لفعل الشرط وان اراد الثاني فقوله جازم ينافيه اذ
الجازم عنده انما هو الاداة لا الفعل وقد يجاب بانه اراد بالشرط فعل الشرط

وبالتعبير

وبالتعبير في قوله جازم الشرط بمعنى الاداة فيكون من الاستخدام واجيب
ايضا باختيار الاول واسناد الجواب للشرط مجاز علاقته بين الاداة والفعل
من التعلق المعنوي وقرينته قوله جازم قوله اذا كانت مقرونة بالفاء او
باذا الفجائية قال في المغني والفاء المقدرة كالموجودة كقوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها ومنه عند المبرد نحو ان قمت اقوم ونحو انه الرجيس عند سيبويه
والراجح انه على التقديم والتاخير فيكون دليل الجواب لا عينه وح فلا يلزم
ما عمله ويجوز ان يفسر ناصبا لما قبل الاداة نحو زيدا ان تأتني اكرمه انتهى
فان قلت لم كان محل الجملة المقرونة بما ذكر الجزم وغير المقرونة الجزم للفعل
الماضي وحده قلت قد سال عن ذلك شيخنا الشهاب ابن قاسم واجاب
بان المقرونة لا تصلح للاداة عملا لفظا والفاء تمنع الجملة لربطها بالاداة
وكان المحل في الثانية للجملة واما غير المقرونة فالاداة متوجهة بذاتها
للفعل وهو مطلوب بالذات فجزمته تامل والذي في كلام الجماعة ان المحل
في جواب الشرط الجازم محكوم به لمجموع الفاء وما بعدها وقد صرح به المصنف
في قوله فيما ياتي قريبا الجملة فان المحكوم عليه محلها الجزم ويمكن حمل
كلامه هنا على ما صرح به عقب ذلك بان يكون مرادا بالجملة المقترنة بالفاء
او باذا الفجائية مجموع الجملة والفاء او اذا فان قيل قد يرد بهما جميعا
نحو فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا مع ان كلام المصنف يقتضي امتناع ذلك
• قلت الجواب ان هذا جواب شرط غير جازم والكلام في الجازم قوله
التابعة لمفرد قال في المغني وهي ثلاثة انواع احدها المنعوت بها والثاني
المعطوفة بالحرف نحو زيد منطلق وابوه ذاهب ان قدرت الواو واو الحال •
فلا تبعية والمحل محل نصب الثالث المبدلة كقوله تعالى ما يقال لك الا ما قد قيل

عاطفة على الخبر فان قدرت العطف على الجملة فلا موضع او الواو واو الحال ح •

للرسل من قبلك أن ربك لذو مغفرة وذو عقاب أليم فإن وما عملت فيه بدلا
من ما وصلتها وجاز استثناء في البدل الجملة كما جاء وإذا قيل إن وعد الله حق
نعدا كله إن كان المعترض ابن قول الله لك لما ما قد قال الكفار المأخوذ لا نبيا يتهم
وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري والجملة استئناف ثم ما ردناه منه **قوله**
التابعة لجملة لها محل من الإعراب قال في المغني ويقع ذلك في بابي النسق والبدل
خاصة فالأول نحو زيد قام أبوه وعمرو أكرمته والثاني يشترط فيه كون الثانية
أوفى من الأولى بتأدية المعنى نحو واتقوا الذي أمدكم بما تعلمون أمدكم بأنعام
وبنين وجنات وعيون فإن دلالة الثانية على نعم الله مفصلة بخلاف الأولى
وقوله أقول لها ارحل لا تقيمن عندنا ● فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار
الكراهة لإقامته بالمطابقة **قوله** فاسرها أي بجميعها فإن الأسر القيد
الذي يشد به الأسير وإذا ذهب الأسير بأسره فقد ذهب بجميعه **قوله**
ومن غير الغالب من أن كل جملة لا تقع موقع المفرد لا محل لها من الإعراب فلينتأمل
● **باب حكم الجمل بعد المعارف والنكرات** ● **قوله** المحضة في الخبرية
لفظا ومعنى واحترز به عن الجملة الإنشائية **قوله** الخبرية لفظا وفي نسخة
بدل المحضة المحضة وكأنه احترز عن جملة والجملة المحكية بالقول ونحو ذلك
فليحرر **قوله** إذا وقعت الجملة بعد معرفة محضة فهي حال منخرم بمثل قول الشيخ
في ذا ما الباري جل وعلا يا حبيبها يجرؤ يا جواد لا يبخل فإن الجملة الواقعة
بعد الاسم المنصوب في موضع نصب على الصفة له مع أن الموصوف معرفة
معرفة محضة لأنها ذو تعيين مقصود ذكر عليه ابن السيد في أجوبة المسائل
قال وإنما وجب أن ينتصب هذا النوع من المناديات وإن كان غير منون لأن
الأول لم يكن مكتفيا إلا بالثاني لأنه الذي يتم معناه وتخصيصه

اشبه

أشبه المنادى المضاف الذي لا يتم إلا بالمضاف إليه فانتصب كانتصابه وصار
بمنزلة قولك يا خيرا من زيد ويا ضاربا رجلا ولذلك يسمي النحويون هذا النوع
بالمنادى المشبه بالمضاف وكلامه يؤخذ من كلام الرضي وحواشيه يفيد أنه كان
موصوفا قبل النداء وبعضهم أعرب الجملة المذكورة حالا وعليه فلا نقض **قوله**
عشاء قال المنتخب انتصابه على الظرف وهو بالكسر والمد أول الظلام من المغرب
وقيل من صلاة المغرب إلى العتمة أي جاءوا وقت العشاء **قوله** وإذا وقعت
الجملة معرفة محضة إلخ قوله احتملت الحالية والوصفية قال في المغني
وكون ذلك بشرط وجود المقتضي وانتفاء المانع ثم قال فيه احترزت بالشرط
الأول عن نحو يعلو من قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر فإنه صفة لكل
أو لشيء ولا يصح أن يكون حالا من كل مع جواز الوجهين في نحو أكرم كل رجل جاءك
لعدم ما يعمل في الحال ولا يكون خبرا لأنهم لم يفعلوا كل شيء وكذلك قوله تعالى ولو
كتابا من الله سبق يتعين كونه صفة ثانية لا حالا من الكتاب لأن الابتداء
لا يعمل في الحال ولا من الضمير المستتر في الخبر المحذوف لأن أبا الحسن حكى أن
الحال لا يذكر بعد لولا كما لا يذكر الخبر ولا يكون خبرا لما أشرنا إليه ولا ينتقض القاعدة
بقولهم لولا رأسك مدهونا ولا الذي بقول الزبير رضي الله عنه ●
● ولولا بنوها حولها لخبطتها ● كخبطة عصفور ولم أتلعثم ● لنزوريها وأما
قول ابن الشجري في لولا فضل الله عليكم عن قريب دون دار مستعلق بالمبتدأ وأن
● والخبر محذوف والشرط الثاني عن المانع وهو أربعة أنواع أحدها ما يمنع
الحالية كأنه معينة لولا وجوده ويتعين حينئذ الاستئناف نحو رأيت زيدا
ساكنا أو لن أنشره ذلك فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال ولكن السر
وأنها تعالى لأن الحالية لا تتصدر بدليل استقبال وأما قول بعضهم في وقال

ذا اسب الربيع سيندد بزحار كما اذ قولنا لا نبا مسديا بسهو والثاني ما يمنع
وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ويمتنع فيه الاستيناف لان المعنى
على تقييد المتقدم بتعين الحالية جدا اذ كانت ممتنعة وذلك نحو عسى ان
تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم او كالذي مر على قرية
وهي خاوية وقول الشاعر ❊ مضوا من والناس يستشفعون بي ❊ والمعارضة
بين الواو والا انها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافا للزمخشري ومن
وافقه والثالث ما يمنعهما معا نحو حفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون
الى الملأ الاعلى وقد مضى البحث فيها والرابع ما يمنع احدهما دون الآخر
ولولا المانع لكانا جايزين وذلك نحو ما جاءني احد الا قال خيرا فان جملة
القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية فلما جاءت الا امتنعت
الوصفية ومثله وما اهلكنا من قرية الا لها منذرون وما اهلكنا
من قرية الا ولها كتاب معلوم فللوصفية مانعان الواو والا ولم ير الزمخشري
وابو البقاء ذلك في واحد منهما مانعا وكلام النحويين خلافه في ذلك قال الاخفش
لا يفصل الا بين الموصوف وصفته فان قلت ما جاءني رجل الا راكب فالتقدير
الا رجل راكب يعني ان راكبا صفة لبدل محذوف قال وفيه قبح لجعلك الصفة
كالاسم يعني في ايلائك اياها العامل وقال الفارسي لا يجوز ما مررت باحد
الا قائم فان قلت الا قائما جاز وشرذلك ❊ وقائلة تخشى علي اظنه
سيودي به ترحاله وجعائله ❊ فان جملة تخشى علي حال من الضمير في
قائلة ولا يجوز ان تكون صفة لها لان اسم الفاعل لا يوصف قبل العمل قوله
فبعث لما سرى على سبيل التهكم ولكنه يشكل بجواز مجي الحال من النكرة المحضة
وان كان قليلا الا ان يحمل والله اعلم او الغالب ذلك مع جواز الحالية على
قلته

قلة او يعرب والسيم قوله كمثل الحمار شرط في الموضع معناه فعدا اي فصفتهم
لشمرتها كصفة الحمار فالذي غير زايدة كما في الكشاف ولا يخفى ما فيه من
خالد قوله نكرة الا معناه فان المراد به الجنس اي من حيث تحققه في ضمن
فرد من افراده فيكون من قبيل المعهود الذهني كقولهم ادخل السوق واشتر
اللحم فلا يكون المراد منه الجنس من حيث هو ولا من حيث الاستغراق ولا المعهود
الخارجي فلا يخفى قال الرضي الفرق بين ذي اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين
اللاحق فيه للتنكير يفيد ان ذلك الاسم بعض من جملة بمعنى التنوين نحو او رايت
رجلا شيئا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف المعرف باللام فان المراد به
الماهية مجردة عن البعضية لكن البعضية مستفادة من القرينة كالشراء والدخول
وكذا قلت ليت هذا الجنس واشتريته هذا الجنس بسوكفام فهو بالقر
ينة فالمجرد ذو اللام الذي بالتنكير الا القرينة بمعنى والتنكير ان قصدهما غير مفيد ان
بمنزلة جاز وصف المعرف من هذا الجنس بالنكرة قال ❊
❊ ولقد امر على اللئيم يسبني ❊ ويوخذ من كلام الرضي ان المعرف بلام
الجنس الذي في حكم النكرة المعرف بلام الجنس الذي اشير به الى الماهية في
ضمن فرد مبهم وذكر الشيخ سعد الدين في شرح المفتاح ان المعرف
بلام الجنس مطلقا في حكم النكرة ❊ باب حكم الظروف والمجرورات
قوله بعد المعارف الا الدال فيه التعبير قوله احتمل الحالية والوصفية قال
بعضهم فان قلت الاحتمال يستلزم ان يكون نحو يعجبنا اسد فارا نحو على اعطائه
حالا وصفة معا في حالة واحدة لقيام مقتضى كل منهما والا يلزم الترجيح
بلا مرجح قلت الاحتمال لا يستلزم الوقوع والتنافي في الوقوع لا في الاحتمال
سلمنا لكن الاختيار مرجح كاختيار الجايع احد الرغيفين المتساويين فان قلت

قيام معتمور كل منهما يستلزم اجتماع العلل المتخالفة على معلوم واحد
شخصي وهو لا يجوز كما لا يجوز اجتماع العلل المتوافقة عليه قلت ليس المراد
من العلل النحوية العلل المؤثرة حتى يرد في الرحم امتناع بل المراد منها الامارات
والعلامات **قوله** احوال الرقوله حديات انما هو بحسب الظاهر فان الجار والمجرور
في الحقيقة متعلق بهما او احدهما كما سيأتي **قوله** الثمرة على الغصنات قال في
الصحاح الثمرة واحدة الثمر والثمرات وقال الراغب في مفرداته الثمر اسم لكل
ما يتطعم من احمال الشجر وفي النهاية لابن الاثير الغصن يجمع على اغصان وهو اطراف
الشجر ما دامت فيها ثابتة ويجمع على غصون **قوله** قلت لهذا التقدير
الواقع في يكفي اذ يقال ان الحكم ثابت في الظاهر لهما مع قطع النظر عن متعلقهما
وهما بهذا الاعتبار غير الجملة فتعلق في محل من ذلك المفردات **قوله**
واذ في الكتاب مريم اذ انتبذت اي اذكر في القرآن قصتها حين اعتزلت
قوله بدل اشتمال من مريم قال البيضاوي وان الاحيان مشتملة على ما فيها
او بدل الكل لان المراد بمريم قصتها او بالظرف لامر الرافع فيه وهو واحد
او ظرف لمضاف مقدر وقيل اذ بمعنى ان المصدرية كقولك اكرمتك ان لم تكرمني
فيكون بدلا لا محالة اهـ وقال ابو حيان في النهر واذ ظرف لا مضى لا يعمل فيه
اذكر لانه مستقبل بل التقدير اذكر ما جرى لمريم وقت كذا اهـ **قوله** كلاب
للظروف الخ قال في الصحاح قولهم لا بد من كذا اي لا فراق منه اهـ **قوله**
ويسمى العامل المتعلق به بفتح اللام فان قيل ما السر في ان المتعارف ان
المعمول متعلق بكسر اللام وان العامل متعلق بفتح اللام **فالجواب** السر
في ذلك ان التعلق هو التشبث والمتشبث بالكسر هو المعمول الضعيف والثابت
هو العامل القوي فيجب الفتح في المعمول والكسر في العامل واحترز بها حلية

عن الزائدة

عن الزائدة فانها لا تتعلق بشيء قال في المغني وذلك لان معنى التعلق الارتباط
المعنوي والاصل ان افعالا قصرت عن الوصول الى الاسماء فاعينت على ذلك
بحروف الجر والزائد انما دخل في الكلام تقوية وتوكيدا ولم يدخل للربط وقول
الحوفي ان الباء في اليس الله باحكم الحاكمين متعلقة وهم نعم يصح في اللام
المقوية ان يقال انها متعلقة بالعامل المقوى نحو مصدقا لما معهم وفعال
لما يريد وان كنتم للرؤيا تعبرون لان التحقيق انها ليست زائدة محضة
لما تخيل في العامل من الضعف الذي نزل منزلة القاصر ولا متعدية محضة لاطراد
صحة اسقاطها فلها منزلة بين منزلتين تنبيه لم يقتصر في المغني على
استثناء الحروف الزائدة بل قال يستثنى من قولنا لا بد لحرف الجر من متعلق ستة
امور احدها الحرف الزائد الثاني لعل في لغة عقيل لانها بمنزلة الحرف الزائد
الا ترى ان مجرورها في موضع رفع بالابتداء بدليل ارتفاع ما بعده على الخبر قال لعل
ابي المغوار منك قريب ولانها لم تدخل لتوصيل عامل بل لافادة معنى التوقع
كما دخلت ليت لافادة التمني لبيت ثم انهم جروا بها منبهة على ان الاصل في
الحروف المختصة بالاسم ان تعمل الاعراب المختص به كحروف الجر الثالث لولا
فيمن قال لولاي ولولاك ولولاه على قول سيبويه ان لولا جارة للضمير فانها
ايضا بمنزلة لعل في ان ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء لان لولا الامتناعية
تستدعي جملتين كسائر ادوات التعليق وزعم ابو الحسن ان لولا غير جارة
وان الضمير بعدها مرفوع ولكنهم استعاروا ضمير الجر مكان ضمير الرفع
كما عكسوا في قولهم ما انا كانت ونحو كقوله في عسى ويرد قولهما ان نيابة
ضمير عن ضمير مخالف في الاعراب انما تثبت في الكلام في المنفصل وانما جاءت
النيابة في المتصل بلا نيابة كون المنوب منفصلا وتوافقهما في الاعراب

ويكون ذلك في الضرورة كقوله • الا يا ورنا الهاى دبار • والرابع رب طالح
لقيته اولقيت … مجرورها في الثاني ومبتدا في الاول اومفعولا على حد قولك
زيدا ضربته ويقدر الناصب بعد المجرور لا قبل الجار لان رب لها الصدر من
بين حروف الجر وانما جعلت في المثالين لافادة التكثير او التقليل لا التعدية
على حد قول الرماني وابن طاهر وقال الجمهور هي فيهما حرف جر معد فان
قالوا انها عدت العامل المذكور فخطأ لانه يتعدى بنفسه ولاستيفائه في
معموله في المثال الاول وان قالوا انما عدت محذوفا تقديره حصل او
نحوه كما صرح به جماعة ففيه تقدير لمعنى الكلام مستغنى عنه ولم
يلفظ به في وقت … التشبيه قاله الاخفش وابن عصفور مستدلين
بانه اذا قيل زيد كعمرو فان كان التعلق استقر فالكاف لا تدل عليه بخلاف
نحو زيد في الدار وان كان فعلا مناسبا للكاف وهو اشبه فهو
متعد بنفسه لا بحرف والحق ان جميع الحروف الجارة الواقعة في موضع الخبر
ونحوه تدل على الاستقرار … … …
وان الخفض بها انما … الفعل عما دخلت عليه … …
عكس معنى التعدية الذي هو ايصال معنى الفعل الى الاسم ولو صح ان يقال
انها متعلقة … في الا … بين … ولم ينصب كالمستثنى
بها … قوله ثم تارة اي مرة …
بين … مترادفة ويفهم من كلام ابن الحاجب في شرح الكافية ان
انتصاب مرة في مثل قولنا ضربته مرة يجوز ان يكون على الظرف ويجوز
ان يكون على المفعول المطلق واذا كان … وتارة بمعناه فانتصابهما
ايضا اما على الظرف او على المفعول المطلق ذكر ذلك نجم الدين بن سعيد في
شرح

شرح الساوية في العروض قوله على ما العلم هو الذي لا يخلو منه فعل
كما حرى وكائن ومستقر قوله والركب اسفل منكم قال المنتخب الركب مبتدا
وخبر اسفل منكم فهو منصوب اللفظ مرفوع المحل لكونه خبرا للمبتدا
كما تقول زيد عندك والقائل خالد وهو نعت لظرف محذوف تقديره
والركب مكانا اسفل من مكانكم وقد اجيز رفع اسفل في الكلام على
حذف مضاف تقديره وموضع الركب اسفل منكم ومنكم من صلة اسفل كان
فيه معنى التسفل والركب جمع راكب في المعنى دون اللفظ بشهادة قولهم
في تصغيره ركيب وانشد • بنيته من عصبة من ماليا •
اخشى ركيبا او رجيلا غاديا • وفي الجملة … عطفها على انتم … وربما
يجي وانما الركب اسفل منكم والله تعالى اعلم قوله محذوف وجوبا قال في المغني
وربما ظهر ضرورة كقوله • لك العز ان مولاك عز وان يهن •
فانت لدى بحبوحة الهون كائن • واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده
مما وقع فيه … فزعم ابن عطية ان مستقرا هو المتعلق الذي يقدر في امثاله
قد ظهر والصواب ما قاله ابو البقاء وغيره ان هذا الاستقرار معناه عدم
التحرك لا مطلق الوجود والحصول فهو كان خاص قوله تقديره استقر
على احد المذهبين فانه يقدر المحذوف … قوله او مستقر للتمثيل التقدير
فيهم تقديره ما كان بمعناهما نحو حصل وثبت في الاول وحاصل وثابت في
الثاني قال في المغني ان جهل المعنى قدر كائن او استقر او وصفهما وان اريد
الجار او الاستقبال نحو الصوم في اليوم والجزاء في غد قدر مضارعا فهذا
هو الصواب وقد اغفلوه انتهى قال المولى سعد الدين التفتازاني في حواشي
الكشاف عند الكلام على قوله تعالى فمن كان منكم مريضا او على سفر ومما …

التنبيه له انه اذا قدر في الظرف المستقر كان او كاين فهو من التامة بمعنى حصل وثبت والظرف بالنسبة اليه لغو لا الناقصة ولما كان الظرف في موضع الخبر فقد يكون اخرى وتتسلسل التقديرات ووجه في المغني كلا من المذهبين وقال بعض قدر في الخبر والصفة والحال الفعل وهم الاكثرون فلانه الاصل في العمل وبعض قدر الوصف فلان الاصل في الخبر تقديره والحال والنعت الافراد وكان الفعل في ذلك لابد من تقديره بالوصف والارجح تقليل المقدر او بين ويسير شي كان العن انا لم نحذف الضمير بل نقلناه الى الظرف والمحذوف فعلا او وصفا وكلاهما مجرد والعن عندي انه لا يترجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى كما سا سابينه ثم قال الاصل ان يقدر المحذوف مقدما على الجار والمجرور كساير العوامل مع معمولاتها وقد يعرض ما يقتضي ترجيح تقديره موخرا وما يقتضي ايجابه فالاول نحو في الدار زيد لان المحذوف هو الخبر واصله ان يتاخر عن المبتدا والثاني نحو ان في الدار زيدا لان ان لا يليها مرفوعها ويلزم من قدر المتعلق فعلا ان يقدره مؤخرا في جميع المسايل لان الخبر اذا كان فعلا لم يتقدم على المبتدا هـ **قوله** الا في الصلة فانه يتعين استقرار قال في المغني قال ابن هشام واما لم يجز في الصلة ان يقال ان نحو جا الذي في الدار يتقدر مستقر على انه خبر لمحذوف على حد قراءة بعضهم تماما على الذي احسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا هـ وكذا ايضا في الصفة نحو رجل في الدار وقيل درهم دا ما قوله • كل امر ومبا لعدا وجدان • فمنوطه بحكمة المتعالي • فلا درهم كلا هـ المغني **قوله** انتقل الضمير الذي كان فيه الخ هو موجب اي علو من تابعه مانه موكد كقوله وان فوادي عندك الدهر اجمع • ويعطف عليه كقوله الامام الخلافة من ذات عرق • عليك ورحمة الله السلام • وينتصب عنه

كقوله الحال

معان الدا انه يجوز في رجل يا انني مثله درهم ويمتنع في نحو بدرهم قام والدرهم وا ما قوله هـ

الجار كقوله نعل دبي الجنة قالائن فيها ونحب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق قاله الرضي **قوله** وسمي كل من الظرف والجرور مستقرا لاستقرار الضمير فيه بعد حذف عامله كذا علل بعضهم وقضيته انه لا يسمى بذلك فيما اذا رفع الظاهر نحو زيد في الدار ابوه او عندك اخوه لان رفع الظاهر يمنع استقرار الضمير ان كان متعلقا بكون عام محذوفا وجوبا على انه جعل السيد في حواشي الكشاف الظرف المستقر ما كان عامله المحذوف مطلقا منه وان كان كونا خاصا وعلله بانه استقر فيه معنى عامله وانه لما قال الحاضر الي النحويون يقدر في الظروف المستقرة عاما اذا لم توجد قرينة الخصوص وحيث وجدت فلابد من تقديرها لانه اكثر فائدة هـ وقال السيد وتقييده ان هذا القسم من الظروف انما سمي مستقرا لانه استقر فيه معنى عامله وفهم منه وان لم يفهم منه سوى الافعال العامة كان المقدر فيها عاما وان فهم منه شي من خصوصيات الافعال كان المقدر بحسب المعنى عاما نحو زيد على الفرس او من العلماء او في البصرة اي راكب ومعدود ومقيم وذلك لا يخرجها عن كونها ظروفا مستقرة فان معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيها ايضا وجاز تقدير الفعل العام نظرا الى ظاهر الاعراب قال ولما كان تقدير الافعال العامة غالبا خص بعضهم المستقر عند النحاة وسموا المستقر ما عامله محذوف وعام هـ **قوله** غير الاستقرار اي غير مفيد الاستقرار سواء كان دالا على الاستقرار من جهة الاستقرار او من غير جهته كالحصول او الكون والوجود **قوله** كالغايب عن الضمير عبارة الدماميني سمي لغوا لانه ملغى كانه الغي ولم يعتبر اعتبار الاول • **باب الاعراب** • **قوله** اعوذ بالله من الشيطان الرجيم في الافعال لابي عثمان عاذ بالله عوذا وعياذا وعاذة

لجا اليه وفي النحو ٢ اعوذ بالله اعتصم بالله الشيطان اسم لكل خبيث كافر وهو المتمرد العاتي مشتق من شطن اذا بعد لبعده عن الخير والرحمة وقيل من شاط اذا احترق وهلك الرجيم المبعد المرجوم بالشهب عن السماء والشيطان المتمرد العاتي من الجن والانس ومن كل شيء. واصله للبعد يقال بير شطون اي بعيدة عن العمق سمي الشيطان شيطانا لامتداده في الشر وبعده من الخير وفي الجامع اي البعيد الرجيم فعيل بمعنى مفعول اي مرجوم بالطرد والبعد وقيل هو فعيل بمعنى فاعل اي يرجم غيره بالاغوا ابن عطية يرد على من قال انه مشتق من شاط ان سيبويه نقل عن العرب تشيطن اذا فعل فعل الشيطان فلو كان كما قال لقيل تشيط ومن لابتداء الغاية اي لبيان ابتدا المسافة ومعنى اعوذ بالله من الشيطان التجي منه الى الله وكانه يقول ابتدا لي بالاستعاذة من الشيطان فهو محل ابتدا ذلك الفعل **قوله** جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوبا فيه نظر لانه ليس من المواضع التي يجب فيها حذف المتعلق نعم ان جعل في موضع الخبر اي ابتدائي بسم الله الرحمن الرحيم كان حذف المتعلق واجبا **قوله** تقديره اقرا او اتلو او اقتدي على اقرا او اقرا ٢ فلا يوهم تعيينه للتقدير وعبارة الكشاف تقديره اقرا او اتلو وهي سالمة عن الايهام موذنة بان المعتبر هو المعنى دون اللفظ **قوله** والرحيم نعت للرحمن اي كالاسم لله تعالى اذ لا يتقدم البدل على النعت **قوله** تقديره استقراري على احد المذهبين فانه يقدر المحذوف فعلا **قوله** او مستقر اي على المذهب الاخر الذي يقدر المحذوف اسما وتعبيره باستقر او مستقر للتمثيل كما تقدم فيصح تقديره بما كان بمعناهما نحو حصل وثبت ووجد في الاول وحاصل وثابت وموجود في الثاني **قوله** مجرور له مقدم

أي

أي ايانا ايا كان التقديم ان الضمير هو ايا دون **قوله** بدل من الصراط بدل كل من كل ان قيل ما فايدة البدلية وهلا اقتصر على اهدنا صراط الذين انعمت عليهم مع انه المقصود حقيقة فالجواب ان له فايدتين احداهما التاكيد كما فيه من ذكر الصراط مرتين ونحو بدل العام والثانية التنصيص على طريق المسلمين هو المشهود له بالاستقامة على وجه هو اكد وابلغ لانه جعل كالتفسير والبيان للصراط المستقيم لذكره عقبه من غير اله **قوله** انعمت عليهم اي بالهداية قال ابن جني اسند النعمة اليه بصريح الخطاب تقربا واعرض عن ذلك الى الغيبة في الغضب تادبا وهو كلام حسن ومراده بالغيبة ترك الخطاب **قوله** غير نعت الذين هو اختيار سيبويه وجوز ابو علي ايضا ولما اشتهر ان غير لا تتعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام فلا توصف بها المعرفة اورد ذلك الكشاف سوالا مع الجواب عنه وحاصله ان غير صفة فيه باحد تاويلين الاول ان الموصوف ذكره في المعنى والفاني واحله ابن السراج ان الصفة معرفة وتقرير الاول ان الموصول هو الذي اجري مجرى النكرة اذا لم يقصد به معهود معين كالمحلى باللام في قول القائل ولقد امر على اللئيم يسبني وقولهم اني لامر بالرجل مثلك فيكرمني اذا لم يقصد باسم معين ولا رجل معين كما لم اراد اللئيم ولا جميع الرجال وفي الاية لم يرد بالذين انعمت عليهم قوم باعيانهم بل اريد الجنس من حيث وجوده في ضمن بعض افراده لا بعينه كما اريد ذلك في المحلى باللام ويسمى المعهود الذهني عند البيانيين فالنكرة معناه فيعامل معاملة النكرة فيوصف بالنكرة والجملة كما في البيت والثاني والنكرة الى لفظه يوصف بالمعرفة ويجعل مبتدا او ذا حال وتقرير الثاني ان كلمة غير اذا اضيفت الى ماله ضد واحد تعرفت بالاضافة لما ذكرنا تعين حصره

برد بجميع

ما اضيفت اليه وساغ وصف المعرفة بها وبين بها كذلك لان المنعم عليهم ضد المغضوب عليهم فتعرف غير باضافتها اليه فيتعين المنعم عليه بوجه بمغايرة مع قولنا الذي نوضحه تعين الحركة من قولك عليك بالحركة غير السكون والثاني ان المراد بالمنعم عليهم غير المغضوب عليهم باليهود والنصارى بمثابة النكرة فلا يبعد فيه غير على ما مر ذكره من موصوفه والثاني بلا بد من تعبير بما يطلق المغضوب عليهم ولا الضالين ليكون المضاف مشتهرا بمغايرة المضاف اليه فيتعرف غير ويكون الموصوف وهو الذين حينئذ محمولا على احد الوجوه الثلاثة التي ذكرناها في تفسيره فتتوافق الصفة والموصوف في التعريف لفظا ومعنى وجاز ان لا يراد بالذين معهود كما مر ويوصف بالمعرفة نظرا الى لفظه **قوله** او بدل منه نكتة البدل الايذان بان المنعم عليهم سوا اليهود او النصارى **قوله** لان فعله لازم الى اخره يعني ان اسم المفعول لا يبنى من اللازم الا بعد تعديته لانه ليس له مفعول فيثنى ويجمع ويذكر ويؤنث الضمير في اسم المفعول لا تقول ممروران بهما ولا ممرورون بهم ولا ممرورة بها ونحو ذلك لان القائم مقام الفاعل لفظا هو الجار والمجرور من حيث هو هو فلا يثنى ولا يجمع فلا وجه لتانيث العامل الذي هو اسم المفعول وتثنيته وجمعه **قوله** بدلا من ابدل بدل كل من كل فيلزم تعلق الابدال ثم ابدل عنه المضاف بالرجلين بتقديره الا من الابدال ولذا لم يعتبر بعضهم النعمة فيه كما ذكر وعقبه من اضاف اذ اضاف الى زيد ولا نظيرا انه تابع **قوله** لما في الكلام من معنى الشرط قال البيضاوي ان المعنى ان نعم الله تعالى عليكم لا تحصى فان لم تعبدوه لسائر نعمه فليعبدوه لاجل ايلاف قريش الى اخره ودفع الجلال المحلي ولذا قال زائدة **قوله** من جوع اي من اجله **قوله** من خوف اي

من اجله

من اجله وكان يصيبهم الجوع لعدم الزرع بمكة وخافوا جيش الفيل **قوله** ارايت الذي يكذب بالدين اي بالجزاء والحساب اي هل عرفته ام لم تعرفه **قوله** فذلك قال الجلال المحلي بتقدير هو بعد الفا **قوله** يدع اليتيم اي يدفعه بعنف عن حقه **قوله** ولا يحض اي نفسه ولا غيره **قوله** على طعام المسكين اي اطعامه **قوله** ساهون اي غافلون يؤخرون الصلاة عن وقتها **قوله** يراءون اي الصلاة وغيرها **قوله** الماعون اي كالابرة والفاس والقدر والقصعة **قوله** اعطيناك الخطاب فيه لمحمد صلى الله عليه وسلم **قوله** الكوثر نهر في الجنة هو حوضه ترد عليه امته او الكوثر الخير الكثير من النبوة والقرآن والشفاعة ونحوها انما اكد بان انا اعطيناك او لا تشريفا وتقديما للنسبة وعظم المعطي والمعطى **قوله** وصل اي صلاة عيد النحر **قوله** الفاء للسببية يعني لجملة صل على جملة انا اعطيناك الكوثر وفيه نكتة والذي تقتضي البلاغة ان **قوله** صل ليس معطوفا للتباين التام بين الجملتين اذ الاولى اسمية خبرية والثانية فعلية انشائية **قوله** لربك اي خالصا له يجلب المزية وفيه التفات حيث وضع لربك مكانا وفائدة الالتفات في الاية ان لفظ الرب حثا على فعل المامور به لان من يربيك يستحق العبودية وفيه ازالة الاحتمال اذ لو لا ان **قوله** انا اعطيناك الكوثر ليس صريحا في افادة ان الاعطاء من الله تعالى وايضا كلمة تحتمل الجمع كما تحتمل الواحد المعظم نفسه فلما التفت بقوله فصل لربك زال هذان الاحتمالان **قوله** وانحر اي البدن **قوله** شانئك اي مبغضك **قوله** هو ضمير فصل قال في المغني وزعم ابو البقاء انه يجوز في ان شانئك هو الابتر ان يكون توكيدا وهو مردود بانه توكيد للضمير مستتر في شانئك لا للظاهر شانئك قال الدماميني اذا كان

ابو البقاء لم يصرح بان الضمير توكيد للشانيء وانما اطلق القول بانه توكيد اه
اقول ان يريد ما ذكره المصنف من انه توكيد للضمير المستتر في شانئك وهو
محتمل صحيح متجه فكيف يحكم بالوهم عليه وكان ينبغي حمل الكلام على السداد
ما وجد سبيل الى حمله على الصحة قوله الابتر اي المنقطع عن كل خير او المنقطع
العقب نزلت في العاص بن وائل سمى النبي صلى الله عليه وسلم ابتر عند
موت ابنه القاسم قوله سورة الكافرون نزلت لما قال رهط من المشركين
للنبي صلى الله عليه وسلم تعبد الهتنا سنة ونعبد الهك سنة قوله
لا اعبد اي في الحال قوله ما تعبدون اي من الاصنام قوله ولا انتم عابدون
اي في الحال قوله ما اعبد اي الله وحده قوله ولا انا عابد اي
في الاستقبال قوله ما اعبد اطلق ما على الله تعالى على جهة المقابلة قوله
ظرف لما يستقبل من الزمان اي اسم لما يستقبل من الزمان وتجوز ان قوله لما
يستقبل من الزمان خبر ثان اي اذا موضوعة لما يستقبل من الزمان قوله
منصوب بجوابه اي بما في جوابه من فعل او شبهه كما في المغني قال وهو
قول الاكثرين ويرد عليهم امور وقال المحققون انه منصوب بشرطه فيكون
بمنزلة متى وحيثما وايان وقوله اي الدماميني انه مردود بان المضاف اليه
لا يعمل في المضاف غير وارد لان اذا عند هؤلاء غير مضافة كما يقول
الجميع اذا جزمت كقوله واذا تصبك خصاصة فتجمل قوله
نصر الله المعمول محذوف اي نبيه صلى الله عليه وسلم على اعدائه
قوله والفتح اي فتح مكة قوله في دين الله اي الاسلام قوله افواجا
اي جماعات بعدما كان يدخل فيه واحد واحد وذلك بعد فتح مكة
جاءه العرب من اقطار الارض طائعين قوله بحمد ربك اي ملتبسا بحمد ربك
وكان

وكان صلى الله عليه وسلم بعد نزول هذه السورة يكثر من قول سبحان الله
وبحمده استغفر الله واتوب اليه وعلم بها انه اقترب اجله وكان فتح
مكة في رمضان سنة ثمان وتوفي صلى الله عليه وسلم في ربيع الاول
سنة عشر قوله تبت يدا ابي لهب اي جملته وعبر عنها باليدين مجازا لان
اكثر الافعال تزاول بهما وهذه الجملة دعاء وانما كناه والكنية تكرمة لا
لاشتهاره بكنيته ولان اسمه عبد العزى فاستكره ذكره ولانه لما كان
من اصحاب النار كانت الكنية اوفق لحاله او لتجانس قوله ذات لهب قوله
وتب اي خسر هو وهذه خبر كقولهم اهلكه الله وقد هلك ولما خوفه
النبي صلى الله عليه وسلم بالعذاب فقال ان كان ما يقول ابن اخي حقا فاني
افتدي منه بمالي وولدي نزل ما اغنى عنه ماله اي ما اغنى قوله وما كسب
اي ولده قوله ذات لهب اي متلهب وتوقد فهي مآل تكنيته لتلهب
وجهه اشراقا وحمرة قوله وامراته هي ام جميل اخت ابي سفيان
يحتمل ان تكون معطوفة على فاعل سيصلى سوغ العطف المذكور الفصل
بالمفعول وصفته نعت امراته الخ ويجوز ان يكون الرفع ايضا على انها خبر
مبتدا محذوف اي هي حمالة الحطب وقرئ في السبعة بالنصب ايضا
باضمار اذم فهو نعت مقطوع على النصب وكذا على الرفع على الخبرية قوله
الحطب اي الشوك والسعدان تلقيه في طريق النبي صلى الله عليه وسلم قوله
في جيدها حبل من مسد اي في عنقها حبل ليف وهذه حال من حمالة الحطب
الذي هو نعت لامراته قوله ضمير شان وعمر انه ضمير المسئول عنه
وهو الله تعالى لانهم قالوا للنبي صلى الله عليه وسلم صف لنا ربك فنزلت
سورة قل هو الله احد فالله خبر مبتدا هو واحد خبر بعد خبر وتفسير

الماهية بحسب الوصف بمعنى المقصود في وصفه مثل المعبود والمستعان في
العبادة والتكاثر بمعنى الواحد بحسب الذات أي ما تركيب فيه أصلا وعلى الوجهين
تفسير ما بين حمل الأحد عليه تعالى وما يكون مثل زيد أحد أو بدل زيد بناء على
حسن إبدال النكرة الغير الموصوفة من المعرفة إذا استفيد منها ما لم
يستفد من المبدل منه كما ذكره الرضي وأجاز الزمخشري أن يكون خبر
مبتدأ محذوف وأجاز ابن الحاجب أن يكون الله بدلا من هو وأحد خبر هو
ولم يورد المطابقة بين الجملتين لكمال الازدواج بينهما فإن الثانية كالنتيجة
للأولى وتعريف الصمد مع تنكير أحد لعلمهم بصمديته بخلاف أحديته
قوله الله الصمد أي المقصود في الحوائج على الدوام قوله لم يلد وذلك
لانتفاء مجانسته قوله ولم يولد وذلك لانتفاء الحدوث عنه قوله
كفوا أي مكافيا ومماثلا وله متعلق بكفوا كما قال المصنف وقدم عليه
لأنه محط القصد بالنفي وأخر أحد وهو اسم يكن عن خبرها رعاية للفاصلة
قوله ويجوز أن يكون له متعلقا باستقرار الواقع قال ابن هشام في
شرح الشذور والظاهر الأول وعليه العمل وفي الآية دليل على جواز الفصل
بين كان ومعمولها إذا كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا نحو كان في الدار
زيد جالسا وكان عندك عمرو جالسا وهذا مما لا خلاف فيه قوله
ونعت النكرة الخ يعني أنه قد ينتصب على الحال عنه تقدمه في الرضي
واعلم أنه إن صلح النعت لمباشرة العامل إياه جاز تقديمه وإبداله من
المنعوت منه نحو مررت بظريف رجل قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها
ركبان مكة بين الغيل والسند وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود كأنه قيل
غرابيب ثم تبع سود لكونه تأكيدا له نحو أحمر قاني وإن لم يصلح لمباشرة العامل
لم يقدم

لم يقدم لما ضرورة الشاعر كما يقولون رجلا ضربت في الدار
أن ضربت رجلا واحترز بنعت النكرة عن نعت المعرفة فإنه إذا تقدم أعرب
بحسب العوامل وأعرب المعرفة بدلا وصار المتبوع تابعا كقوله تعالى إلى صراط
العزيز الحميد الله في قراءة من جر عليه ابن مالك قوله الفلق أي الصبح قوله
ما خلق أي من حيوان مكلف وغير مكلف وجماد كالسم وغير ذلك واعلم
أن هذه السورة والتي بعدها نزلت في سحر لبيد اليهودي النبي صلى الله
عليه وسلم في وتر به إحدى عشرة عقدة فأعلمه الله بذلك وبمحله فأحضر
بين يديه صلى الله عليه وسلم وأمر بالتعوذ بالسورتين فكان كلما قرأ آية
منهما انحلت عقدة ووجد خفة حتى انحلت العقد كلها وقام كأنما نشط
قوله ومن شر غاسق إذا وقب أي الليل إذا أظلم أو القمر إذا غاب قوله
النفاثات أي السواحر تنفث قوله في العقد التي تعقدنها في الخيط تنفخ
فيها بشيء من غير ريق وقال الزمخشري مع كبنات لبيد المذكور قوله
إذا حسد أي أظهر حسده وعمل بمقتضاه كلبيد المذكور ومن الحاسدين
للنبي صلى الله عليه وسلم وذكر الثلاثة الشامل لها ما خلق بعده لشدة شرها
قوله برب الناس أي خالقهم ومالكهم وخص الناس بالذكر تشريفا لهم
ومناسبة للاستعاذة من شر الوسواس في صدورهم قوله ملك الناس إله
الناس ما ذكره المصنف من أن ملك الناس إله الناس نعت هو الصواب كما قاله
ابن هشام في المغني وقال إن من الوهم قول الزمخشري في ملك الناس إله الناس
إنهما عطفا بيان لأن اشتراطهم الجمود لعطف البيان والاشتقاق للنعت وقد يجاب
بأنهما أجريا مجرى الجوامد إذ لا يستعملان غير جاريين على موصوف وتجري عليهما
الصفات نحو قولنا إله واحد وملك عظيم نعم وقال الجلال المحلي بدلان أو

صفتان او عطف بيان والضمير المضاف اليه فيهما زيادة للبيان **قوله** الوسواس
اي الشيطان سمي بالمصدر لكثرة ملابسته له **قوله** الخناس اي الذي عادته
ان يخنس اي يتأخر اذا ذكر الانسان ربه **قوله** في صدور الناس اي قلوبهم
اذا غفلوا عن ذكر الله تعالى **قوله** من الجنة والناس بيان للشيطان الموسوس
انه جني وانسي لقوله تعالى شياطين الانس والجن او من الجنة بيان له والناس
عطف على الوسواس وعلى كل فيتعوذ من شر وبيانه المذكور يرد على من قال
بان الناس لا يوسوسون ايضا بمعنى يلقون فيهم في الخلق ثم تنهار وسوستهم
الى القلب وتثبت فيه بالطريق الموصل الى ذلك والله تعالى اعلم **قوله** وفي
هذا القدر كفاية للمبتدي ان المراد بالمبتدي المشتغل في اوائل طلبه
والمنتهي فيه كل شيء. الشارع في اوائله والظاهر ان المراد بالمبتدي في امثال
هذا المقام اعم من المبتدي حقيقة ومن سبق له اشتغال ضعيف والمشهور
فيه الهمز لانه اسم فاعل من ابتدا الا في المعروف لغة اهل المدينة في الحجاز
اهل المدينة يقولون بديت بمعنى بدأت انا قال عبد الله ابن رواحة
• باسم الاله وبه بدينا • ولو عبدنا غيره شقينا • ويترتب على هذا فائدة
مشكلة اي صحة رسم المهموز بدات بضم الموحدة والهمزة والمد وبدانا
وصحة رسم غير المهموز بديت بكسر الموحدة بغير همز وعلى هذا الحمل ما يقع
في بعض العبارات من لفظ البداية وما يكون منه ومما استشهد به هذا البيت
على ترك الهمزة الزجاج قال بعضهم وهذا لو تم كان فيه فائدة جليلة لكنه
غير مسلم وان البيت بدلنا المستشهد بها على هذه اللغة ليست بفصيح
• الدال روايته بكسر الدال والصحيح عليه بفتحها وفي النهاية لابن الاثير
بفتح وبد يتبع الشيء بكسر الدال اي بدأت به وبها خففت الهمزة كسر الدال والياء
وانقلبت

وانقلبت ياء وليس هو من بنات الياء فان كان مع ذلك يكون المد بدا في
حصلة الفائدة المذكورة والحاصل واعلم انه يجوز ان يقال المبتدي بغير همز
لا من اهل اللغة المذكورة بل كان التخفيف قال وقد حكي من العرب
من يترك الهمز في كل ما يهمز الا ان يكون الهمزة مبدوءا بها حكى ذلك
الاخفش **قوله** والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان
هدانا الله شكر الله تعالى على ما اولاه وقد اقتدى فيه باهل الجنة حيث
قالوا ذلك في دار الجزاء المجعولة خاتمة امرهم ولهذا قال الاستاذ ابو
القاسم القشيري هذا اعتراف منهم واقرار بانهم لم يصلوا الى ما وصلوا
اليه من حصر تلك العطيات وعظيم تلك المراتب العليات بجهدهم واستحقاق
بعملهم وانما ذلك اجمع ابتداء فضل منه ولطف **قوله** وصلى الله على
عقب كتابه بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم شكرا لما اولاه من النعم
مع الجسيم لانه الاتي باحكام هذه الشريعة السمحة من عند ربه الحكيم
المتضمنة للحث على التأليف مثل هذا الكتاب الفقهي وقد قال ابن عبد السلام
ليست صلاتنا عليه صلى الله عليه وسلم شفاعة له ان مثلنا لا يشفع لمثله
بل صلاتنا عليه صلى الله عليه وسلم شكر له على ما اولانا من ارشاده وقد
اسدى الينا افضل الرغائب واسنى المطالب وقد قال عليه الصلاة والسلام من
اسدى اليكم معروفا فكافئوه فان لم تستطيعوا فادعوا له فدعاؤنا
بالصلاة المشروعة مكافاة للعجز عن المكافاة ولهذا اشير قول العلماء
المقصود بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم التقرب الى الله تعالى بامتثال
امره وقضاء حق النبي صلى الله عليه وسلم علينا انتهى وايضا لما افتتح كتابه
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى اله وصحبه ختمه بما ابتدأ به

فيكون كتابه مكتوبا بين عليين فيكون اجماله دوام النفع وقد فعل الله له
في ذلك من اصحابنا اهل على الاشتغال بكتبه **قوله** على سيدنا عم من كلامه
انه صلى الله عليه وسلم افضل الخلق مطلقا واما قوله صلى الله عليه وسلم
لا تفضلوا بين الانبياء وقوله صلى الله عليه وسلم لا تفضلوني على يونس ونحوهما
فاجيب عنه بانه نهى عن تفضيل يؤدي الى تنقيص بعضهم فان ذلك كفر
وعن تفضيل في نفس النبوءة التي لا تتفاوت في ذوات الانبياء عليهم افضل
الصلاة والسلام ابتداء وتبين بانهما يصرو بانه نهى قبل علمه بانه افضل الخلق
ولهذا لما علمه قال انا سيد ولد آدم ولا فخر او بانه نهى تادبا وتوا
ضعا وليلا يؤدي الى الخصومة **قوله** وصحبه اسم جمع لصاحب عند سي
سيبويه وجمع له عند الاخفش وبه جزم الجوهري وحاول بعضهم
التوفيق بحمل كلام الاخفش على الدلالة على ما فوق الواحد **قوله** كلما ذكره
الذاكرون وكلما غفل عن ذكره الغافلون ضمير الغائب لله تعالى وضمير
الغيبة للنبي صلى الله عليه وسلم ولما كان ذكر الله تعالى اكثر من ذكر محمد
صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى وان من شيء الا يسبح بحمده وقال القائل
• طلع البدر علينا من ثنية الوداع • وجب الشكر علينا ما دعا لله داع •
والظاهر ان المراد بذكره ما يتناول ذكر اسمه وذكره بالعبادة والغفلة
عن ذكر محمد صلى الله عليه وسلم اكثر ابتدا الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم
بذكر الله تعالى وبالغفلة عن ذكر محمد صلى الله عليه وسلم فان قيل ما الحكمة
في ذكر الغافل دون الساكت مع ان الساكت اعم من الغافل فالجواب انه
كثيرا ما يطلق في الكتاب والسنة اسم الغافلين على الناسين عن ذكر الحق
المنهمكين في غفلتهم المشغولين بشهواتهم الذين كذبوا بآياته وكانوا
عنها

عنها غافلين **فان قلت** لم يجعل عود الضمير على الله سبحانه وتعالى
لانه الذي يوصف على الحقيقة بكثرة ذكره والغفلة عنه ويكون من باب الالتفات
فالجواب ان ذلك وان كان محتملا لكنه لا يحسن لان هذا المقام غير مقام
التفات فيما يظهر **فان قلت** ما معنى تأبيد الصلاة على النبي صلى
الله عليه وسلم فاذكر مع ان الصلاة الصادرة من المصنف صلاة واحدة
فالجواب تأبيد ثمرة الصلاة وهو الرحمة وفي هذا القدر كفاية لمن تأمله
بالدراية فان يكن صوابا فمن فضل ربنا الرحمن وان يكن خطأ فمني ومن الشيطان
وانا فيه بين جاسد معذور وحاسد مغرور ولله در القائل
• قل لمن لا يرى المعاصر شيئا • ويرى للاوائل التقديما •
• ان ذاك القديم كان جديدا • وسيغدو هذا الجديد قديما •
والحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله وصلى الله
على سيدنا محمد وعلى اصحاب سيدنا محمد وعلى ازواج سيدنا محمد وعلى ذرية
سيدنا محمد كلما ذكره الذاكرون وكلما سهى عن ذكره الغافلون عدد
معلوماته ومداد كلماته ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة
وقنا عذاب النار ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ولا
تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا انك رءوف رحيم والله المسئول
ان يغفر لي زلتي ويصلح لي في ذريتي وان يغفر ذلك لجميع اهلي واحبابي
ومشايخي بمنه وكرمه والله المسئول ان يمن بحسن الخاتمة وهو حسبي
ونعم الوكيل والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وفاتح
ابواب الهداية للخلق اجمعين تم بحمد
التمام وحسن الختام وآله وصحبه مصابيح
الظلام والله اعلم وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى آله وصحبه وسلم
تسليما كثيرا الى يوم
الدين

إذا قالت حزام وصدقوها جاز القول ما قالت حزام

إذا قالت حدام وصدقوها جاز القول ما قالت حذام

إذا قالت حزام وصدقوها



جدبعة يغني على الشيئين المرسخين بقوله تعالى وله ما سكن في الليل والنهار
وهو السميع العليم تم بتدبير بإذن الله تعالى

اذا قال من زاغ فيعوضهما
بعد اه